سلطنة عُمان
المجلس الأعلى للتخطيط

التنمية المستدامة 2030
اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الاستعراض الوطني الطوعي الأول
لسلطنة عُمان 2019

المنتدى السياسي رفيع المستوى
يوليو 2019

نتقدم بثقة

"التنمية ليست بغاية في حد ذاتها، وإنما هي من أجل بناء الإنسان الذي هو أداتها وصانعها، ومن ثم ينبغي ألا تتوقف عند مفهوم تحقيق ثروة مادية وبناء اقتصاد متنوع، بل عليها أن تتعدى ذلك إلى تكوين المواطن القادر على الإسهام بجدارة ووعي في مسيرة النماء والبناء الشامل، وذلك من خلال تطوير قدراته الفنية والمهنية وحفز طاقاته الإبداعية والعلمية، وصقل مهاراته المتنوعة، وتوجيه كل ذلك نحو خدمة الوطن، وسعادة المواطنين".

من الخطاب السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان

قابوس بن سعيد المعظم

-حفظة الله ورعاه-

في مؤتمر (الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني: عمان 2020) 2 يونيو 1995م

- تقديم 6
- الملخص التنفيذي 8
- مقدمة 12
- الآليات المؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 14
- المشاركة المجتمعية الواسعة منهاج عمل السلطنة لتحقيق أهداف الاستدامة 18
- أهداف التنمية المستدامة2030 تتواءم مع الاستراتيجيات و الخطط الوطنية المستقبلية 20
- أهم تحديات الاستدامة في السلطنة والسياسات الوطنية المتبعة لمواجهتها 24
- مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لسلطنة عُمان 28
- قضايا محورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في سلطنة عمان 32

التقدم المحرز لأهداف التنمية المستدامة 2030 :

- الهدف الأول: القضاء على الفقر 38
- الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة 44
- الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه 50
- الهدف الرابع: توفير تعليم جيّد وشامل ومنصف وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع 60
- الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات 70
- الهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة 80
- الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة 86
- الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع 90
- الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية 100
- الهدف العاشر: الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها 110
- الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة 116
- الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة 122
- الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره 126
- الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء 132
- الهدف الخامس عشر: الحياة في البرّ 138
- الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية 146
- الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف 154

- الخاتمة 160
- منظومة مؤشرات قياس أهداف التنمية المستدامة 2030 162

تم إعداد التقرير بإشراف الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط - اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

بمشاركة فرق العمل بالجهات التالية:

- الأمانة العامة لمجلس الوزراء
- الأمانة العامة لمجلس الدولة
- الأمانة العامة لمجلس الشورى
- وزارة الداخلية
- وزارة الخارجية
- وزارة النفط والغاز
- وزارة التعليم العالي
- وزارة القوى العاملة
- وزارة الصحة
- وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه
- وزارة الزراعة والثروة السمكية
- وزارة البيئة والشؤون المناخية
- وزارة التنمية الاجتماعية
- الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون
- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط
- مجلس البحث العلمي
- جامعة السلطان قابوس
- كلية الدفاع الوطني
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
- غرفة تجارة وصناعة عمان
- اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم
- اللجنة الوطنية للشباب
- جمعية الأطفال أولاً
- جمعية التدخل المبكر

وبدعم فني من المنظمات التالية:

- المعهد العربي للتخطيط
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الأسكوا)
- برنامج الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (اليونيسف)

تقديم

أربعة أعوام مضت منذ الإعلان عن أجندة وأهداف التنمية المستدامة 2030 في سبتمبر 2015، سعت سلطنة عُمان خلالها بكل عزم وإصرار إلى ترجمة التزامها الدولي بتحقيق تلك الأهداف بحلول عام 2030 من خلال إدماجها في استراتيجيات طويلة الأجل وخطط وبرامج عمل تنموية متوسطة وقصيرة الأجل، كانت الأجندة الأممية مرتكزاً رئيسياً من مرتكزاتها. فها هي رؤية عُمان 2040، وخطة التنمية الخمسية التاسعة (2016-2020)، تؤكدان على أن سلطنة عمان تتبنى الأجندة الأممية وتضع من السياسات والمبادرات والبرامج ما هو كفيل بتحقيق الأهداف المنشودة، والوصول إليها في الموعد المتفق عليه دولياً.

والحقيقة أن هذا الحرص من قبل السلطنة على تحقيق الأهداف والغايات التي حددتها اجندة التنمية المستدامة هو إمتداد طبيعي لقيم ومبادئ الاستدامة والمساواة والعدالة والسلام والمشاركة وعدم ترك أحد خلف الركب وهى قيم راسخة في المجتمع العماني منذ نشأته وحتى الآن. يتجلى ذلك بشكل واضح في النظام الأساسي للدولة وفي خطابات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله ورعاه، والتي شكّلت دائماً إطاراً حاكماً لكل خطط وبرامج التنمية في السلطنة. الأمر الذي مكن السلطنة من تحقيق العديد من الإنجازات الملموسة في المجالات الرئيسية للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والسياسية خلال السنوات الماضية، وذلك على النحو الموضح تفصيلاً في متن هذا التقرير.

ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، شكل المجلس الأعلى للتخطيط لجنة وطنية رفيعة المستوى تحت مسمى "اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة" تضم أعضاءاً من الوزارات والهيئات الحكومية، ومجلسي الشورى والدولة وممثلين عن القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات الأكاديمية، أنيط بها مجموعة من المهام، من أهمها، متابعة عمليات إدماج أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030 مع أهداف الخطط التنموية الخمسية للسلطنة ورؤية (عُمان 2040) و الإشراف على إعداد التقارير الوطنية بما فيها التقارير الوطنية الطوعية، ومتابعة بناء نظام متكامل يستند على مؤشرات القياس، بهدف رصد مؤشرات التقدم المحرز على مستوى أهداف وغايات التنمية المستدامة 2030، وضمان تحققها طبقاً للمستهدفات الوطنية بشكل دوري.

لقد اعتمدت السلطنة في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مشاركة مجتمعية واسعة على المستويين الوطني والمحلي، حيث تم عقد العديد من الحلقات النقاشية والجلسات الحوارية مع مختلف شركاء التنمية من ممثلي الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشباب والهيئات البرلمانية والاكاديمية والمنظمات الدولية، وذلك لضمان الملكية المجتمعية لأجندة التنمية. ومن أبرز المبادرات التي تبنتها السلطنة مبادرة "كل عُمان" التي تأخذ بعين الاعتبار أولويات المجتمعات المحلية وتطلعاتهم المستقبلية عند إعداد وثيقة الرؤية، وإتاحة الفرصة لشرائح المجتمع المختلفة للمشاركة الفاعلة في جهود التنمية المستدامة في السلطنة.

ويعكس التقرير الوطني الطوعي الأول للسلطنة بشكل متكامل التقدم المحرز الذي حققته السلطنة على صعيد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، حيث يتناول الاستراتيجيات والخطط الوطنية التي وضعت وصممت خصيصاً لبلوغها، ويرصد التحديات والخطط المستقبلية على طريق تحقيق تلك الأهداف، ويستعرض الممارسات والمبادرات الحالية والتي تسهم في بلوغ المستهدفات والأولويات الوطنية للتنمية المستدامة.

إننا نعي تماماً أن الطريق مازال طويلاً، وأن تحقيق الالتزامات مرهون بالقدرة على مواجهة التحديات، وهو ما يتطلب جهداً دولياً وإقليمياً مشتركاً لمواجهتها، وتسعى السلطنة حثيثاً لتحقيقه، مستفيدة من العلاقات الخارجية المتينة التي تربطها بمحيطها العربي والإقليمي والدولي.

وإذ تعرض السلطنة التقرير الوطني الطوعي الأول على المنتدى السياسي رفيع المستوى، فإنها تأمل أن تبرز من خلاله جهودها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذا أهم المبادرات التي ترى أنه يمكن أن تستفيد منها باقي دول العالم، وتثق السلطنة أن تبادل الخبرات وتجارب الدول في مثل هذا المنتدى رفيع المستوى سيكون له دور كبير في تحقيق الأهداف المنشودة وفقاً للأجندة التي تم التوافق عليها.

الدكتور علي بن مسعود بن علي السنيدي

وزير التجارة والصناعة
نائب رئيس المجلس الاعلى للتخطيط

الملخص التنفيذي

كان فكر الاستدامة من أهم مرتكزات الرؤى المستقبلية والخطط الخمسية المتعاقبة في سلطنة عمان منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي وحتى الآن. كما كانت عمان شريكاً فاعلاً في كافة المنتديات والمداولات الأممية والإقليمية التي تمخّض عنها الإعلان عن أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2015 م، وساهمت السلطنة في المناقشات الأممية للوثيقة رقم (A/69/700) والتي حملت عنوان (الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام 2030: القضاء على الفقر وتغيير حياة المجتمع وحماية كوكب الأرض). وبناءً على المشاورات المجتمعية الواسعة، صادق المجلس الأعلى للتخطيط في السلطنة على الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030 م،في اجتماعه الثالث لعام 2015 م بتاريخ 24 يونيو 2015 م.

ومنذ ذلك التاريخ، حرصت حكومة السلطنة على إدماج أبعاد وأهداف التنمية المستدامة في خطط واستراتيجيات التنمية في عُمان، وفي مقدمتها الخطة الخمسية التاسعة (2016 – 2020) ورؤية عُمان 2040، بما يعكس جدّية شديدة من قبل الحكومة في تنفيذ تلك الأهداف ورصد الميزانيات وتصميم البرامج والسياسات الكفيلة بتحقيقها على المدين المتوسط والطويل. وقد اعتمدت السلطنة عند إعداد رؤيتها طويلة الأجل وخطتها متوسطة الأجل على مشاركة مجتمعية واسعة على المستويين الوطني والمحلي، حيث تم تنفيذ عشرات الحلقات النقاشية والجلسات الحوارية مع مختلف شركاء التنمية من ممثلي الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشباب والمنظمات الدولية، وذلك لضمان الملكية المجتمعية لأجندة التنمية.

كما تم تشكيل لجنة وطنية للتنمية المستدامة برئاسة نائب الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط وعضوية ممثلين عن كافة شركاء التنمية من الحكوميين والأكاديميين وأعضاء مجلسي الدولة والشورى وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني. وأوكلت لهذه اللجنة مهام الإشراف والمتابعة لأعمال إعداد التقرير الطوعي الأول. كما تم تشكيل فريق عمل فني لإعداد التقرير من خبراء وطنيين ومديري العموم ومجموعة منتقاة من الخبراء والاستشاريين، بالإضافة لفريق عمل من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لرصد وقياس مؤشرات التنمية المستدامة.

وبعد استعراض الإطار المؤسسي ومنهجية وأسلوب إعداد التقرير، تمت مواءمة نتائج وأهداف رؤية عمان 2040 مع أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة وفق القطاعات المرتبطة بهذه الأجندة، بحيث تصبح أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة العالمية 2030، مكوناً من مكونات رؤية عمان 2040، ومن ثم تحظى بذات الاهتمام الذي ستحظى به أهداف الرؤية الوطنية، وهو ما يضمن تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذها وفقاً للبرنامج الزمني المتفق عليه، وتوفير المؤشرات الوطنية والدولية لقياس التقدم المحرز في تنفيذها.

كما تناول التقرير تحديات الاستدامة في السلطنة، والسياسات الوطنية المتبعة لمواجهتها،والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، خاصة تقلبات أسعار النفط العالمية وتراجع نمو الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى الأوضاع الجيوسياسية الإقليمية المضطربة والانعكاسات السلبية لذلك على الأوضاع المالية للسلطنة ، توفير فرص عمل لاستيعاب الباحثين عن عمل والداخلين الجدد في سوق العمل ، والمتوقع ازديادهم بصورة كبيره ومتصاعدة نتيجة التركيب الفتي للهرم السكاني للمجتمع العماني ، تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي بما يساهم في التقليل من اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط سواء في الإيرادات أو الصادرات، ومايتطلبه ذلك من انتهاج سياسات التنويع الاقتصادي للاستفادة من المنجزات التي تم تحقيقها في خطط التنمية السابقة في مجالات البنية الأساسية ، إيجاد قطاع خاص يتميز بالفعالية والقدرة على المنافسة والاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية للسلطنة، كمساهم رئيسي في عملية التنويع الاقتصادي .

كما أبرز التقرير أهم الجهود التي تبذلها حكومة السلطنة لاستكمال رصد مؤشرات التنمية المستدامة، حيث يقوم المركز الوطني للإحصاء والمعلومات برصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030 م. ، بهدف حصر البيانات والمؤشرات المتوفرة للسلطنة، والتخطيط لضمان توفيرها بصفة دورية ومنتظمة، ولهذا الغرض تم إنشاء قاعدة بيانات وموقع إلكتروني خاص بأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة ، وكذلك تشكيل فرق عمل تعنى بالتواصل مع الوزارات والهيئات ذات العلاقة، والعمل على توفير البيانات المطلوبة وفقا للمنهجيات التي تم اعتمادها من قبل الأمم المتحدة، وقد أسفرت هذه الجهود عن احتساب (100) مؤشر من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تمثل نحو 41% من إجمالي المؤشرات المطلوب قياسها. كما تتم المتابعة المستمرة لمؤشرات التنمية المستدامة مع المنظمات الدولية، ومراجعة بيانات السلطنة على موقع منظمة الأمم المتحدة للتأكد من صحة البيانات ودقتها، والتنسيق مع المنظمات ذات العلاقة لتعديل وتوفير البيانات الوطنية المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

الملخص التنفيذي

وقبل التطرق إلى التقدم المحرز في تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ناقش التقرير **أربع قضايا توليها سلطنة عمان اهتماماً كبيراً** باعتبارها محددات رئيسية للنجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي: محلية التنمية؛ كفاءة التمويل؛ والتطور التكنولوجي؛ توافر البيانات.

1 محلية التنمية

فيما يتعلق بالقضية الأولى، فهي مرتبطة تمام الارتباط بمبدأ عدم ترك أحد يسير خلف الركب، وهي قضية محلية التنمية المستدامة. فسلطنة عمان تؤمن إيماناً عميقاً بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو رهن بتعزيز دور المحافظات والمجتمعات المحلية في كافة مراحل عملية التنمية، بدءاً من إعداد الاستراتيجيات والخطط ومروراً بمراحل التنفيذ والمتابعة والتقييم المختلفة. ومن هذا المنطلق، أولت الخطة الخمسية التاسعة (2016-2020) وما سبقها من خطط اهتماماً خاصاً بتنمية المحافظات، بهدف تحقيق نمو متوازن لثمار التنمية على المواطنين في مختلف أرجاء البلاد، وتحقيق مستويات متقاربة فيما بين المحافظات في مجالات التعليم، الصحة، الخدمات الاجتماعية، ايجاد فرص العمل وتطوير البنية الأساسية وخدمات المرافق العامة. وقد اعتمدت الخطة منهجية تستند على وصف معلوماتي وتحديد احتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية في كل محافظة، بحيث تضع هذه الخطة صورة عن الوضع في كل محافظة وأولوياتها، بما يمكن من إعداد وتطوير برنامج تنموي واستثماري يتسق مع هذه الأولويات. ولعل مبادرة "كل عمان" تعد المبادرة الأبرز والأكثر دلالة على أن اللامركزية وتعزيز دور المحافظات والمجتمعات المحلية هي أولوية من أولويات التنمية في السلطنة، حيث تعتبر من أهم المبادرات الاتصالية التي تم تصميمها ضمن استراتيجية الاتصال وإشراك ذوي العلاقة، لتعزيز النهج التشاركي في عملية إعداد وصياغة الرؤية المستقبلية "عُمان 2040 ". وقد استهدفت المبادرة أخذ أولويات المجتمعات المحلية وتطلعاتها المستقبلية في الحسبان عند إعداد وثيقة الرؤية، وإتاحة الفرصة لشرائح المجتمع المختلفة في المحافظات، وخاصة فئات الأطفال والشباب والمرأة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، للمشاركة الفاعلة في جهود التنمية المستدامة في السلطنة.

2 كفاءة التمويل

أما القضية الثانية التي ناقشها التقرير فكانت قضية "كفاءة التمويل"، حيث تم التأكيد على أن التحدي المالي يعد من التحديات الهامة التي تواجهها الدول في تحقيق أهدافها التنموية، حيث قدّرت منظمة (الأونكتاد) فجوة التمويل اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية فقط بنحو 2.5 تريليون دولار سنوياً. غير أن التقرير قد أكد أيضاً أن جودة تخصيص الموازنات هو أمر لا يقل أهمية عن توفير التمويل. لذا، قامت السلطنة مؤخراً بالبدء في التحول نحو تطبيق موازنات وخطط البرامج والأداء؛ حيث بدأت 13 جهة حكومية في التحوّل نحو تطبيق موازنة البرامج والأداء، والتي تحدد العلاقة المباشرة بين الأولويات الوطنية والموازنات التي يجب أن تخصص لتنفيذها، وتقدم أداة سلسة لتتبع الأداء والمساءلة عنه. كما أن المجلس الأعلى للتخطيط قد بدأ في تطوير أسلوب إعداد الخطة بحيث لا يكتفى بمراجعة المشروعات الإنمائية مع الجهات الحكومية فقط، بل يعنى أيضاً بكافة المبادرات الهامة التي يتطلب العمل عليها تخصيص موازنات في مجال الإنفاق الجاري، وأيضاً إدراج هذه المبادرات في نظام المتابعة، وهو ما سوف يجعل الخطة أكثر قدرة على رصد المخصصات المالية (سواء الجارية أو الإنمائية) من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3 التطور التكنولوجي

وتناول التقرير بعد ذلك قضية ثالثة وهي قضية التطور التكنولوجي ومدى جاهزية السلطنة للثورة الصناعية الرابعة وتسخيرها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فوفقاً لتقرير "الجاهزية للإنتاج المستقبلي 2018" الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي والذي يقيس جاهزية الدول لاستثمار فرص الثورة الصناعية الرابعة وتجنب مخاطرها واستعدادها للتحولات القادمة، جاءت السلطنة في المرتبة 45 من أصل 100 دولة في محركات الإنتاج وفي المرتبة 70 من أصل 100 دولة في مكونات الإنتاج. وقد تم خلال التقرير استعراض الاستراتيجيات الوطنية التي تبنتها السلطنة منذ عام م2011. لتعزيز الجاهزية والاستعداد لمواكبة التطورات المتسارعة لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، ومنها استراتيجية عمان الرقمية؛ الاستراتيجية الوطنية للنطاق العريض؛ الاستراتيجية الوطنية للابتكار؛ استراتيجية التجارة الالكترونية؛ الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تمت الإشارة أيضاً إلى المبادرات الوطنية التي أطلقتها السلطنة من أجل تأسيس القاعدة الرصينة نحو التحول والجاهزية للثورة الصناعية الرابعة، بالإضافة إلى إبراز عدد من الأمثلة التي توضح دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4 توافر البيانات

وكان من الطبيعي أن يلقي التقرير الوطني الطوعي الأول الضوء على قضية توافر المؤشرات، حيث تؤمن السلطنة بأن "ما لا يمكن قياسه لا يمكن تحقيقه". ومن هذا المنطلق، قام المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بإنشاء قاعدة بيانات لأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة، وذلك بهدف حصر البيانات والمؤشرات المتوفرة للسلطنة، والتخطيط لضمان توفيرها بصفة دورية منتظمة. كما تم تدشين موقع إلكتروني خاص بمؤشرات السلطنة في أهداف التنمية المستدامة 2030 لتكون منصة التواصل مع المعنيين على الصعيدين المحلي والدولي.

واستعرض التقرير بعد ذلك التقدم الذي أحرزته سلطنة عمان في تحقيق الأهداف السبعة عشرة للتنمية المستدامة خلال السنوات الماضية، وذلك في ضوء أحدث البيانات والتقارير المتاحة، كما تم إبراز أهم التحديات التي تواجه السلطنة للوصول لتلك الأهداف بحلول عام 2030 م. وكذا السياسات والإجراءات والخطط المستقبلية المتبعة والمعتمدة لمواجهة تلك التحديات، بالإضافة إلى المبادرات لتحقيق الأهداف المشار إليها.

وقد أوضح التقرير أن سلطنة عمان ملتزمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المدى الزمني المحدد، وأنها، بصفة عامة ورغم وجود تحديات لا يمكن الاستهانة بها، تسير في الاتجاه الصحيح لتحقيق تلك الأهداف، خاصةً وأن السلطنة قد انتهجت نهج المشاركة المجتمعية الواسعة عند تصميم وتنفيذ وتقييم الخطط والسياسات والبرامج الكفيلة بمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف.

مقدمة

سلطنة عمان دولة عربية مسلمة تقع في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية على مساحة تقدر بنحو 310 ألف كم2، ويبلغ عدد سكانها حاليا 4.6 مليون نسمة، منهم 44 في المائة تقريباً وافدون. وتصنف عمان ضمن الدول ذات متوسط الدخل المرتفع وفقاً لتصنيفات البنك الدولي، وضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة وفقاً لتصنيف الأمم المتحدة.

وقد تبنت السلطنة مفهوم التنمية الشاملة المستدامة منذ انطلاق مسيرة النهضة العمانية الحديثة في عام 1970م، بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، حفظه الله ورعاه، الذي عمل على بناء دولة مؤسسات عصرية تقوم على قاعدة المواطنة والمساواة وحكم القانون والأخذ بروح العصر من خلال الخطط والبرامج التنموية، والارتقاء بمستويات الحياة عبر تطوير قطاعات التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية والقطاعات الاقتصادية. وانتهجت سلطنة عمان في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية نهجاً يقوم على دعم قيم السلام والتعايش والتفاهم والحوار وتقبل الآخر، واحترام الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون الوثيق مع سائر الأمم والشعوب، والالتزام بمبادئ الحق والعدل والمساواة، وفق أحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

كما كانت السلطنة شريكاً فاعلاً في كافة المنتديات والمداولات الأممية والإقليمية التي تمخّض عنها الإعلان عن أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2015 م.، وساهمت في المناقشات الأممية للوثيقة رقم (A/69/700) والتي حملت عنوان (الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام 2030: القضاء على الفقر وتغيير حياة المجتمع وحماية كوكب الأرض). واحتضنت الاجتماع العالمي للتعليم للجميع 2014 م. الذي دعا الى الحاجة إلى صياغة رؤية جديدة للتعليم في القرن الحادي والعشرين أحد المعالم البارزة في عملية صياغة هدف التعليم في "إعلان مسقط" الذي أسهم في تحديد الهدف العالمي للتعليم وتحديد الغايات المرتبطة به ووسائل تحقيقه، وبناءً على المشاورات المجتمعية الواسعة، صادق المجلس الأعلى للتخطيط في السلطنة على الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030 في اجتماعه الثالث لعام 2015 م. بتاريخ 24 يونيو 2015 م.

ومنذ ذلك التاريخ، حرصت حكومة السلطنة على إدماج أبعاد وأهداف التنمية المستدامة في خطط واستراتيجيات التنمية في عُمان، وفي مقدمتها الخطة التنموية الخمسية التاسعة (2016 – 2020) ورؤية عُمان 2040، بما يعكس إهتمام كبير من قبل الحكومة في تنفيذ تلك الأهداف ورصد الميزانيات وتصميم البرامج والسياسات الكفيلة بتحقيقها على المدين المتوسط والطويل.

وقد تبنت السلطنة أسلوب المشاركة والملكية المجتمعية لتضمين أهداف التنمية المستدامة في خطط واستراتيجيات التنمية وذلك من خلال الحلقات النقاشية والحوار مع الجهات المسؤولة عن الاستراتيجيات القطاعية، شارك فيها راسمو السياسات، والأكاديميون ومجلس عمان، وممثلون من القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، ومنظمات الشباب وأصحاب المصلحة كافة. الأمر الذي يعكس بوضوح إيمان السلطنة بمبدأ ان يكون لكل فرد الحق في حياة كريمة تسمح له بستغلال امكانياته الكاملة والمساهمة في تحقيق المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذه الحياة وبالتالي لايترك أحدا خلف الركب.

وإذ تتطلع السلطنة لمستقبل مشرق من خلال تحقيق اهداف التنمية المستدامة، ومن منطلق أن تلك الأهداف هي ملك للجميع؛ فإنها تؤمن تماماً بأن تحقيقها لايمكن أن يتم من خلال الحكومات فقط، وإنما يجب بناء شراكات قوية مع الأطراف الأخرى، بما في ذلك الافراد والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

الآليات المؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

أعطى المرسوم السلطاني رقم 2012/30 الصادر بتاريخ 26 مايو 2012م المجلس الأعلى للتخطيط صلاحية متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إذ نصت المادة الثانية من نظام المجلس على " وضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في السلطنة، وإيجاد الآليات اللازمة التي من شأنها تطبيق تلك الاستراتيجيات والسياسات وصولا الى تحقيق التنويع الاقتصادي والاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة ".

ومنذ بداية يناير 2016م بدأ رسميا تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015 م في قمة أممية تاريخية. تضمنت خطة التنمية المستدامة 2030 (17) هدفا و(169) غاية، وبنيت هذه الخطة على النجاحات التي حققتها خطة الأهداف الإنمائية للألفية التي انتهت في عام 2015م. وبعد مصادقة السلطنة مع كافة دول العالم على أهداف التنمية المستدامة 2030 (SDGs) في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 25 سبتمبر 2015م،

فقد اتخذت السلطنة مجموعة من الإجراءات التي تضمن التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، منها:

1. إعتبار أن "مواكبة التطورات في المواثيق التنموية الدولية وفي مقدمتها أجندة 2030 لتحقيق التنمية المستدامة " كأحد الركائز الأساسية الخمسة التي ارتكزت عليها المحاور الحاكمة لإعداد خطة التنمية الخمسية التاسعة (2016-2020م).
2. إدماج أهداف التنمية المستدامة 2030 مع الأهداف القطاعية لخطة التنمية الخمسية التاسعة (2016-2020).
3. بدء رصد التقدم المحرز لمؤشرات التنمية المستدامة لسنة الأساس منتصف 2016.
4. الأخذ في الاعتبار أهداف التنمية المستدامة 2030 عند صياغة الأهداف والاستراتيجيات التي ستعتمد لرؤية عُمان 2040.

الشكل رقم (1): تطور مشاركة السلطنة في أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030

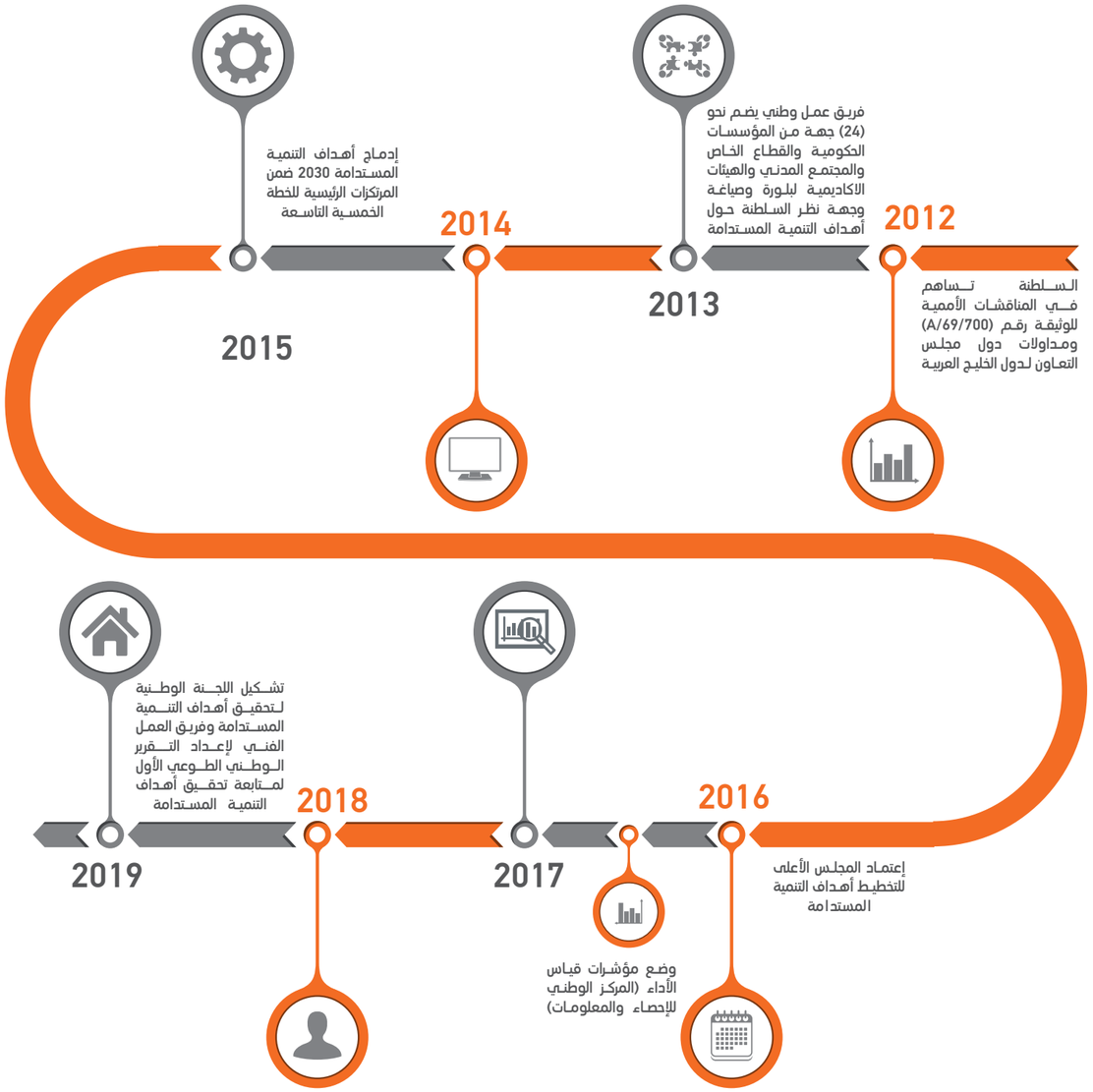

الآليات المؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

وفي هذا الإطار شكل المجلس الأعلى للتخطيط (اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة)، وهي لجنة رفيعة المستوى تضم أعضاء من كافة الوزارات والهيئات الحكومية، ومجلس عمان، وممثلين من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ، أنيط بها مجموعة من المهام ، من أهمها ، متابعة عمليات إدماج أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030 مع أهداف الخطط التنموية الخمسية للسلطنة ورؤية (عُمان 2040) ، والإشراف على متابعة بناء نظام متكامل يستند على مؤشرات القياس (Dashboards)، بهدف رصد مؤشرات التقدم المحرز على مستوى الأهداف والغايات لأهداف التنمية المستدامة 2030، وضمان تحققها طبقاً للمستهدفات الوطنية بشكل دوري . بالإضافة إلى الإشراف على إعداد التقارير الوطنية، بما فيها التقارير الوطنية الطوعية، لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإعداد التوصيات حول مستويات الإنجاز، والتحديات، وأسلوب التعامل مع تلك التحديات، ورفعها إلى المجلس الأعلى للتخطيط ومن ثم لمجلس الوزراء.

الشكل رقم (2): الإطار المؤسسي والتنفيذى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

وفي إطار إعداد تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول للسلطنة تم تشكيل الفريق الوطني الفني، الذي ضم عدداً من الخبراء ومدراء العموم من الوزارات والهيئات الحكومية وممثلين من القطاع الخاص ومجلس عمان وشركاء العمل في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

بالإضافة الى فريق عمل من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لرصد وقياس مؤشرات اهداف التنمية المستدامة. ونظمت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط مجموعة من حلقات عمل للفريق الفني وممثلي الجهات المعنية لمناقشة والاطلاع على آلية إعداد التقرير الطوعي ومحاوره واهمية الملكية الوطنية للتقرير.

حيث قامت فرق العمل بالجهات المعنية بالمشاركة في إعداد وصياغة التقرير وعرض المبادرات التي تحققت على أرض الواقع واستعراض التحديات والخطط المستقبلية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، **ويوضح الشكل التالى الإطار التنفيذي لإعداد تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول للسلطنة.**

الشكل رقم (3): الإطار التنفيذي لإعداد تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول للسلطنة

المشاركة المجتمعية الواسعة منهاج عمل السلطنة لتحقيق أهداف الاستدامة

تؤمن سلطنة عمان إيماناً عميقاً بأهمية المشاركة والملكية المجتمعية الواسعة لأهداف وخطط التنمية المستدامة. وقد تجلى ذلك أثناء إعداد خطة التنمية الخمسية التاسعة (2016-2020)، وهي أول خطة خمسية بعد مصادقة المجلس الأعلى للتخطيط على الأهداف الأممية للتنمية المستدامة. فقد تم إعداد هذه الخطة من خلال مشاركة مجتمعية تمثلت في تنظيم العديد من الحلقات النقاشية والتي شارك فيها كل من:

الوزارات والهيئات الحكومية

حيث تم تنظيم أكثر من 40 حلقة نقاشية، استهدفت التعرف على مرئيات مختلف الوزارات والهيئات فيما يتعلق بالأهداف والمرتكزات المقترحة للخطة، المكونات القطاعية، الخطط الخاصة بإدارة الاقتصاد الكلي والسياسات المالية، البرنامج الاستثماري، تنمية المحافظات، القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي، سياسات التشغيل وبرامج التعمين والشباب.

خبراء دوليين ومنظمات الأمم المتحدة

تم تنظيم خمس حلقات عمل للوقوف على التجارب الدولية الناجحة واستخلاص الدروس المستفادة الملائمة لظروف ا لسلطنة .

الجهات المسئولة عن الاستراتيجيات القطاعية طويلة المدى

شملت حلقات الحوار القطاعات الواعدة، وهي الصناعات التحويلية، النقل والخدمات اللوجستية، السياحة، الثروة السمكية، التعدين، بالإضافة إلى قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التعليم، الصحة، الزراعة والبيئة والتي استهدفت إيجاد أرضية مشتركة بين الاستراتيجيات القطاعية وأجندة التنمية المستدامة.

الشباب العماني

كما تم إشراك الشباب العماني وذلك لمعرفة تطلعاتهم وأولوياتهم والمبادرات التي يمكن أن تسرع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتأكيداً على التزام السلطنة بأجندة التنمية المستدامة 2030 على المدى الطويل وليس فقط على المدى المتوسط، تم إعداد رؤية عمان 2040، لتستشرف المستقبل بموضوعية لتعتد بها السلطنة دليلا ومرجعا أساسيا لأعمال التخطيط في العقدين القادمين. وقدحظيت رؤية عمان 2040 بمشاركة مجتمعية واسعة ضمت ممثلين من الحكومة ومجلس عمان والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين من اهل الخبرة والمعرفة والاختصاص، وأطلاق حوار مجتمعي بمشاركة واسعة في مختلف القطاعات والفعاليات وشرائح المجتمع ضمن مبادرة كل عمان التي سوف يتم التطرق لها لاحقا.

أهداف التنمية المستدامة 2030 تتواءم مع الاستراتيجيات و الخطط الوطنية المستقبلية

بدأت تجربة التخطيط التنموي مع بزوغ فجر النهضة المباركة في عام 1970 التي قادها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - حيث التزمت الحكومة بانتهاج خط اقتصادي واجتماعي واضح المعالم تبلور في الخطط التنموية الخمسية المتعاقبة، التي ارتكزت على مجموعة من الأهداف الأساسية طويلة المدى أبرزها تنمية مصادر جديدة للدخل القومي تقف إلى جانب الإيرادات النفطية وتحل محلها في المستقبل، والاهتمام بتنمية الموارد البشرية حتى تتمكن من القيام بدورها كاملا في النهوض بالاقتصاد الوطني ، واستكمال مقومات اقتصاد حر يرتكز على نشاط القطاع الخاص على أساس المنافسة الحرة، والاهتمام بموارد المياه باعتبارها عنصرا حيويا لازما لاستمرار النشاط الاقتصادي ونموه والمحافظة على البيئة.

وقد تمكنت السلطنة خلال الفترة (1970-1995)، من إرساء الدعائم الأساسية للتحول الاقتصادي والاجتماعي والانطلاق نحو آفاق المستقبل وتحقيق النمو الذاتي المستمر والتفاعل مع العالم. ففي عام 1995م, تم وضع الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني: عمان 2020، لتضع رؤية واضحة ومحددة المعالم للانطلاق نحو القرن الواحد والعشرين يستطيع في إطارها الاقتصاد العماني التحول من اقتصاد يعتمد على الانفاق الحكومي وعلى الموارد النفطية والعمالة الوافدة كمحرك أساسي للأنشطة الاقتصادية، إلى اقتصاد يعتمد على المبادرات الخاصة وعلى العمالة الوطنية والموارد المتجددة التي تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة. حيث تضمنت الرؤية المستقبلية 2020 أربعة محاور: محور تنمية الموارد البشرية، ومحور التنويع الاقتصادي، ومحور تنمية القطاع الخاص، ومحور التوازن الاقتصادي والنمو المتواصل. كما احتوت على السياسات والآليات اللازمة لتحقيقها.

وفور اعتماد الأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة 2030 في سبتمبر 2015م وضعت السلطنة الخطة الخمسية التاسعة (2016-2020) التي أكدت على مواكبة التطورات في المواثيق التنموية الدولية، وفي مقدمتها " أجندة 2030 لتحقيق التنمية المستدامة". وكان الهدف الرئيسي للخطة هو تحقيق التحول من اقتصاد معتمد على مورد رئيسي واحد وهو النفط إلى اقتصاد متنوع تسهم فيه قطاعات واعدة أخرى، وذلك للتقليل من تداعيات الصدمات الخارجية التي تترتب على تقلبات الأسعار في أسواق النفط العالمية. وخلال الأربع سنوات الماضية من الخطة الخمسية التاسعة، حققت السلطنة تقدما ملحوظا في اهداف التنمية المستدامة 2030.

وقد صدرت الأوامر السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله ورعاه بإعداد رؤية عُمان2040، التي أراد لها ان تستوعب الواقع الاقتصادي والاجتماعي وتستشرف المستقبل بموضوعية لتعتد بها السلطنة دليلا ومرجعا أساسيا لأعمال التخطيط في العقدين القادمين.

وجاءت رؤية عمان 2040 لتكون "عمان في مصاف الدول المتقدمة"، وعلى أن يتم تحقيق ذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

1 الانسان والمجتمع:

الذي يدعو الى مجتمع انسانه مبدع ومعتز بهويته ومبتكر ومنافس عالميا وينعم بحياة كريمة ورفاه مستدام. ويغطي هذا المحور أربع أولويات وطنية هي:

- التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية، **وتوجهه الاستراتيجي:** تعليم شامل وبحث علمي يقود الى مجتمع معرفي وقدرات وطنية منافسة.
- الصحة، **وتوجهه الاستراتيجي:** نظام صحي رائد بمعايير عالمية يتسم باللامركزية والجودة والشفافية والعدالة والمساءلة.
- المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية، **وتوجهه الاستراتيجي:** مجتمع معتز بهويته وثقافته وملتزم بمواطنته ومنظومة شراكة مجتمعية مؤسسية متكاملة تعزز الهوية والمواطنة والترابط الاجتماعي.
- الرفاه والحماية الاجتماعية، **وتوجهه الاستراتيجي:** حياة كريمة مستدامة للجميع ومجتمع مبنى على مجموعة من الأهداف في مقدمتها مجتمع مغطى تامينيا من خلال شبكة امان اجتماعية فاعلة ومستدامة وعادلة.

2 الاقتصاد والتنمية:

ويدعو الى اقتصاد بنيته تنافسية، منتج ومتنوع، ويقوم على الابتكار وتكامل الأدوار وتكافؤ الفرص، يسيره القطاع الخاص ويحقق تنمية شاملة مستدامة، ويشمل هذا المحور قيادة اقتصادية ديناميكية بكفاءات متجددة تعمل في إطار مؤسسي متكامل. ويغطي المحور ست أولويات وطنية هي:

- القيادة والإدارة الاقتصادية، **وتوجهها الاستراتيجي:** قيادة اقتصادية ديناميكية بكفاءات متجددة تعمل في إطار مؤسسي متكامل مع مجموعة من الأهداف أبرزها وجود وحدة مرجعية ممكنة للشأن الاقتصادي تعمل لتحقيق غايات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.
- التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، **والتوجه الاستراتيجي له:** اقتصاد متنوع ومستدام قائم على المعرفة والابتكار، اطره متكاملة وتنافسية، متجدد ومستوعب للثورة الصناعية الرابعة، ويحقق الاستدامة المالية من خلال ستة اهداف أولها قطاعات قاطرة للتنويع الاقتصادي وأخرى متكاملة معها يتم تحديدها كل خمس سنوات.
- سوق العمل والتشغيل، **والتوجه الاستراتيجي له:** سوق عمل ديناميكية هادفة قطاعيا وجاذبة للكفاءات تستفيد من التغيرات الديموغرافية والاقتصادية والمعرفية والتقنية، يتم تحقيق ذلك من خلال أربعة اهداف، أبرزها سوق عمل بقوى بشرية ذات مهارات وانتاجية عالية، وثقافة عمل إيجابية وجاذبة للكفاءات، والعمالة الماهرة ضمن سياسات استقطاب واضحة المعالم والمعايير.
- القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي، **وتوجهه الاستراتيجي:** قطاع خاص ممكن يقود اقتصاد تنافسي ومندمج مع الاقتصاد العالمي. ويتحقق ذلك من خلال سبعة أهداف، أبرزها، بيئة عمل تنافسية وجاذبة للاستثمار تمارس فيها الحكومة الدور التنظيمي المقترن بكفاءة وسلاسة إدارية ناجحة، وقطاع خاص ممكن وتنافسي يقود الاقتصاد ويراعي البعدين الاقتصادي والاجتماعي.
- تنمية المحافظات والمدن المستدامة، **وتوجهه الاستراتيجي:** تنمية شاملة جغرافيا تتبع نهجا لا مركزيا وتطور عدداً محدوداً من المراكز الحضرية، واستخدام أمثل ومستدام للأراضي. ويتحقق هذا التوجه الاستراتيجي من خلال ستة اهداف يأتي في مقدمتها تنمية محلية متوازنة وعادلة تعزز الميزة النسبية والتنافسية للحواضر والمحافظات، ومجتمعات محلية ممكنة تسهم في صياغة أولوياتها الاجتماعية والاقتصادية وتعمل ضمن إطار اللامركزية الإدارية والاقتصادية، ونظام تسلسل هرمي فعال للتجمعات السكانية يوجه التنمية الحضرية.
- الموارد الطبيعية والاستدامة البيئية، **والتوجه الاستراتيجي له:** استخدام أمثل ومتوازن للموارد الطبيعية واستدامتها دعما لأمن الطاقة والاقتصاد الوطني. ويتحقق هذا التوجه الاستراتيجي من خلال ستة أهداف في مقدمتها، أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة، واستغلال أمثل للموقع الاستراتيجي والتنوع الحيوي للسلطنة، وبيئة محمية تحقق التوازن بين المتطلبات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والعمل، بقواعد التنمية المستدامة.

3 الحوكمة والأداء المؤسسي:

ويدعو الى دولة أجهزتها مسؤولة، وحوكمتها شاملة، ورقابتها فاعلة، وقضاؤها ناجز، واداؤها كفؤ. ويتحقق ذلك من خلال ثلاث أولويات وطنية:

- منظومة التشريع والقضاء والرقابة، **والتوجه الاستراتيجي لها:** منظومة تشريعية تشاركية، ونظام قضائي مستقل متخصص وناجز، ورقابة فاعلة وشفافة تتحقق من خلال سبعة اهداف، من أبرزها: تشريعات مرنة، وسلطة تشريعية مستقلة ذات صلاحيات كاملة، ونظام رقابي شامل يحمي المقدرات الوطنية ويحقق مبادئ المساءلة والمحاسبة، ومجتمع واع قانونيا ومشارك بفاعلية في التشريع والرقابة.
- الشراكة وتكامل الأدوار، **والتوجه الاستراتيجي لها:** شراكة متوازنة ودور تنظيمي فاعل للحكومة، ويتحقق ذلك من خلال ثلاثة أهداف، أبرزها، شراكة متوازنة ومستدامة، وادوار متكاملة بين أطراف العلاقة من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني والافراد لضمان أداء مؤسسي فعال، وإطار تنظيمي فاعل ومحفز لعمل مؤسسات المجتمع المدني.
- حوكمة الجهاز الحكومي والموارد والمشاريع، **والتوجه الاستراتيجي له:** جهاز حكومي مرن مبتكر وصانع للمستقبل قائم على مبادئ الحكومة الرشيدة. ويتحقق ذلك من خلال ستة أهداف، من أهمها: قطاع حكومي فعال في مجال التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم ذو هيكلية قطاعية ويستشرف المستقبل، معايير تنافسية واضحة لشغل المناصب القيادية في القطاع الحكومي والمؤسسات التابعة له، وشفافية وافصاح مؤسسي يكفل حق الوصول للمعلومات.

وقد حددت الرؤية المستقبلية عُمان 2040 الأولويات الوطنية من خلال مجموعة من الأهداف الاستراتيجية كما هو موضح بالشكل (4):

الشكل رقم (4): الأولويات الوطنية لسلطنة عُمان

وكما هو واضح فإن الأولويات الوطنية لرؤية عُمان 2040 تتواءم مع أهداف التنمية المستدامة 2030، **والجدول رقم (1) يوضح الاتساق والترابط بين أهداف التنمية المستدامة 2030 والتوجهات الاستراتيجية لرؤية عمان 2040**

الجدول رقم (1) الاتساق والترابط بين أهداف التنمية المستدامة 2030 والتوجهات الاستراتيجية لرؤية عمان 2040

التوجهات الاستراتيجية لرؤية عُمان 2040	ارتباط التوجهات بأهداف التنمية المستدامة 2030	
	ارتباط مباشر	ارتباط غير مباشر
1- تعليم شامل وتعلّم مستدام وبحث علمي يقود إلى مجتمع معرفي وقدرات وطنية منافسة.	٤ التعليم الجيد، ٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد، ٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، ١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
2- نظام صحي رائد بمعايير عالمية.	٣ الصحة الجيدة والرفاه	٥ المساواة بين الجنسين، ٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية
3- مجتمع معتز بهويته وثقافته وملتزم بمواطنته.	١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة	١ القضاء على الفقر، ١٠ الحد من أوجه عدم المساواة، ١٤ الحياة تحت الماء
4- حياة كريمة مستدامة للجميع.	٣ الصحة الجيدة والرفاه، ١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة	١ القضاء على الفقر، ٢ القضاء التام على الجوع، ١٤ الحياة تحت الماء، ١٥ الحياة في البر
5- قيادة اقتصادية ديناميكية بكفاءات متجددة تعمل في إطار مؤسسي متكامل.	٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد، ٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، ١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية	١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، ١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
6- اقتصاد متنوع ومستدام قائم على المعرفة والابتكار، أطره متكاملة، وتنافسيته متحققة، مستوعب للثورات الصناعية، ويحقق الاستدامة المالية.	٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد، ٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	٥ المساواة بين الجنسين، ٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، ١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، ١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية
7- سوق عمل جاذب للكفاءات ومتفاعل ومواكب للتغيرات الديمغرافية والاقتصادية والمعرفية والتقنية.	٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد، ٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	٥ المساواة بين الجنسين
8- قطاع خاص ممكّن يقود اقتصاد تنافسي ومندمج مع الاقتصاد العالمي.	٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد، ١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	٥ المساواة بين الجنسين
9- تنمية شاملة جغرافياً تتبع نهجاً لامركزياً وتطور عدداً محدوداً من المراكز الحضرية الرئيسة، واستخدام مستدام للأراضي	٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد، ١٠ الحد من أوجه عدم المساواة، ١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة	١٤ الحياة تحت الماء، ١٥ الحياة في البر
10- نظم إيكولوجية فعالة ومتزنة ومرنة لحماية البيئة واستدامة مواردها الطبيعية دعماً للاقتصاد الوطني.	٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية، ٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، ١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة، ١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، ١٤ الحياة تحت الماء، ١٥ الحياة في البر	١٣ العمل المناخي
11- منظومة تشريعية تشاركية، ونظام قضائي مستقل متخصص وناجز، ورقابة فاعلة وشفافة.	١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية	
12- جهاز إداري مرن مبتكر وصانع للمستقبل قائم على مبادئ الحوكمة الرشيدة.	١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية، ١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	

أهم تحديات الاستدامة في السلطنة والسياسات الوطنية المتبعة لمواجهتها

أولاً: تحديات الاستدامة

يمكن تلخيص أهم التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سلطنة عمان فيما يلي:

1 المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية

والمتمثلة في تقلبات المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، خاصة تقلبات أسعار النفط العالمية وتراجع نمو الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى الأوضاع الجيوسياسية الإقليمية المضطربة والانعكاسات السلبية لذلك على الأوضاع المالية للسلطنة مما يقتضي الحذر ومواجهة ذلك بإجراءات مناسبة تضمن استدامة الأوضاع المالية وتوفير مناخ اقتصادي كلي مستقر،تسريع وتيرة التنويع.

2 توفير فرص عمل لاستيعاب الباحثين عن عمل

يعد توفير فرص عمل لاستيعاب الباحثين عن عمل والداخلين الجدد في سوق العمل والمتوقع ازديادهم بصورة كبيره ومتصاعدة نتيجة التركيب الفتي للهرم السكاني للمجتمع العماني، حيث أن 52% من سكان السلطنة دون سن الثلاثين وفقا لبيانات منتصف عام 2017، وكذلك الزيادة المضطردة في معدل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، مما يتطلب ضرورة تصحيح أوضاع سوق العمل من ناحية الاحتياجات ومخرجات النظام التعليمي والتدريبي ، وعدد من الجوانب الأخرى المتعلقة بقوانين العمل والأجور والحوافز ودور القطاع الخاص في التشغيل، إضافة إلى تشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مع تنفيذ المشروعات الكبرى ذات العائد الاقتصادي والتي تساهم في توفير فرص العمل. فهناك إجماع على أن مشكلة تشغيل المواطنين، وخاصة الشباب، تمثل التحدي الأول لصناع السياسات. فإشكالية التشغيل في السلطنة لا تتمثل في نقص الطلب على القوى العاملة (كما هو الحال في الاقتصادات ذات الكثافة السكانية العالية) إذ أن نمط النمو في الاقتصاد العماني يترتب عليه توليد فرص عمل تزيد عن المعروض من القوى العاملة الوطنية بشكل كبير، حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة قوى العمل الوطنية 19.2% إلى إجمالي المشتغلين في عام 2017م، وغالبيتهم العظمى في القطاع الحكومي والعام، حيث يمثلون نحو 84.3% من العاملين بهذا القطاع مقابل 13.7% فقط في القطاع الخاص. فالتحدي الحقيقي في سوق العمل هو تأهيل الخريجين العمانيين للعمل بالقطاع الخاص او التوجه إلى العمل الحر وريادة الأعمال وبصفة خاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفى هذا السياق صدرت الأوامر السامية لحضرة صاحب الجلالة بتأسيس المركز الوطني للتشغيل في فبراير 2019، ليعنى بقضايا التشغيل وتوليد فرص العمل للمواطنين.

3 تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي

بما يساهم في التقليل من اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط سواء في الإيرادات أو الصادرات، والتقليل من تداعيات الصدمات الخارجية الناتجة عن التذبذب في أسعار النفط في السوق العالمي، ويتطلب ذلك إعادة النظر في سياسات التنويع الاقتصادي السابقة وتعديل مسارها للاستفادة من المنجزات التي تم تحقيقها في خطط التنمية السابقة في مجالات البنية الأساسية والخدمات اللوجستية وما تم توفيره من موانئ ومطارات وخدمات نقل، بالإضافة إلى تعظيم استخدام الموارد الطبيعية التي تحظى بها السلطنة، مع الاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز كواجهة مطلة على دول الاقتصادات الناشئة في شرق آسيا وكمدخل لدول شرق أفريقيا. وتحديد قطاعات اقتصادية واعدة تتوفر فيها ميزة تنافسية للاستفادة من هذه العوامل. ويعزز هذا التوجه أن هناك إجماعاً على أن تنويع مصادر النمو هو الخيار الأمثل لتأمين بيئة مستقرة للنمو المستدام.

4 ايجاد قطاع خاص يتميز بالفعالية والقدرة على المنافسة

ضرورة دعم وتحفيز القطاع الخاص وزيادة قدرته على المنافسة والاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية للسلطنة، ويسهم في عملية التنويع الاقتصادي من خلال الانتقال من التركيز على القطاعات التقليدية (التشييد والخدمات) إلى الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الواعدة والمنتجة. فبالرغم مما تم توفيره من أطر قانونية وتنظيمية وتحسين في مناخ الاستثمار، لا يزال دور القطاع الخاص في العملية الاقتصادية دون التطلعات. الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في السياسات المحفزة للقطاع الخاص سواء في الجوانب الاقتصادية أو القانونية والتشريعية المتعلقة بقوانين الاستثمار والعمل والأجور، بما يساهم في سهولة القيام بالأعمال.

ثانياً: السياسات الوطنية المتبعة للتغلب على التحديات

1 سياسات تحفيز النمو الاقتصادي والاجتماعي

ولقد شكلت التحديات السابقة أهم المبادئ التوجيهية للمسار التنموي لخطط التنمية في عمان، حيث مثلت دافعاً ومحفزاً للتحول من اقتصاد معتمد على مورد رئيسي واحد وهو النفط إلى اقتصاد متنوع تسهم فيه قطاعات واعدة أخرى. ومن أجل تسريع عملية التحول هذه، فقد استهدفت الخطة الخمسية التاسعة التركيز على الأهداف والمرتكزات التالية:

- استدامة النمو الاقتصادي في عالم متغير.
- التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية.
- توفير فرص عمل منتجة ومجزية للمواطنين.

2 سياسات تنمية القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار

يعد تعزيز دور القطاع الخاص أحد المرتكزات الرئيسية للخطة الخمسية التاسعة، وقد تم بالفعل اتخاذ حزمة من السياسات والبرامج والتوجهات ضمن الخطة، من أبرزها: تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال والارتقاء بترتيب السلطنة في المؤشرات الدولية، تعزيز الاستثمار بين القطاعين العام والخاص، تفعيل برنامج التخصيص، وتفعيل البرامج الهادفة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3 سياسات لضمان استدامة الأوضاع المالية

تم انتهاج سياسة مالية تستهدف ترشيد الانفاق الحكومي وزيادة الإيرادات غير النفطية، وضبط وترشيد الإنفاق الجاري، وتعزيز الإيرادات غير النفطية، والدفع بمشروعات البنية الاساسية والمشروعات الاستراتيجية لتحفيز النمو وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي.

كما تستهدف السياسات المالية المتخذة تحقيق مجموعة من الغايات والأولويات:
في مقدمتها الاستدامة المالية، لتمكين الاقتصاد الوطني من الاستمرار في تحقيق معدل النمو المستهدف، وإنجاز برامج التنويع الاقتصادي، ومستهدفات الاستثمار المحلي والاجنبي، وتمكين القطاع الخاص من القيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي، وتوفير فرص العمل. وتتضمن إجراءات تحقيق الاستدامة المالية ما يلي:

- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بما ينسجم مع الموارد المالية المتاحة ويحقق العوائد الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.
- المحافظة على مستوى العجز ضمن المستويات الآمنة، وتخفيض حجم الدين العام.
- تحسين هيكل الإيرادات الحكومية من خلال رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية بهدف تقليل الاعتماد على النفط.
- الاستمرار في خفض نقطة التعادل لسعر برميل النفط المتضمن في الموازنة العامة.

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لسلطنة عُمان

تعمل الأجهزة الإحصائية في دول العالم على جمع وتبويب وحساب المؤشرات الخاصة بقياس تحقيق الأهداف التنمية المستدامة 2030، ويقوم المركز الوطني للإحصاء والمعلومات برصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للسلطنة، حيث قام المركز بإنشاء قاعدة بيانات وتدشين موقع إلكتروني متخصص في مارس 2019م وذلك بهدف نشر وإتاحة البيانات والمؤشرات المتوفرة للسلطنة. وفي إطار التخطيط لضمان توفير المؤشرات بصفة دورية ومنتظمة، تم تشكيل فرق عمل تعنى بالتواصل مع الوزارات والهيئات ذات العلاقة والعمل على توفير البيانات المطلوبة وفقا للمنهجيات التي تم اعتمادها من قبل الأمم المتحدة. كما يقوم المركز بالمتابعة المستمرة لمؤشرات التنمية المستدامة مع المنظمات الدولية ومراجعة بيانات السلطنة على موقع منظمة الأمم المتحدة للتأكد من صحة البيانات ودقتها والتنسيق مع المنظمات لتعديل وتوفير البيانات الوطنية المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. **والجدول رقم (2) يوضح موقف توافر المؤشرات التي تم قياسها.**

الجدول رقم (2) موقف توافر مؤشرات التنمية المستدامة لسلطنة عُمان

الهدف	الغايات	الغايات المتوفرة	إجمالي المؤشرات	المؤشرات المتوفرة	نسبة توافر الغايات	نسبة توافر المؤشرات
1	7	4	14	5	%57	%36
2	8	3	13	4	%38	%31
3	13	12	27	24	%92	%89
4	10	7	11	8	%70	%73
5	9	8	14	11	%89	%79
6	8	5	11	7	%63	%64
7	5	1	6	2	%20	%33
8	12	5	17	5	%42	%29
9	8	4	12	7	%50	%58
10	10	2	11	2	%20	%18
11	10	1	15	1	%10	%7
12	11	1	13	1	%9	%8
13	5	1	8	2	%20	%25
14	10	3	10	3	%30	%30
15	12	5	14	6	%42	%43
16	12	3	23	4	%25	%17
17	19	7	25	8	%37	%32
	169	72	244	100	%43	%41

نسبة توافر المؤشرات موزعة على أهداف التنمية المستدامة

التحديات وآليات التغلب عليها

تواجه عملية قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العديد من التحديات التي تتطلب تضافر الجهود سواء على المستوى المحلي أو الدولي للتغلب عليها، من أهم هذه التحديات تعدد المواضيع التي تتطرق لها أهداف التنمية المستدامة والتي تتطلب جهد كبير وتعاون مع الجهات المعنية والوزارات ومؤسسات القطاع الخاص، ودرجة تفصيلات المؤشرات، وعدم إكتمال المنهجيات، هذا فضلا عن التحديات المالية نظرا لأن عدد كبير من المؤشرات تحتاج إلى تنفيذ مسوحات ميدانية وهذا يتطلب موازنات مالية كبيرة.

آليات وأدوات مواجهة التحديات:

تولي سلطنة عمان اهتماماً كبيراً بتوفير البيانات والمؤشرات اللازمة لرصد الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، نظراً لتعدد المواضيع التي تتطرق لها أهداف التنمية المستدامة والتي تتطلب جهداً كبيراً وتعاوناً بناءً بين الجهات المعنية والوزارات ومؤسسات القطاع الخاص، بالإضافة إلى ضمان توفير المؤشرات حسب التفصيلات المطلوبة، وضمان التدفق المستمر للبيانات، وهو أمر يتطلب بناء القدرات الإحصائية وتوفير الموارد المالية لتنفيذ مسوحات ميدانية، من أجل تجاوز تلك التحديات يجري التنسيق والتعاون مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية لتبادل الخبرات وتعزيز قدرات فريق العمل، واستكمال منظومة المؤشرات التي تساعد في أغراض التخطيط التنموي، وقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات عام 2030.

1 تعزيز المعرفة حول أهداف التنمية المستدامة:

زيادة الوعي والتعريف بمؤشرات وأهداف التنمية المستدامة للمؤسسات الحكومية والأكاديمية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى تقديم أوراق عمل في مختلف المحافل الوطنية والإقليمية، وتبني مبادرات مبتكرة في نشر وإتاحة أهداف التنمية المستدامة بين كافة فئات المجتمع، وتقديم تجربة السلطنة في رصد مؤشرات التنمية المستدامة في الاجتماعات الإقليمية والدولية.

2 تنمية القدرات الوطنية فيما يتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة 2030

فيما يتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة 2030: تنفيذ حلقات عمل تخصصية لتعزيز القدرات في مجال احتساب المنهجيات لمختلف المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة. بالإضافة إلى المشاركة الفعالة لتبادل الخبرات والمعارف في المجالات الإحصائية على المستوى الإقليمي والدولي.

3 إتاحة ونشر مؤشرات التنمية المستدامة:

في ظل الطلب المتنامي من قبل مختلف المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية حول أهداف التنمية المستدامة: تم تطوير محتوى الموقع الالكتروني لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لسلطنة عمان والذي تم بالشراكة مع مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان بمسقط، واستكمال إصدار سلسلة من الإصدارات لرصد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

الخطط المستقبلية لرصد المؤشرات

يتطلب معالجة الفجوات في البيانات والمنهجيات المتعلقة بالمؤشرات التعاون الكامل مع الجهات والأجهزة الحكومية المعنية للحصول على بيانات ومؤشرات تتسم بالدقة والموثوقية، وترتكز الخطة المستقبلية لاستكمال رصد المؤشرات التنمية المستدامة **على عدة محاور كما يلي:**

1 إدارة منظومة المعلومات للتنمية المستدامة

في هذا المحور يتم بناء منظومة معلومات إحصائية متكاملة مترابطة إلكترونيا بالاستفادة من مشروع التعداد والربط الإلكتروني بين قواعد البيانات الحكومية، ويمكن من خلال هذه المنظومة نشر المؤشرات والتقارير الإحصائية وفق أطر ومعايير دولية. وقد بدأ بالفعل تطبيق هذه المنظومة، حيث يجرى العمل حالياً على تنفيذ تعداد السلطنة 2020.

2 المسوح الميدانية واستطلاعات الرأي

تتطلب منهجية قياس بعض المؤشرات إجراء استطلاعات للرأي ومسوح ميدانية للحصول على البيانات اللازمة لقياس تلك المؤشرات، لذلك تم إدراج متطلبات احتساب مؤشرات التنمية المستدامة التي تستند على مصادر ميدانية في المسوح الأسرية والاقتصادية التي يزمع المركز تنفيذها بعد عام 2020م. بالإضافة إلى الاستفادة من مخرجات ونتائج مشروع مسح نفقات ودخل الأسرة الذي يجرى تنفيذه حالياً في احتساب عدد من المؤشرات المطلوبة.

3 نشر وإتاحة البيانات والمؤشرات

تعد إتاحة المعرفة وتنمية الوعي بأهمية مؤشرات التنمية المستدامة من أهم المجالات التي تتطلب جهداً كبيراً وتعاوناً مع الجهات المعنية والوزارات ومؤسسات القطاع الخاص، لذا يتم العمل على أن يكون الموقع الإلكتروني الذي أطلقه بمثابة منصة للتواصل مع المعنيين على الصعيدين المحلي والدولي، حيث يوفر الموقع بيانات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالشكل الذي يضمن استمراريتها وجودتها لتكون بمثابة آلية تدعم متطلبات المراقبة والإبلاغ لتلك المؤشرات.

4 بناء القدرات الاحصائية

يمثل غياب المنهجيات وفجوات البيانات لبعض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة أحد التحديات والتي يتطلب التعامل معها رفع وتعزيز القدرات الإحصائية لفريق عمل المركز، وفى هذا الإطار يجرى التنسيق والتعاون مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية لتبادل الخبرات وتعزيز قدرات فريق العمل، لضمان تجاوز تلك التحديات واستكمال منظومة المؤشرات التي تساعد على قياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات بحلول عام 2030.

قضايا محورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في سلطنة عمان

هناك عدد من القضايا الأساسية التي توليها سلطنة عمان اهتماماً كبيراً باعتبارها محددات رئيسية لنجاح السلطنة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفيما يلي التوجهات الأساسية للسلطنة بالنسبة لهذه القضايا:

التنمية المستدامة قضية محلية في الأساس

تؤمن سلطنة عمان إيماناً عميقاً بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو رهن بتعزيز دور المحافظات والمجتمعات المحلية في كافة مراحل عملية التنمية، بدءاً من إعداد الاستراتيجيات والخطط ومروراً بمراحل التنفيذ والمتابعة والتقييم المختلفة. ومن هذا المنطلق، أولت خطة التنمية الخمسية التاسعة (2016 - 2020) اهتماماً خاصاً بتنمية المحافظات، بهدف تحقيق نمو متوازن وتوزيع عادل لثمار التنمية على المواطنين في مختلف أرجاء البلاد، بما في ذلك تحقيق مستويات متقاربة فيما بين المحافظات في مجالات التعليم، الصحة، الخدمات الاجتماعية، إيجاد فرص العمل، وتطوير البنية الأساسية وخدمات المرافق العامة.

الخطط التنموية أولت اهتماما كبيرا بتنمية المحافظات والمجتمعات المحلية

وقد اعتمدت الخطة منهجية تستند على وصف معلوماتي وتحديد دقيق لاحتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية في كل محافظة، بحيث تضع هذه الخطة صورة عن الوضع في كل محافظة وأولوياتها بما يمكن من اعداد وتطوير برنامج تنموي واستثماري يتسق مع هذه الأولويات.

ويوضح الشكل التالي يوضح الآليات التي اعتمدتها الخطة الخمسية التاسعة لاختيار وتنفيذ المشروعات التنموية على مستوى المحافظات.

الشكل رقم (5): آلية اختيار وتنفيذ المشروعات التنموية على مستوى المحافظات

وتعد مبادرة "كل عمان" من المبادرات الاتصالية التي تم تصميمها ضمن استراتيجية الاتصال وإشراك ذوي العلاقة لتعزيز النهج التشاركي في عملية إعداد وصياغة الرؤية المستقبلية "عُمان 2040"، وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية عبر إشراك فئات المجتمع المختلفة في إعداد وصياغة رؤية عُمان 2040، وتهدف المبادرة إلى الأخذ في الحسبان أولويات المجتمعات المحلية وتطلعاتهم المستقبلية عند إعداد وثيقة الرؤية، وإتاحة الفرصة لشرائح المجتمع المختلفة في المحافظات وخاصة فئات الشباب والمرأة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للمشاركة الفاعلة في جهود التنمية المستدامة في السلطنة.

وقد انطلقت مُبادرة "كل عمان" من أولى محطاتها في الخامس والعشرين من مارس 2018م بمحافظة البريمي، وشملت خمس محافظات. واستهدفت المُبادرة المحافظون، والولاة، ومُمثلو الجهات الحكومية، وأعضاء مجلسي الدولة والشورى، وأعضاء المجالس البلدية، ومؤسسات المجتمع المدني، ورؤساء الأندية الرياضية، والهيئات التدريسية والأكاديمية وجمعيات المرأة العمانية، والشباب، وطلبة المدارس، وطلبة التعليم العالي، وأصحاب الأعمال، والأشخاص ذوي الإعاقة، ومختلف فئات وشرائح المجتمع.

وقد تم تنفيذ المبادرة وتنظيمها بحيث تستوعب محاور وركائز الرؤية والقضايا الأساسية بما يضمن إشراك المجتمع المحلي في صياغة الرؤية المُستقبلية، وذلك وفق البرنامج التالي:

- المحور الأول: استعراض السياق العام للرؤية وهدف المُلتقى.
- المحور الثاني: جلسة حوارية يديرها أحد أبناء المُحافظة، وبحضور مُمثلي لجان الرؤية وخُبراء مكتب الرؤية.

ارتكزت مُبادرة "كل عمان" على إقامة مُلتقى ليوم واحد في كل محافظة، يشارك فيه نحو 200 - 300 مشارك ومشاركة من المستهدفين، ويتم خلاله استعراض السياق العام للرؤية، ومن ثم عقد جلسة حوارية يديرها أبناء المحافظة، بحضور ممثلي لجان رؤية عُمان 2040 ، ثُم عقد حلقة عمل حول التوجهات المستقبلية لعُمان 2040 تتضمّن محاور (الإنسان والمجتمع، والاقتصاد والتنمية، والحوكمة والأداء المؤسسي)، يتم خلالها استعراض ما توصلت إليه حلقات العمل المتخصصة التي شارك فيها قرابة مائتي مشارك من الخبرات والكفاءات الوطنية يمثلون مختلف شرائح المجتمع، وأخذ مرئيات أبناء المحافظة بشأنها ومقترحاتهم فيما يخص المحاور الثلاثة، وذلك في لقاءات عصف ذهني مجتمعية لتبادل الأفكار والخروج برؤية تستوعب طموحات وأهداف جميع فئات المجتمع.

- المحور الثالث: حلقة عمل حول التوجهات المُستقبلية لعُمان 2040، وتتضمّن ثلاثة محاور: الإنسان والمُجتمع، الاقتصاد والتنمية، والحوكمة والأداء المُؤسسي، إلى جانب جلسة شبابية بالتعاون مع مؤسسة رؤية الشباب.

وكذلك وضعت آلية لضمان مشاركة مختلف شرائح المجتمع من خلال منصات التواصل الاجتماعي.وتم في **المحور الأول** التعريف بالرؤية ومحاورها وركائزها ومراحلها، والتعريف باللجان وأعمالها وتعريف المشاركين بأهداف مبادرات التواصل مع مختلف مكونات وشرائح المجتمع. أما **المحور الثاني** فتضمن عقد جلسة عامة بمُشاركة أبناء المُحافظة وبحضور مُمثلي لجان الرؤية وخُبراء مكتب الرؤية للاستماع إلى آراء المُشاركين واقتراحاتهم وتطلعاتهم المُستقبلية. وشاركت في **المحور الثالث**- حلقات عمل التوجهات المُستقبلية-شرائح مُختلفة من المُجتمع المدني من روّاد الأعمال، والشباب، والنساء، وذوي الاحتياجات الخاصة والأكاديميين وغيرهم. وكذلك عقد جلسات للشباب تم خلالها الاطلاع على آراء الشباب العُماني حول مُستقبل السلطنة، ومنظورهم للمهارات والتقنيات التي ستُستحدث في المُستقبل، إضافةً إلى إقامة مُسابقة "أفضل مُبادرة شبابية" تدعم محاور الرؤية والقضايا الرئيسية التي تتناولها.

قضية كفاءة التمويل

تسعى السلطنة لتطبيق أدوات متكاملة على نحو يفعل من التوجه الإنمائي المستدام، لدعم العمل على تحقيق وتتبع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومن أهم تلك الأدوات ما يلي:

موازنة البرامج والأداء:

إيمانا من السلطنة بأن جودة تخصيص الموازنات هو أمر لا يقل أهمية عن توفير التمويل، فقد تم البدء في التطبيق الاسترشادى لموازنة البرامج والأداء، حيث تم التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج بحيث أن أداء البرنامج يصبح مركز مسئولية وموضع مساءلة من المسئول المحدد الذي يرأس التنظيم الإداري المعنى بتنفيذ البرنامج. واسند لكل برنامج تحقيق مسئولية محددة من الأهداف الاستراتيجية التي تقع تحت مسئولية الجهة الحكومية المعنية، وكل من هذه الأهداف يتم تحويلها إلى خطة عمل تشغيلية في ضوء الخطة الاستراتيجية للجهة. ومن ثم يتم تخصيص التمويل لكل جهة بناء على الاولويات التي تحققها برامجها. وبالتالي فإن تطبيق موازنة البرامج والأداء يقيم العلاقة المباشرة بين الأولويات الوطنية والموازنات التي يجب أن تخصص لتنفيذها وأيضاً تقدم أداة سلسة لتتبع الأداء والمساءلة عنه. كما تم وضع نظام القياس متعدد المراحل بما يتيح التتبع السلس في التوقيت المطلوب بما يعد نظام إنذار مبكر لدعم اتخاذ القرار والتدخل في التوقيت الملائم.

معايير اختيار المشروعات العامة

تم تطوير معايير اختيار المشروعات الحكومية، ومشروعات الشراكة مع القطاع الخاص، وذلك على النحو الذي يجعل من أهداف التنمية المستدامة وعلاقتها بأهداف الخطة الخمسية أحد المعايير الهامة في منح الموافقة على توفير مخصصات للمشروعات التي تقترح الجهات الحكومية تمويلها من خلال الموازنة العامة للدولة. والإطار الجديد لاختيار المشروعات سوف يكون تفصيلي على نحو يمكن من تتبع تحقق المستهدفات التي طرحت في مرحلة الموافقة على المشروع، وتعلم الدروس، على نحو يقوي من علاقة المشروعات الحكومية والجهود المالية للحكومة العمانية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

قضية التطور التكنولوجي ومدى جاهزية السلطنة للثورة الصناعية الرابعة

أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير "الجاهزية للإنتاج المستقبلي 2018" وهو تقرير يقيس جاهزية الدول لاستثمار فرص الثورة الصناعية الرابعة وتجنب مخاطرها واستعدادها للتحولات القادمة، وجاءت السلطنة في المرتبة 45 من أصل 100 دولة في محركات الإنتاج وفي المرتبة 70 من أصل 100 دولة في مكونات الإنتاج. وكانت السلطنة منذ عام 2011 قد تبنّت مجموعة من الاستراتيجيات الوطنية لتعزيز الجاهزية والاستعداد لمواكبة التطورات المتسارعة لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة.

وهذه الاستراتيجيات هي: استراتيجية عمان الرقمية؛ الاستراتيجية الوطنية للنطاق العريض؛ الاستراتيجية الوطنية للابتكار؛ استراتيجية التجارة الالكترونية؛ الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

واستهلت عمان رحلتها الطموحة لإحداث تحول نوعي نحو قيام مجتمع عُمان المعرفي من خلال إطلاق مبادرة عُمان الرقمية، التي تهدف إلى تفعيل تقنية المعلومات والاتصال لتعزيز الخدمات الحكومية، وإثراء قطاع الاعمال، وتمكين الأفراد من التعامل الرقمي، وتشتمل هذه المبادرة على إنشاء بنية أساسية متكاملة لتوفير الخدمات الحكومية الإلكترونية المتميزة للمواطنين وقطاع الأعمال في السلطنة، وبناء صناعات تعتمد على المعرفة، وتوفير فرص عمل واسعة ومتنوعة للمواطنين.

وفي إطار سعي حكومة السلطنة للتطوير ومواكبة التسارع العالمي في مجال الاتصالات والذي يعد بمثابة أحد الأعمدة الأساسية للتنمية وجلب الاستثمارات الخارجية لما يلعبه من دور أساسي في مختلف الجوانب التجارية والصناعية في مختلف المجالات، تم إنشاء الشركة العمانية للنطاق العريض التي تهدف الى توفير شبكة وطنية متكاملة للنطاق العريض تفي باحتياجات السلطنة.

ويعد المركز الوطني للسلامة المعلوماتية أحد مبادرات عمان الرقمية والنقطة المحورية للحوادث الأمنية في سلطنة عُمان، إذ تم تدشينه في شهر أبريل عام 2010م بهدف توفير بيئة معلوماتية آمنة لأي مستخدم لمواقع جهات حكومية أو خاصة على حد سواء.

ويعمل على بناء الثقة في استخدام الخدمات الحكومية، وتطوير استراتيجيات وسياسات أمن المعلومات لتستفيد منها الجهات الحكومية والخاصة، كما أنها يقدم نصائح فنية مبدئية وتقارير تقنية تساعد إداريي الشبكات والأنظمة والتطبيقات في كل من القطاع العام أو الخاص على تجنب تعريض مواقعهم لأية مخاطر أمنية. وحصل المركز على جائزة القمة العالمية لمجتمع المعلومات في سويسرا في فئة بناء الثقة والحماية في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات.

اطلاق "البرنامج الوطني لمهارات الشباب": والذي يستهدف فئة الشباب والناشئة وتسليحهم بمهارات الثورة الصناعية الرابعة وبناء القدرات والكفاءات الرقمية في السلطنة

ودشنت سلطنة عمان في عام 2016م الصندوق العماني للتكنولوجيا الذي يركز على الاستثمار في المؤسسات الناشئة والأفكار الإبداعية المبتكرة في قطاع تقنية المعلومات في السلطنة ودول المنطقة. وتعتمد هيكلية الصندوق على الشراكة مع شركات عالمية رائدة في مجال الاستثمار الجريء في الحقل الالكتروني.

وتركز طبيعة عمل الصندوق على تحديد الأفكار الرائدة في القطاع التقني ورواد الاعمال الذين يملكون أفكارا او مشاريع ذات إمكانيات عالية النمو حيث يقوم بتطوير الاعمال واعطاءها فرصة للوصول للعالمية عبر توظيف الإمكانات العالية للشركاء العالميين المستثمرين من دول العالم.

وأولت السلطنة الاهتمام بالتحولات الكبرى التي أخذت تلوح في الأفق مع القفزات النوعية التي بدأت تحدثها تقنيات الثورة الصناعية الرابعة كالذكاء الاصطناعي، وسلاسل الكتل، وانترنت الأشياء، والواقع الافتراضي والواقع المعزز، وبدأت بمبادرات لتطبيق تقنية البلوكتشين وتقنيات الذكاء الإصطناعي وغيرها من التقنيات الناشئة.

كما تدرك السلطنة أهمية تأهيل الكوادر البشرية بالتدريب الذي يتناسب وتحديات ومتطلبات المستقبل، فالمهارات المطلوبة تتغير حسب التحولات الاقتصادية واحتياجات سوق العمل، ولهذا تحرص على تأهيل الشباب العماني بالمهارات الجديدة التي يتطلبها التعامل مع التقنيات الجديدة الناشئة، ومن هنا جاء تأسيس "البرنامج الوطني لمهارات الشباب": والذي يستهدف فئة الشباب والناشئة وتسليحهم بمهارات الثورة الصناعية الرابعة وبناء القدرات والكفاءات الرقمية في السلطنة.

وأطلقت السلطنة عدداً من المبادرات الوطنية التي من شأنها أن تؤسس القاعدة الرصينة نحو التحول والجاهزية للثورة الصناعية الرابعة من أبرزها:

- مشروع السحابة الحكومية والتي توفر بنية أساسية مشتركة تشمل الخوادم، والشبكات، والتخزين، والتطبيقات وتساهم المنصة المركزية للتكامل في تبادل البيانات بين منافذ تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية.
- الشبكة الحكومية الموحدة وهي شبكة اتصالات وطنية تعمل على رفع مستوى الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية من خلال تسهيل التواصل والتنسيق بينها، بما يضمن تقديم خدمات حكومية إلكترونية متكاملة.
- المركز الوطني للتصديق الإلكتروني في عام 2013 بهدف توفير الثقة في التعاملات الإلكترونية وتوفير الدخول الموحد لجميع الخدمات الحكومية الإلكترونية كما يوفر المركز التوقيع الإلكتروني.
- منصة المدن الذكية: منصة معرفية تشاركية لتحفيز مبادرات المدن الذكية في السلطنة. تهدف لنشر أفضل الممارسات في المدن الذكية عبر إقامة المحاضرات وحلقات العمل، ودعم الأبحاث والابتكارات في المدن الذكية وبناء شراكات بين أصحاب المصلحة لإنجاز مشاريع المدن الذكية.
- مشروع نبراس التابع لشركة تنمية نفط عمان: وهو عبارة عن منصة إلكترونية صممت داخليا بالشركة تهدف الى جمع وتصنيف وعرض بيانات الآبار (10000 بئر نفط) بصورة استثنائية باستخدام تقنيات تحليل البيانات الضخمة وانترنت الأشياء، تستطيع الشركة عبر هذه البيانات معرفة وترتيب الآبار المنتجة واتخاذ القرارات اللازمة بشأن إدارة الآبار مما يوفر الوقت والجهد ويرفع الكفاءة والإنتاجية.
- الشبكة العمانية للبحث العلمي والتعليم: توفر خدمات ربط عالية السرعة والكفاءة بين المؤسسات التعليمية والبحثية بهدف التعاون بينها في تقديم الخدمات التعليمية والبحثية مثل المكتبات الافتراضية الإلكترونية والمختبرات الافتراضية والتطبيب عن بعد، الحوسبة الشبكية، والحوسبة السحابية والحوسبة عالية الأداء والمؤتمرات المرئية وغيرها من الخدمات.
- مسابقة البيوت الصديقة للبيئة: وتهدف إلى تطوير نماذج عمانية للبيوت الصديقة للبيئة التي تتصف بقلة استهلاكها للطاقة والمياه وتستخدم الطاقة المتجددة وذلك بالشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والحكومية والقطاع الخاص، وتقوم هذه المباني بجمع المعلومات حول كفاءة الأداء عن طريق حساسات وتخزين هذه المعلومات في موقع الكتروني موحد. ويعمل مجلس البحث العلمي وبالتعاون مع مكتب نقل التقنية بوزارة الخارجية حالياً لتطوير المسابقة لتشمل استخدام تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد للمباني.

قضية توافر البيانات ومؤشرات التنمية المستدامة

يعد توافر البيانات من اهم العوامل لقياس التقدم المحرز في تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030. وتتسم اهداف التنمية المستدامة بتعدد المواضيع التي تتناولها كما انها تتطلب بيانات ومؤشرات تفصيلية على مستوى الغايات لمعظم الأهداف والتي في اغلب الاحيان تكون غير متوفرة وبالتالي يعد ذلك من أبرز المعوقات في رصد اهداف التنمية المستدامة. كما ان توفير البيانات ذات الجودة العالية يتطلب توفر الأنظمة الإحصائية المتطورة وكذلك توافر القدرات الإحصائية.

وتولي سلطنة عمان اهتماماً كبيراً بقضية توفير البيانات والمؤشرات اللازمة لمتابعة تحقيق اهداف التنمية المستدامة حيث يقوم المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بدور محوري في رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

وتجدر الإشارة الى ان السلطنة تعد لتنفيذ مشروع التعداد الإلكتروني للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2020. وتعتمد منهجية التعداد الإلكتروني على جمع البيانات وإنتاج المؤشرات بصفة آنية، بشرط توفر ترابط وتكامل للبيانات في قواعد البيانات والسجلات الإدارية الحكومية. ويتوقع ان يوفر التعداد الالكتروني بيانات تلبي بعض متطلبات حساب مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030.

التعداد الالكتروني للسكان والمساكن والمنشآت 2020 آلية فعالة في تلبية متطلبات رصد التقدم المحرز لأهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة

01

القضاء على الفقر

الرسائل الرئيسية:

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان

- لا تنطبق مؤشرات الفقر التي جاءت في أهداف التنمية المستدامة على سلطنة عمان كونها تجاوزت هذه المرحلة بأشواط، حيث إن نسبة السكان الذين يعيشون بالقوة الشرائية ل 1.9 دولار يومياً هي صفر في المائة من واقع بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة، نتائج الربع الأول من مسح 2019/2018.
- منظومة متكاملة من الحماية الاجتماعية بالسلطنة تضمن تحسين مستويات المعيشة خاصة للفئات الأكثر احتياجاً (الأرامل، والأيتام، والمطلقات، والشيخوخة، والبنات غير المتزوجات، والمهجورات، وأسر المسجونين، العاجزين، والأشخاص ذوي الإعاقة).
- استراتيجية العمل الاجتماعي (2016 - 2025) تركز على ثلاثة مبادئ: الاندماج الاجتماعي، والإنصاف، والتمكين. وتهدف الاستراتيجية إلى توفير منظومة حماية اجتماعية تتسم بالفعالية والكفاءة والاستدامة تساهم في التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفئات المحتاجة والأكثر احتياجاً من خلال شراكة تكاملية بين القطاع الحكومي والخاص والأهلي.

نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) من إجمالي الإنفاق الحكومي بين عامي 2014 و 2017

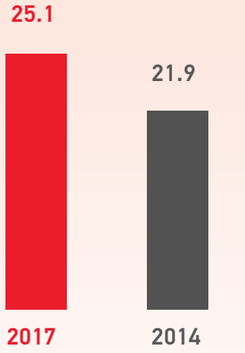

القضاء على الفقر

سلطنة عُمان على طريق تحقيق غايات الهدف

جاءت توجيهات حضرة صاحب الجلالة منذ انطلاق النهضة المباركة بضرورة إيلاء الاهتمام والتركيز على وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى رفع المستوى المعيشي للمواطن العماني، مما جعل السلطنة تحرز تقدماً مشهوداً في تحقيق أغلب الأهداف الإنمائية للألفية آنذاك، لتسير بخطى واثقة ووثابة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بفضل توافر رؤية واضحة وإرادة سياسية حازمة للتغلب على الأسباب الأساسية المؤدية للفقر، من خلال تنفيذ العديد من البرامج التي نجحت في تجاوز تلك الأسباب، مما جعل السلطنة في مصاف الدول ذات الدخل المرتفع ويُحتذى بها في اهتمامها بالاستثمار في رأس المال البشري والبنى الأساسية للتنمية المعرفية اللازمة لتحقيق الاستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

صنّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سلطنة عُمان ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (0.8-1.0) حيث حصلت على (0.821) نقطة في دليل التنمية البشرية لعام 2018م الذي تتراوح قيمته بين صفر وواحد، وجاءت في المركز الخامس عربياً والثامن والأربعين عالمياً من بين 189 دولة.

وفي ضوء هذه التطورات والحقائق، يتضح وبشكل جلي أن السلطنة قد تجاوزت خط الفقر الدولي، ومن ثم لا تنطبق عليها مؤشرات الفقر التي جاءت في أهداف التنمية المستدامة كونها تجاوزت هذه المرحلة بأشواط، حيث أن نسبة السكان الذين يعيشون بما يعادل **بالقوة الشرائية 1.9 دولار يومياً هي صفر في المائة.**

وتحتضن منظومة الحماية الاجتماعية بسلطنة عُمان عدداً من البرامج والسياسات، من بينها أنظمة التقاعد والتأمينات الاجتماعية، والتي تتوافق مع كل قطاع من قطاعات الدولة بما فيها القطاع الخاص.

وتغطي هذه الأنظمة بشكل أساسي الحماية من خطر الشيخوخة، والعجز (يتضمن إصابات العمل)، والوفاة، مع منافع أخرى مختلفة. وتمتد هذه الحماية التأمينية لتشمل العمانيين العاملين في مؤسسات القطاع العام والخاص خارج السلطنة. وبالإضافة إلى أنظمة التأمينات الاجتماعية، تقوم الحكومة بتوفير بعض البرامج الأخرى التي تعمل على ضمان حق الفرد في الحصول على قدر مناسب من العدالة والإنصاف، وبخاصة الفئات المحتاجة.

تصنف سلطنة عمان ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، وقد حققت المركز الثامن والأربعين عالميا من بين 189 دولة في عام 2018م

وتشمل تلك البرامج؛ برامج مكافحة الفقر التي تهدف إلى الارتقاء بمستوى معيشة الفرد، **كبرنامج الضمان الاجتماعي** الذي يُعنى بتغطية الحالات الاجتماعية الخاصة، المتمثلة في: (الأيتام، والأرامل، والمطلقات، والبنات غير المتزوجات، العاجزون، والشيخوخة، والمهجورات، وأسر المسجونين).

ويقوم برنامج الضمان الاجتماعي على صرف معاشات شهرية طبقا لقانون الضمان الاجتماعي الصادر في عام 1984م، حيث كفل هذا القانون وتعديلاته تخصيص معاش شهري للأسر والأفراد في حال غياب المعيل الملزم القادر على النفقة أو عدم توفر الدخل الكافي للمعيشة. وإلى جانب المعاشات المقدمة للأفراد والأسر المستفيدة، فإنها تحصل أيضاً على مميزات أخرى، كحصول أبناء تلك الأسر على منح وبعثات دراسية داخلية وخارجية، ومساعدات إسكانية ومالية في حالات الطوارئ والكوارث، بجانب الإعفاء من رسوم الخدمات العامة.

كما تقدم السلطنة أيضاً **برامج في مجال الإسكان**، بما يضمن توفير المسكن المناسب لأفراد المجتمع، وذلك من خلال بناء الوحدات السكنية لذوي الدخل المحدود، وتقديم المساعدات الإسكانية والقروض السكنية الميسرة، بهدف توفير سبل العيش الكريم والمسكن الملائم المجاور لقراهم لتمكينهم من ممارسة أنشطتهم الاجتماعية والاقتصادية، وتنمية للمجتمعات المحلية.

التحديات والخطط المستقبلية لتحقيق أجندة 2030

التحديات:

تواجه عملية تعزيز مستوى الرفاه الاجتماعي، ومنظومة الحماية الاجتماعية في عمان بعض التحديات، واتخذت السلطنة حيالها سياسات مختلفة لتذليلها من خلال تبني حزمة من الإجراءات والتدابير. ومن أبرز هذه التحديات استدامة أنظمة التقاعد، وتهدف أنظمة التقاعد والتأمينات الاجتماعية في السلطنة إلى حماية المؤمن عليهم من الشيخوخة والعجز والوفاة، إلا أن سخاء هذه الأنظمة التي تجيز التقاعد المبكر في سن العمل يشكل تحديا لاستدامة هذه الأنظمة واحتمالية تعرضها لخطر العجوزات الإكتوارية إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه. كما تواجه السلطنة تغيرات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية كبيرة على مدى العقود القادمة، وتشير الإسقاطات السكانية لعام 2040م إلى أن الزيادة المتوقعة في عدد السكان في الفترة من 2011م وحتى 2040م ستصل إلى نحو 2.4 مليون نسمة، ليصل عدد المواطنين إلى 5.7 مليون نسمة في عام 2040م، وذلك بافتراض معدل خصوبة متوسط، علماً بأن المجتمع العُماني يتميز بأنه مجتمع شاب، ويقترب من الوصول لما يعرف بالنافذة الديمغرافية في عام 2040، حيث تتناقص نسبة السكان العُمانيين الأقل من 15 سنة من 35% في عام 2010م إلى 27.4% في عام 2040م،

مع تزايد نسبة السكان في سن العمل لتمثل ثلثي المجتمع العُماني في ذات العام. ويشمل ذلك التغيير هياكل الأسرة، والهجرة الداخلية، والتحول من الريف للحضر، والحراك الاجتماعي، والزيادة في عدد المسنين.

الخطط المستقبلية:

ولمواجهة التحديات التي تم الإشارة إليها جاءت **استراتيجية العمل الاجتماعي 2016 - 2025**، التي أعدتها وزارة التنمية الاجتماعية، بتغيير النظرة السائدة للمساعدات النقدية باعتبارها معوقاً للنمو الاقتصادي إلى كونها مساعداً في تشكيل هذا النمو، من خلال خفض حالة اللامساواة، والتخفيف من العوز في المجتمع.

حيث ينظر إلى المساعدات النقدية المقدمة لأغراض الحماية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية على أنها تسهم وبشكل مباشر في دعم النمو الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، ركزت الاستراتيجية على تحسين القنوات المؤثرة على النمو الاقتصادي من خلال دعم سوق العمل، ورفع مستوى مشاركة المرأة والشباب والفئات التي تواجه ما يحول دون مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

وجاءت هذه الاستراتيجية مرتكزة على ثلاثة مبادئ استرشاديه هي:

- الاندماج الاجتماعي
- الإنصاف
- التمكين.

وتهدف الاستراتيجية إلى توفير منظومة حماية اجتماعية تتسم بالفعالية والكفاءة والاستدامة تساهم في تحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفئات المحتاجة والأكثر احتياجاً من خلال شراكة تكاملية بين القطاع الحكومي والخاص والأهلي.

ترسي **رؤية عمان 2040** المبادئ والتوجهات اللازمة لبناء نظام شامل للحماية الاجتماعية مرتبط بالاقتصاد الكلي، مع ضمان تحقيق الدمج الاجتماعي والمساهمة في الاستقرار الاجتماعي. واتخذت من (الإنسان والمجتمع) أحد المحاور الرئيسية لها.

أبرز المبادرات في سبيل تحقيق الهدف

1 -النظام الموحد لمد الحماية التأمينية:

سعت السلطنة من خلال منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتبني نظام موحد لمد الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم الأمر الذي يعزز من نظم وتدابير الحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني ويساوي بين جميع العمانيين بالسلطنة أو دول المجلس ووضع حدود دنيا لها بهدف ضمان الحياة الكريمة والآمنة، كما يساهم في تحقيق السوق الخليجية المشتركة من خلال تشجيع المواطنين الخليجين على العمل والانتقال بين دول المجلس.

لقد تكللت هذه الجهود بالنجاح حيث تم استصدار قراراً من المجلس الاعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبدء التطبيق الفعلي له ونتيجة لهذا النجاح بلغ عدد المسجلين بالنظام الموحد لمد الحماية بنهاية عام 2018م، (6823) عامل مسجل بالقطاعين العام والخاص. الامر الذي ساهم في استقرار العاملين وحماية حقوقهم التقاعدية.

2 -نظام التأمينات الاجتماعية على العمانيين العاملين لحسابهم الخاص ومن في حكمهم:

واجهت جهود السلطنة لتشجيع اصحاب المهن الحرة والتقليدية بعض التحديات لعل اهمها اسلوب مد الحماية التأمينية لهم لتشجيعهم على الانخراط والاستثمار في هذه المهن. وللتعامل مع هذا التحدي تم إصدار المرسوم السلطاني رقم 2013/44م بهدف تقديم تغطية تأمينية لأصحاب المهن الحرة كالمهن الحرفية والصيد والزراعة وقيادة المركبات والخدمات العامة والمشاريع المنزلية ضد مخاطر الشيخوخة والعجز والوفاة، وقد قدم هذا النظام الكثير من المزايا التأمينية التي تمنح صاحب العمل قوة ومتانة في ممارسة عمله محققة له الاستقرار.

وقد تم مراعاة البعد الاقتصادي الذي يبدأ منه صاحب العمل أو المهنة، إذ أتاح حرية الاختيار لهم عبر فئات متعددة من أجل منحهم فرصة السداد، بما يتوافق مع الدخل الشهري للمؤمن عليه، وقد بدأت قيمة الفئة الأولى للدخل من (225 إلى أقل من 250 ر.ع).

هذا وقد بلغ عدد العاملين المسجلين في هذا النظام حتى نهاية عام 2018م (9,845) عامل مسجل، فيما بلغ عدد المنتفعين من هذا النظام لنفس الفترة (274) منتفع.

02

القضاء التام على الجوع

الرسائل الرئيسية:

الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

- السلطنة تتبنى استراتيجية شاملة للأمن الغذائي (2020-2040)، وقد تضمنت الاستراتيجية مجموعة من الأهداف، تسعى في مجملها للارتقاء بمنظومة الأمن الغذائي في السلطنة من حيث الإنتاج والاستيراد والتخزين والتوزيع، وذلك من خلال ثلاثة محاور أساسية: محور الطلب على الغذاء؛ محور الإنتاج المحلي للغذاء؛ محور تأمين الواردات من الخارج.
- تطمح استراتيجية الزراعة المستدامة والتنمية الريفية في عُمان 2040 إلى تعزيز استدامة القطاع الزراعي، وزيادة العائد الاقتصادي، وخلق فرص عمل للمواطنين، ودعم المجتمعات الريفية، والحد من الاختلالات الهيكلية في القطاع.
- إستراتيجيات السلطنة تنجح في التحكم بأمراض سوء التغذية في الأطفال، حيث انخفض زيادة الوزن في الأطفال أقل من عمر خمس سنوات من 23.6% في العام 1995م إلى 3.1% عام 2017م، وانخفض الهزال من 13% إلى 9.3%، والتقزم من 22.9% إلى 11.4% خلال الفترة ذاتها.

معدل انتشار توقف النمو (الطول بالنسبة للعمر دون انحرافين معياريين من وسيط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة بين عامي 2014 و 2017

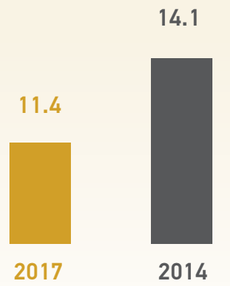

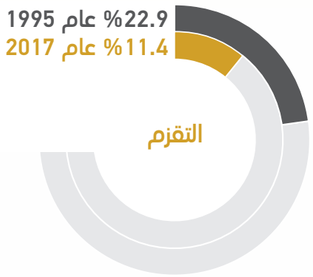

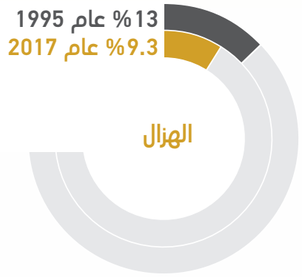

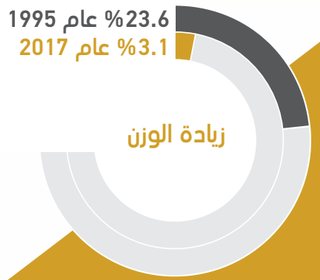

سلطنة عُمان على طريق تحقيق غايات الهدف

تولي السلطنة قضية الأمن الغذائي وتوفير الغذاء اهتماماً كبيراً، حيث وضعت الحكومة العديد من الخطط والبرامج التي تهتم بتأمين واستدامة توفر الغذاء للمواطنين والمقيمين على حد سواء.

وفي هذا الإطار، بلغت نسبة مساهمة قيمة الإنتاج المحلي من قطاعي الزراعة والثروة السمكية إلى إجمالي قيمة المتاح للاستهلاك من الغذاء نحو (49%) في سنة 2018م، بعد أن كانت (36%) سنة 2011م. وتعتبر هذه النسبة جيدة على الرغم من الزيادة المستمرة في عدد السكان، مقابل حدوث تحسن الأنماط الاستهلاكية. ويشكل إجمالي الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية بالسلطنة الى نظيراتها من السلع الغذائية المستوردة (79%)، كما بلغت نسبة إجمالي السلع الغذائية المنتجة محلياً إلى إجمالي السلع المتاحة للاستهلاك (58%) في عام 2018م. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسب مع بدء الإنتاج الفعلي للمشاريع الاستثمارية الجاري تنفيذها.

ويتجلى نجاح السلطنة في هذا المضمار من خلال التقرير السنوي حول المؤشر العالمي للأمن الغذائي لسنة 2018م، والذي يتم إعداده وفقا لمعايير دولية، تتضمن وفرة الغذاء، القدرة للحصول على الغذاء، استقرار إمداد الغذاء، وسلامة وجودة الغذاء، حيث تم تصنيف السلطنة في المرتبة التاسعة والعشرون عالمياً من بين (113) دولة، ويمكن القول أن مبادرات تحسين أوضاع فئات محدودي الدخل قد لعبت دوراً إيجابياً في هذا الصدد من خلال تدشين العديد من البرامج لاستثمار طاقة الفرد والأسرة وإشراكهم في التنمية، وتمكينهم وتأهيلهم ليكونوا منتجين معتمدين على أنفسهم، وتحويل أسر الضمان الاجتماعي إلى أسر معتمدة على نفسها، واستثمار قدراتها، ومساعدتها إدارياً وفنياً ومالياً لإدارة مشروع صغير أو متوسط، الأمر الذي انعكس إيجاباً على أسر الضمان الاجتماعي في توفير الغذاء.

58%
إجمالي السلع الغذائية المنتجة محلياً إلى إجمالي السلع المتاحة للاستهلاك في عام 2018م

كما نجحت إستراتيجيات الحكومة في التحكم بأمراض سوء التغذية لدى الأطفال، حيث انخفض زيادة الوزن في الأطفال أقل من عمر خمس سنوات من 23.6% في العام 1995م إلى 3.1% عام 2017م، وانخفض الهزال من 13% إلى 9.3%، والتقزم من 22.9% إلى 11.4% خلال الفترة ذاتها.

وتبذل السلطنة جهوداً في الحفاظ على مساحة الرقعة الزراعية، سعياً منها للحفاظ على الأراضي الزراعية، وحرصاً على إتاحة الفرصة للمواطنين العاملين في قطاع الزراعة للاستقرار في قراهم، بما يسهم في استدامة هذا القطاع وتعزيز إنتاجيته ومساهمته في تحقيق الأمن الغذائي، والحفاظ على البيئة العمانية من خطر التغيير والتدهور.

وفي هذا الإطار، تقوم الحكومة بتنفيذ مشاريع حوائط الحماية لمزارع المواطنين الواقعة على ضفاف الأودية لمنع تدهورها بفعل الأمطار ومياه الأودية الجارفة.

كما تنفذ الحكومة مجموعة من الإجراءات والمشاريع الرامية إلى تنظيم استخدام الأراضي الزراعية. وفي هذا الإطار، تم إصدار اللائحة التنظيمية لاستخدام الأراضي الزراعية، بهدف تنظيم استخدام الأراضي الزراعية والحفاظ عليها. كما تم اعتماد العديد من البرامج والمشاريع التي تختص بمجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ومنها البرامج والمشاريع ذات العلاقة بمكافحة الآفات الزراعية، والتوظيف الفني والتقني لعمليات الإنتاج، بما يسهم في الحفاظ على المنتجات الزراعية، وخفض الأضرار التي تسببها الآفات والاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة وضمان استدامتها، ذلك بالإضافة إلى تطوير وتحديث القوانين واللوائح التنفيذية ذات الصلة، والتي من شأنها تنظيم العمل في مجال التنمية الزراعية والحفاظ على استدامة الإنتاج الزراعي وسلامة الغذاء.

ومن أهم هذه القوانين:

- قانون المبيدات ولائحته التنفيذية
- قانون التقاوي والبذور والشتلات
- قانون إدارة وتسجيل الأسمدة
- قانون الحجر الزراعي
- قانون نظام الزراعة

كما تنفذ الحكومة أيضاً العديد من المشاريع والبرامج المتعلقة بالنهوض بمحصول نخيل التمر (والذي يعتبر من المحاصيل الاستراتيجية في سلطنة عمان، وتتعلق تلك المشاريع بتطوير انتاج وتسويق التمور العمانية، كبرامج إكثار ونشر وتوزيع فسائل النخيل المنتجة بالزراعة النسيجية، بهدف إحلال وتجديد بساتين أشجار النخيل المعمرة والمتردية الإنتاجية وذات الأصناف غير الجيدة.

السلطنة في المرتبة 29 من بين 113 دولة وفقا للمؤشر العالمي للأمن الغذائي

ففي مجال تحسين الإنتاجية تقدم العديد من البرامج الارشادية الخاصة بالنخيل بهدف تعريف المزارعين بأهمية ضبط جودة التمور، لتأمين مردود مادي جيد، وذلك من خلال استخدام الأجهزة والمعدات الحديثة الكفيلة بتحقيق ذلك، كغرف تجفيف التمور، والمكابس، وآلات التغليف، وإحلال الأصناف المميزة من تمور المائدة، واتباع الطرق العلمية الحديثة المؤدية إلى رفع إنتاجية النخلة ، أما بالنسبة للمشاريع التسويقية، فقد تم تنفيذ مشروع تنمية وحدات تعبئة التمور، بالإضافة الى تشجيع إيجاد منافذ لتسويق التمور وتصديرها، وتشجيع إقامة المعارض الخاصة بها، كإقامة مهرجان التمور العمانية.

وفي ذات الوقت يتم الاهتمام بإجراء البحوث المختلفة المتعلقة بالنخيل والصناعات الغذائية التحويلية المباشرة وغير المباشرة، كتصنيع المربى، والدبس، والسكر السائل، والخل، وغيرها من المنتجات الأخرى، إلى جانب البحوث المتعلقة بالمنتجات والصناعات غير الغذائية الممكنة من النخيل كتصنيع الأخشاب والأعلاف من سعف وجذوع النخيل.

التحديات والخطط المستقبلية لتحقيق أجندة 2030

التحديات:

تلعب الآفات الزراعية دورا سلبياً في توفير الغذاء، بالإضافة إلى الامراض والاوبئة ذات المنشأ الحيواني مما يؤدي الى نقص في كمية الغذاء المتاحة للاستهلاك الادمي، فضلا عن ندرة المياه حيث ان السلطنة تقع في منطقة شبه صحراوية تقل فيها الامطار.

الخطط المستقبلية:

ولمواجهة تلك التحديات تنفذ السلطنة العديد من الاستراتيجيات طويلة المدى ومنها:

- **استراتيجية الزراعة المستدامة والتنمية الريفية في عمان 2040:** وتهدف إلى تعزيز استدامة القطاع الزراعي، وزيادة العائد الاقتصادي، وخلق فرص عمل للمواطنين، ودعم المجتمعات الريفية، والحد من الاختلالات الهيكلية في القطاع.

- **استراتيجية القطاع السمكي بعيدة المدى:** وتهدف الى زيادة الإنتاج السمكي، ورفع كفاءة القطاع بطريقة مستدامة، وزيادة استغلال المخازن السمكية، بالإضافة الى زيادة استثمارات القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات الخارجية لتوظيفها في مشاريع الصناعات السمكية والاستزراع السمكي.

- **استراتيجية الأمن الغذائي (2020 - 2040):** وتضمنت مجموعة من الأهداف تسعى في مجملها للارتقاء بمنظومة الأمن الغذائي في السلطنة من حيث الإنتاج والاستيراد والتخزين والتوزيع. وقد تم التركيز في الاستراتيجية على ثلاثة محاور أساسية، وهي: محور الطلب على الغذاء؛ محور الإنتاج المحلي للغذاء؛ محور تأمين الواردات من الخارج.

أبرز المبادرات في سبيل تحقيق الهدف

مشروع زراعة المليون نخلة

يمثل هذا المشروع نموذجا ناجحا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أهداف بيئية واجتماعية واقتصادية وصحية ، حيث تمثل زراعة النخيل دوراً هامًا في إدارة الموارد الطبيعية وتحسين قوام وخصوبة التربة، كما تسهم تجمعات النخيل في حماية التربة من الانجراف ومقاومة التصحر، وتحسين المناخ المحلي من خلال التبخر والترطيب، كما انها تلعب دوراً إيجابياً في إثراء التنوع الإحيائي والتوازن البيئي فقد أتاح المشروع الفرصة كاملةً في إيجاد حلول وبدائل مستدامة للتحديات الطبيعية، ومشاكل الندرة في الموارد البشرية والمالية، والتي تمثلت في توظيف المعارف التقليدية، وابتكار حلول وآليات باستخدام أحدث التقنيات في الري واستخدام الموارد المائية غير التقليدية وتحسين التربة واستخدام أفضل الممارسات الزراعية وإدارة المزارع عن بعد وتطوير التقنيات في مكافحة الأمراض و عمليات التلقيح ، فقد تم هذا المشروع بالتعاون بين كلا من أصحاب المزارع - أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - أصحاب المصانع والوكلاء التجاريون- أصحاب مؤسسات الخدمات العمالية - السكان المحليون وذلك تحت اشراف ديوان البلاط السلطاني. فقد ساهم المشروع بإنشاء 11 مزرعة حتى الان موزعة على ستة محافظات في السلطنة، تستخدم في هذه المزارع أحدث التقنيات في مجال الزراعة، ويتم توظيف الذكاء الاصطناعي فيها سعيا للوصول إلى كميات إنتاجية عالية حيث من المتوقع أن يصل انتاج المشروع في عام 2034م إلى 96 ألف طن من التمور بالإضافة إلى 49 ألف طن من المنتجات الثانوية.

03

الصحة الجيدة والرفاه

الرسائل الرئيسية:

الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية لجميع الأعمار

- قطعت السلطنة شوطاً كبيراً في مجال التنمية الصحية، مما انعكس في تحسن ملحوظ في صحة المجتمع، وتمثل ذلك في خفض واضح في معدلات الوفيات على مدى السنوات وخاصة وفيات الأطفال الرضع ودون الخامسة مما أدى إلى ارتفاع في متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- كما قدم النظام الصحي العديد من الإجراءات للتحكم في الأمراض المعدية مما أدى إلى استئصال العديد منها ووصول باقي الأمراض المعدية إلى مستوياتها المتوطنة؛ كما تم اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي للتحول الوبائي المتمثل في غلبة الأمراض غير المعدية بهدف التحكم فيها وفي مضاعفاتها.
- انخفاض ملحوظ في مؤشرات الوفيات نتيجة الحوادث المرورية، حيث جاء هدف خفض الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام 2020 على قائمة أولويات السلطنة
- يعدّ توفير نظام صحي رائد بمعايير عالمية أحد التوجهات الاستراتيجية الرئيسية لرؤية عُمان 2040، بحيث يتم بمشاركة جميع الفاعلين من حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدني، بهدف التوسّع في منظومة توفير الرعاية الصحية الشاملة والعادلة في مختلف مناطق السلطنة، وهو ما جاء متمشيا مع النظرة المستقبلية للنظام الصحي "الصحة 2050" والتي كان توجهها تمتع جميع أفراد المجتمع بعناية راقية وصحة مستدامة.

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي) بين عامي 2016 - 2017

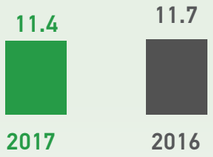

معدل الوفيات الناتجة عن إصابات المرور على الطرق بين عامي 2014 - 2017

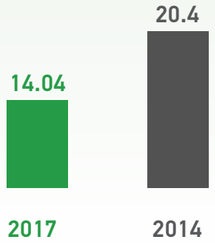

سلطنة عُمان على طريق تحقيق غايات الهدف

قطعت السلطنة شوطا كبيرا في مجال التنمية الصحية مما انعكس ايجابا في المؤشرات الرئيسية للصحة، حيث يوفر النظام الصحي متابعة للأمهات الحوامل خلال فترة الحمل وحتى ستة أسابيع بعد الولادة وذلك لمتابعة حالتهن الصحية و معالجة عوامل الخطورة؛ لضمان صحتهن وصحة الجنين؛ وفي هذا فأن 73.3% من الحوامل سجلن خلال الثلث الأول من الحمل خلال عام 2017م، وإن أقل من 1% ممن وضعن لم يتم متابعتهن لعدم تسجيلهن في سجل رعاية الحمل. وتشير الإحصائيات بأن نسبة النساء الحوامل اللاتي راجعن العيادة أربع مرات أو أكثر قبل الولادة بلغت 73.3% عام 2017م. ومن جهة أخرى فقد ارتفع عدد المترددات الجدد لعيادات المباعدة بين الولادات من حوالي 18 ألف امرأة إلى أكثر من 21 ألف امرأة خلال عام 2017م بارتفاع قدره 15.6%، ونتيجة لزيادة الإقبال في استخدام وسائل المباعدة بين الولادات فقد ارتفعت نسبة الأمهات اللاتي باعدن ثلاث سنوات فأكثر من 35.2% في عام 2010م إلى 40.1% في عام 2017م. وتم تلبية حاجات 38% من النساء المتزوجات بالوسائل الحديثة للمباعدة بين الولادات.

كما عملت الحكومة على خفض معدل الولادات لدى المراهقات من خلال التركيز على تمكين المراهقات لمتابعة تعليمهن، وأدى ذلك إلى رفع مؤشر متوسط العمر عند الزواج الأول ليصل إلى 26.1 سنة للإناث في عام 2008م مقارنة بـ 20.7 سنة في عام 1993م. ونتيجة لهذه الجهود فقد انخفض معدل الولادات لدى المراهقات (15-19 سنة) من 14.5 ولادة لكل ألف إمرأة مراهقة في عام 2015م إلى 12.5 ولادة لكل ألف إمرأة مراهقة في عام 2017م.

هذا وقد تراجع معدل وفيات الأمهات من 26.4 لكل 100 ألف مولود حي عام 2010م إلى 20.2 في 2017م، كما تراجع معدل وفيات الأطفال الرضع إلى 9.5 لكل 1000 مولود حى والرضع حديثي الولادة الأقل من شهر ليصل إلى 6.3.وانخفض معدل وفيات الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة ليصل إلى 11.6 وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2017م بعدما كان 21.7 في 2000م.

ويمتلك النظام الصحي نظاماً للترصد الوبائي لمتابعة والحد من خطورة انتشار الأمراض المعدية والاستعداد الأمثل والتأهب لمواجهة مخاطر الأمراض العالمية في ظل إمكانية الانتقال العالمي للعدوى. وقد أدت الإجراءات التي اتخذها النظام الصحي لمكافحة الأمراض المعدية إلى استئصال العديد منها مثل أمراض شلل الأطفال والدفتيريا والتيتانوس وغيرها ووصول الأمراض المعدية إلى مستوياتها المتوطنة في حين كانت الملاريا واحدة من أهم المشاكل الصحية في السلطنة إلى أن بدأ تطبيق البرنامج الوطني لاستئصال الملاريا في عام 1991م، أصبحت عمان تمثل الآن قصة نجاح، وانخفضت حالات الملاريا المسجلة من حوالي 33 الف حالة عام 1990 إلى حوالي 1000 حالة عام 2017م وبلغت معدل الإصابة في عام 2017 0.41 لكل 100 الف من السكان.كما تم تسجيل خفض في معدل الإصابة بالسل (جميع الأنواع) إلى 5.8 لكل 100 ألف من السكان في عام 2017م، مقابل 11 في عام 2010م.

75%
قيمة مؤشر التغطية الصحية الشاملة للسلطنة طبقا لمنظمة الصحة العالمية 2017م

وتعد معدلات الإصابة بالتهاب الكبد الوبائي (ب) في السلطنة منخفضة للغاية (0.72 حالة لكل 100 ألف شخص في عام 2017م)، وتشير البيانات إلى أنه تم تسجيل فقط عدد 150 من حالات العوز المناعي المكتسب (الإيدز) للعمانيين خلال عام 2017م.

كما انخفض معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 حتى 70 عاماً ليصل إلى 138.7 لكل 100 ألف من السكان في عام 2017م مقارنة بحوالي 142.9 لكل 100 ألف من السكان في عام 2016م. كما تعد ظاهرة الانتحار من الظواهر النادرة في السلطنة حيث بلغت 2.9 فرد لكل مليون شخص خلال عام 2017م، ويشير ذلك إلى مدى استقرار الوضع الصحي والإجتماعي في السلطنة

من جهة أخرى، شهدت سلطنة عمان انخفاضاً ملحوظاً في مؤشرات الوفيات نتيجة الحوادث المرورية، وتشير الإحصائيات بأن معدل وفيات حوادث المرور انخفض لأكثر من النصف من 31.4 لكل 100 ألف شخص في عام 2012م إلى 14.1 في عام 2017م.

تقوم منظمة الصحة العالمية بحساب مؤشر التغطية الصحية الشاملة عن طريق قياس 16 مؤشر موزعة على أربعة مجالات رئيسية وهي: الصحة الانجابية وصحة الأم والطفل والمواليد، الأمراض المعدية، الأمراض غير المعدية، وإمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية، وقد بلغت نسبة مؤشر التغطية الصحية الشاملة في عام 2017م 75% ، وفقاً لما هو موضح بالشكل التالي.

الشكل رقم (6): مؤشرات التغطية الصحية الشاملة

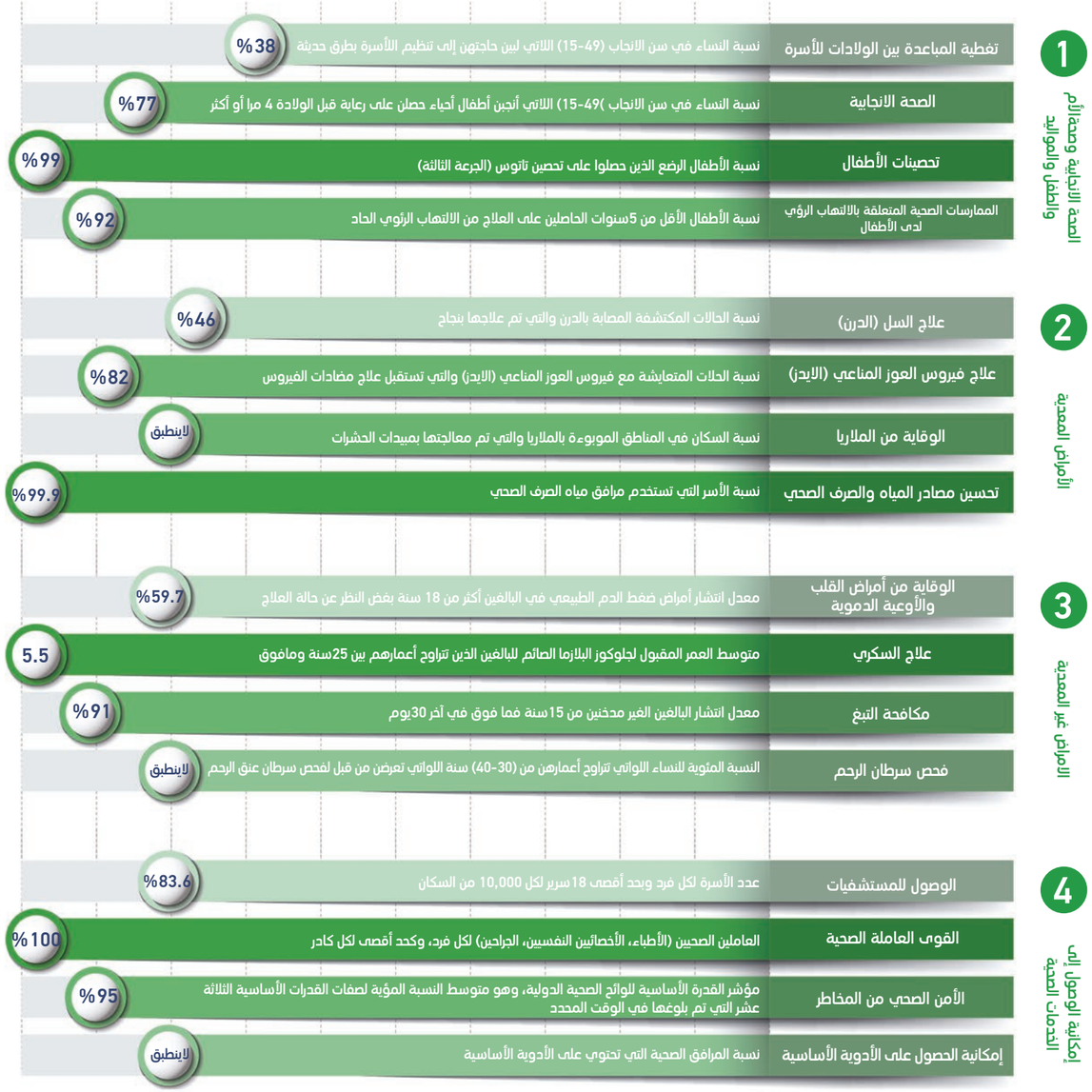

التغطية الصحية الشاملة 75 %

سلطنة عُمان على طريق تحقيق غايات الهدف

تسعى السلطنة من خلال خططها الصحية إلى الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلوّث الهواء والماء والتربة، حيث بلغ معدل الوفيات الناتجة عن تلوث الهواء المنزلي والهواء المحيط في السلطنة 11.2 لكل 100 ألف شخص في عام 2017م، كما بلغ معدل الوفيات المنسوب إلى المياه غير الآمنة وخدمات الصرف الصحي غير الآمنة إلى 0.04 لكل 100 ألف من السكان في عام 2017م، ولم تسجل أي حالة عن وفيات التسمم غير المتعمد خلال نفس العام.

وتؤكد السلطنة مضيها قدماً نحو التزامها بتعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، ويعتبر معدل انتشار تدخين السجائر بين الرجال والنساء الذين تتجاوز أعمارهم الخمسة عشر عاماً هو الأقل في السلطنة مقارنة بالدول العربية الأخرى - حسب تقرير مكافحة التبغ الصادر عن منظمة الصحة العالمية لعام 2009م- وقد أظهرت نتائج مسح الأمراض غير المعدية وعوامل خطورتها الذي قامت به الوزارة في عام 2017م إلى أن نسبة انتشار التدخين بلغت 8% في السلطنة (6% من العمانيين مقارنة بـ 13.4% من غير العمانيين). أما حسب النوع، فإن 0.4% فقط من النساء يدخنون حالياً مقارنة بـ 15.1% من الرجال.

وبفضل تطور المنظومة الصحية ومدى الاهتمام الذي توليه السلطنة (متمثلة في وزارة الصحة) لصحة الطفل استطاعت توفير اللقاحات على المستوى الوطني وخصوصاً للأطفال، وبلغت نسبة التغطية بالتحصين ضد أمراض الطفولة 100% منذ عام 2010م وحتى الآن، وكذلك تبلغ نسبة المؤسسات الصحية التي تتوفر لديها مجموعة أساسية من الأدوية بسعر مناسب وبشكل مستدام 100% حتى عام 2017م.

لكل 10000 من السكان
- **20.1 طبيب**
- **43.7 ممرض وممرضة**
- **3 أطباء أسنان**
- **5.4 صيدلي**

وتشير إحصائيات القوى العاملة الصحية بأن في عام 2017م يوجد لكل 10 آلاف من السكان 20.1 طبيب و 43.7 ممرضا وممرضة و 3 أطباء أسنان و 5.4 صيدلي.

أما في مجال القدرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (IHR) والتأهب للطوارئ الصحية، والذي يعبر عنه كمتوسط القدرات الأساسية الثلاث عشرة التي تتحقق عند نقطة زمنية محددة.

ويوضح الجدول التالي القدرات الأساسية لتنفيذ اللوائح الصحية الدولية والتأهب للطوارئ الصحية في سلطنة عمان

الجدول رقم (3): القدرات الأساسية لتنفيذ اللوائح الصحية الدولية والتأهب للطوارئ الصحية في سلطنة عمان

القدرة الأساسية	نسبة القدرات الأساسية بالسنوات		
	2015	2016	2017
التشريع الوطني، السياسة والتمويل	100	100	100
التنسيق، واتصالات مركز الاتصال الوطني	100	100	100
الترصد	100	100	90
الاستجابة	100	100	100
التأهب	100	100	100
تبليغ المخاطر	100	100	100
الموارد البشرية	100	100	100
المختبر	100	100	100
منافذ الدخول	69	86	80
الاحداث المرضية الحيوانية المصدر	100	100	100
سلامة الغذاء	100	100	100
الاحداث الكيميائية	100	92	69
الطوارئ الاشعاعية	54	54	31
متوسط القدرات الأساسية	94	95	90

المصدر: المرصد الصحي العالمي – منظمة الصحة العالمية

التحديات والخطط المستقبلية لتحقيق أجندة 2030

التحديات:

يعتبر حجم الانفاق الصحي أحد التحديات الرئيسية، حيث يمثل الانفاق الحكومي ما يقارب 90% من إجمالي الإنفاق الصحي، مما يشكل عبئاً على الاستدامة المالية، خاصة في ظل الارتفاع المطرد في تكلفة وتكنولوجيا التشخيص والعلاج وتشغيل الخدمات الصحية خاصة في ضوء التطور والتغير الديموغرافي والوبائي للأمراض كما يمثل التغير في الخريطة الوبائية أحد التحديات نظرا لغلبة الأمراض غير المعدية والمزمنة التي تطول بطول فترة حياة الإنسان، ويتطلب تشخيصها وعلاجها تكلفة مرتفعة.

وتواجه السلطنة تحدي ديموغرافي يتمثل في التقدم في السن، والذي يعد أحد العوامل المسببة للمراضة والعجز والوفيات وللأمراض المختلفة وخاصة المزمنة التي تهدد الحياة، وتوضح الإحصائيات بأن نسبة المسنين (60 سنة فأكثر) يمثلون حاليا حوالي 6%، وهذه النسبة قابلة للزيادة في السنوات القادمة في ظل توفر خدمات الرعاية الصحية بجودة عالية. وتشير الاسقاطات السكانية إلى أن من المتوقع أن تكون النسبة حوالي 9.8% في عام 2040م و 13% في عام 2050م مما يشكل عبئا كبيرا في كيفية التعامل مع هذه الفئة كما تعتبر الإصابات والإعاقات من التحديات الكبيرة في السلطنة وخاصة في عدم وجود بيانات كافية للمعاقين مثل البيانات الديموغرافية ونوع الإعاقة والحالة الصحية للمعاق، ويشير تعداد عام 2010م بأن معدل انتشار الإعاقة في المجتمع العماني يقدر بحوالي 32 شخصاً لكل 1000 من السكان.

وتعتبر التشوهات الخلقية والأمراض الوراثية من بين الحالات الرئيسية التي تسبب فقدان الصحة. فالتشوهات الخلقية تعتبر من الأسباب الرئيسية لوفيات الرضع (ما يقرب 21.3%) ؛ وقد عزي ما يقرب من 12.3% من وفيات الأجنة لمثل هذه التشوهات الخلقية، كما أظهر تعداد السكان عام 2010 أن التشوهات الخلقية تسبب 31.4 % من إجمالي حالات الإعاقة في السلطنة، كما إن الطبيعية الجغرافية تعتبر من التحديات الكبيرة في نشر المنظومة الصحية، حيث تبلغ مساحة السلطنة حوالي 309.5 ألف كم2 وتتألف من تضاريس مختلفة تشكل فيها الجبال حوالي 15% والصحاري حوالي 82%، ويتركز السكان في الشريط الساحلي والتي تبلغ مساحة 3%، كما يتناثر أعداد من السكان على مساحة واسعة من الأراضي، وفي هذا فأن حوالي 94% من التجمعات السكانية حجمها أقل من 1000 من السكان وتمثل في مجملها 15% من أعداد السكان ما يلقي الأعباء الإدارية والمالية في توفير خدمات الرعاية الصحية.

الخطط المستقبلية:

وقد تعاملت السلطنة مع هذه التحديات عند وضع الخطط والاستراتيجيات كما يلي:

تم ترجمة "السياسة الوطنية متعددة القطاعات للوقاية من الأمراض المزمنة غير المعدية ومكافحتها 2016-2025م" إلى خطة وطنية تتوافق مع إطار العمل لتنفيذ الإعلان السياسي الصادر عن الأمم المتحدة بشأن الأمراض غير المعدية وتحسين إتاحة الكشف المبكر لهذه الأمراض وتوفير التكنولوجيا المناسبة والأدوية والتشخيص والعلاج. وتطوير سجلات للأمراض غير المعدية بما يسمح بمتابعة هذه الأمراض، وكذلك تفعيل وتنفيذ اتفاقية مكافحة التبغ التي دعت إليها منظمة الصحة العالمية. كما تعمل السلطنة على دعم وتطوير خدمات رعاية المسنين الصحية بمؤسسات الرعاية الصحية الأولية، حيث تقوم حاليا بتوفير سجلات خاصة للمسنين الذين يعانون من أمراض مزمنة لمتابعتهم وتوفير الرعاية التأهيلية لهم، كما يتم أيضاً توفير الرعاية الصحية المنزلية لفئة المسنين والفئات الأخرى التي لا تستطيع الانتقال إلى المؤسسات الصحية، كما يتم نشر الوعي العام في المجتمع في مجال تعزيز المشاركة المجتمعية لرعاية المسنين والاهتمام بهم.
وهناك جهود حثيثة بين الجهات المعنية لحصر المعاقين وجمع البيانات المهمة مثل البيانات الديموغرافية ونوع الإعاقة والحالة الصحية للمعاق والتي تساعد السلطنة في عمل بعض الإجراءات لتذليل الصعوبات لهم, وكذلك تم تدشين خدمة فحص للمقبلين على الزواج من فئة الشباب لمعرفة إن كانا مصابين أو حاملين لبعض الأمراض الوراثية وإعطاء الخيارات والبدائل أمام الشريكين من أجل التخطيط لبناء أسرة سليمة وصحية، يساعد هذا الفحص على الحد من انتقال الأمراض الوراثية غير الظاهرة للذرية مثل فقر الدم المنجلي والثلاسيميا. وحماية الأطفال من الإصابة بالأمراض الوراثية والتشوهات الخلقية الأخرى

وتعكف السلطنة لتطوير خطط التنمية المستقبلية ويتمثل ذلك في رؤية عمان 2040 والنظرة المستقبلية للنظام الصحي "الصحة 2050".

رؤية عُمان 2040:

تعكف السلطنة على صياغة رؤية للتطوير والتنمية للفترة من 2020م إلى 2040م، واعتمدت الرؤية المستقبلية عُمان 2040 على ثلاثة محاور رئيسية هي: "الإنسان والمجتمع" و"الاقتصاد والتنمية" والحوكمة والأداء المؤسسي". ويتألف محور الانسان والمجتمع من ثلاث ركائز أساسية منها ركيزة تعزيز الرفاه الاجتماعي، التي هي من أهم مبادئها تحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع في الرعاية الصحية ليكونوا قادرين على العمل وتنمية المجتمع متفقة في ذلك مع مبادئ أهداف التنمية المستدامة 2030.

النظرة المستقبلية للنظام الصحي "الصحة 2050":

جاءت النظرة المستقبلية للنظام الصحي "الصحة 2050"، لاستقراء ما تود السلطنة أن يكون عليه النظام الصحي في المستقبل وقد احتوت على كم هائل من المعلومات والتحليلات للحالة الصحية مرتكزة في ذلك على سبعة دعامات أساسية للنظام الصحي بالاضافة للشراكة بين القطاعات المعنية بالصحة، وقد أفضت إلى 28 من الرؤى و 142 من الاجراءات الاستراتيجية التي من شأنها تحسين أداء النظام الصحي في المستقبل.
هذا وقد صاحب إعداد النظرة المستقبلية للنظام الصحي "الصحة 2050" إعداد الأطلس الصحي والذي يشتمل على التوقعات والإسقاطات المستقبلية للسكان والاحتياجات المستقبلية من الخدمات الصحية وتجهيزاتها ببعض الأجهزة الطبية، وكذلك توقعات لحجم استخدامات تلك الخدمات والموارد البشرية الصحية التي تلزم لتطوير النظام الصحي معروضة على المستوى الوطني وكذلك مقسمة على مستوى المحافظات وقد تم عرض هذه الاسقاطات والتوقعات والاحتياجات على خرائط بواسطة نظام المعلومات الصحية الجغرافي توضح تطور تلك الاحتياجات على مدى السنوات المقبلة حتى عام 2050م. ويتم استخدام الرؤى والمعلومات المشمولة في النظرة المستقبلية للنظام الصحي "الصحة 2050" وما صاحبها من أوراق العمل والدراسات الاستراتيجية والأطلس الصحي كأساس لبناء وتوجيه الخطط الخمسية للتنمية الصحية وستقوم وزارة الصحة بإعادة مراجعة النظرة المستقبلية للنظام الصحي "الصحة 2050" على فترات منتظمة لتقييم مدى صحة الرؤى والاستراتيجيات والإجراءات المقترحة، بما يتوفر من أدلة جديدة تساهم في تقييم النظرة المستقبلية للنظام الصحي "الصحة 2050" وتحديثها وتحقيق غايات التنمية المستدامة.

أبرز المبادرات في سبيل تحقيق الهدف

1 - جهود السلطنة في حملة مسقط لاستئصال الزاعجة المصرية

بعد أن تم تسجيل حالات محلية لحمى الضنك من في احدى الولايات بمحافظة مسقط العاصمة، تم إجراء تقصي حشري ووبائي لهذه الحالات و كانت نتيجة التقصي الحشري وجود بؤر لتوالد بعوضة الزاعجة المصرية اعقب ذلك إجراء تقصي حشري شامل لمعرفة الانتشار الجغرافي للبعوضة وأسفرت نتائج هذا التقصي بمعرفة أماكن تواجد البعوضة الزاعجة المصرية وساهمت البيانات في التخطيط والقيام بحملة لاستئصالها وجعل البيئة غير ملائمة لتكاثرها. اعتمدت الحملة على التعبئة المجتمعية وترسيخ العمل المجتمعي والتعاون القطاعي.

كما اعتمدت على التصحيح البيئي وكذلك استخدام وسائل مكافحة متكاملة للقضاء على الطور البالغ للزاعجة المصرية.
إن العمل على القضاء على بعوضة الزاعجة المصرية أسهم في وقاية المجتمع من أمراض خطيرة تنقلها هذه البعوضة مثل مرض فيروس الحمى الصفراء وفيروس حمى الضنك وفيروس زيكا وفيروس داء شيكونغونيا. وقد أسهمت الحملة في ترسيخ مفهوم التعاون المجتمعي والتكامل بين مختلف القطاعات التي تعنى بالصحة العامة. كما أسهمت في تقوية وتطوير منظومة التقصي الحشري لنواقل الأمراض في السلطنة.

حملة مسقط لاستئصال الزاعجة المصرية

2 - الصحة الالكترونية " نظام شفاء":

تعتبر السلطنة إحدى الدول الرائدة في مجال الصحة الإلكترونية، والتي نالت اعترافات دولية عديدة، ويعتبر نظام الشفاء من أهم البرامج الصحية في السلطنة، وحصل برنامج الشفاء عدد من الجوائز المحلية والدولية، ويعتبر هذا النظام أساسيا في تحسين الخدمات الصحية والذي من خلاله يتم حفظ جميع بيانات المرضى والتاريخ المرضي لهم وبشكل آمن، وينبثق من هذا النظام العديد من البرامج الإلكترونية التي تسهل على العاملين الصحيين مهمة عملهم.
وفي ظل البعد الجغرافي للمؤسسات الصحية في السلطنة؛ لذا كان التوجه نحو أنشاء ملف وطني صحي إلكتروني ضمن خططها الاستراتيجية حيث يعتبر الملف الوطني الصحي الإلكتروني الملف الموحد للمريض يشمل كافة الزيارات التي يقوم بها المريض لدى كافة المؤسسات الصحية تحت رقم واحد ، وهذا الأمر يؤدي إلى استمرارية العلاج وشمولية البيانات دون الحاجة لإعادة الفحوصات أو أنواع الاشعات والأدوية والفحوصات والعمليات التي أجريت للمريض، وهذا بحد ذاته سيقلل الوقت لمعرفة تفاصيل الحالات المرضية ويقلل التكاليف المالية من حيث عدم تكرار الفحوصات والإجراءات.

3 - الحملة الوطنية للتحصين ضد الحصبة:

هي حملة وطنية شملت جميع محافظات السلطنة، واستهدفت الفئة العمرية من 20 إلى 35 سنة، وجاءت هذه الحملة بعد دراسة لمرض الحصبة في مختلف الفئات العمرية وشملت مختلف محافظات السلطنة في عامي 2015م و2016م؛ وأشارت الدراسة إلى وجود فجوة مناعية تراكمية خلال السنوات لمرض الحصبة في الفئات العمرية من 20 إلى 35 سنة، وأوصت اللجنة الفنية بعد تحليل النتائج بإقرار وتنفيذ حملة وطنية للتحصين بلقاح الحصبة للفئات العمرية التي تشكلت لديها، وحققت الحملة نجاحا بنسبة 93% في وقف النقل المحلي لمرض الحصبة لأكثر من 18 شهراً.

4 - البرنامج الوطني للسلامة على الطريق:

كغيرها من الدول سجلت سلطنة عمان معدلات مرتفعة في الوفيات الناتجة عن حوادث الطرق ولقد كان لهذه المعدلات المرتفعة تداعيات اقتصادية واجتماعية، الأمر الذي استدعى تأسيس جهود وطنية مشتركة لمعالجة هذه القضية. كان من أهم محفزات هذا الجهد هو التوجيه السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم في خطاباته بضرورة تكاتف الجهود الوطنية وأهمية تعاون الجميع للحد منها لجسامتها، اشتملت الجهود الوطنية على حزمة متكاملة تضمنت توعية شاملة واجراءات عملية من خلال مختلف الجهات الحكومية والخاصة تحت إشراف شرطة عمان السلطانية واتخاذ تدابير فنية وسن التشريعات اللازمة، بالإضافة إلى المشاركة المجتمعية الواسعة كعامل هام ومرتكز اساسي لنجاح البرنامج الوطني كما تم تأسيس برنامج بحثي بالتعاون مع المؤسسات المختلفة من داخل السلطنة وخارجها يساهم في تحقيق الغاية السادسة من الهدف الثالث التي تهدف إلى خفض عدد الوفيات والاصابات الناجمة من حوادث المرور على الصعيد العالمي إلى النصف بحلول عام 2020م. ومن هذا المنطلق تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للحد من الحوادث المرورية (2011-2020).
تمخض عن هذه الجهود خفض عدد الوفيات من 1139 في عام 2012م إلى 637 في عام 2018م بنسبة انخفاض قدرها 44%، وتشير الاحصاءات الوطنية لعام 2019م إلى تحقق انخفاض كبير حيث تشير المقارنة حتى تاريخ 21 مايو 2019 من نفس الفترة من العام الماضي الى انخفاضا للحوادث من 825 الى 350 بنسبة 30% والوفيات من 169 إلى59 بنسبة 26% والاصابات من 941 الى 132 بنسبة 12%.

5 - نظام التبليغ المركزي عن واقعات الولادة والوفاة:

يعتبر نظام التبليغ المركزي عن واقعات الولادة والوفاة وربطه إلكترونيا مع المديرية العامة للأحوال المدنية إنجازا في التقنية الصحية في السلطنة؛ حيث يسهل هذا النظام آلية التبليغ والتسجيل عن أي واقعة من خلال الذهاب إلى المؤسسة الصحية التي تمت فيها الواقعة لإنهاء اجراءات التبليغ ثم الذهاب للمديرية العامة للأحوال المدنية لاستخراج الشهادة المطلوبة، كما يقوم هذا البرنامج بقراءة البيانات الصحية المتوفرة في نظام الشفاء تلقائياً، كما يقوم بجلب البيانات الديموغرافية للوالدين إلكترونيا من نظام الأحوال المدنية لتسهم هذه العمليات في تحسين جودة البيانات المدخلة.

04

التعليم الجيد

الرسائل الرئيسية:

الهدف الرابع: توفير تعليم جيّد وشامل ومنصف وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

- السلطنة تنظر إلى التعليم على أنه المدخل الأساسي لكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة، فالتعليم الجيد يؤدي الى مزيد من الرخاء والازدهار، وتحسين الصحة ومزيد من المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والارتقاء بالمساواة في المجتمع.
- التعليم في السلطنة حق للجميع كفله النظام الأساسي للدولة، وتعد المساواة بين الجنسين والجودة في التعليم من المبادئ الأساسية الموجهة للعمل التربوي في سلطنة عمان.
- السلطنة تحتل الترتيب (19 من أصل 126) في نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في مؤشر الابتكار العالمي 2018.
- التعليم ضمن التوجهات الاستراتيجية لرؤية عمان المستقبلية 2040، والتي تؤكد على تعليم شامل وتعلم مستدام وبحث علمي يقود الى مجتمع معرفي وقدرات وطنية منافسة.

مؤشر المساواة
(نسبة الاناث/نسبة الذكور) الالتحاق في:

التعليم الجيد

سلطنة عُمان على طريق تحقيق غايات الهدف

تنظر حكومة السلطنة إلى التعليم بأنه المدخل الأساسي لكل ابعاد التنمية المستدامة، فالتعليم الجيد يؤدي الى مزيد من الرخاء والازدهار، وتحسين الصحة ومزيد من المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والارتقاء بالمساواة في المجتمع. فأولت اهتماماً كبيراً لنوعية التعليم وجودته من أجل تعزيز كفاءة الموارد البشرية للقيام بأدوارها في التنمية الوطنية. وقد وجهت الخطط التعليمية مع بداية النهضة المباركة نحو نشر التعليم وتعميمه وتجويده بما يواكب الخطط التنموية الخمسية للدولة. وأكدت وثيقة فلسفة التعليم والتي تعد مرجعاً رئيسيا ومحركاً لرسم سياسات التعليم وخططه في السلطنة، على التعليم من أجل التنمية المستدامة في المبدأ الثامن من مبادئها الستة عشر التي قامت عليها.

وبدأت السلطنة في العام 2012م مرحلة جديدة بإنشاء مجلس التعليم، ليكون المظلة التي تعنى برسم سياسات التعليم في السلطنة، وليعمل على توجيه مؤسسات التعليم ودعمها ومتابعة أداءها بما يتفق والخطط والبرامج التنموية الوطنية، ويفي بمتطلبات التنمية المستدامة. ووضع المجلس الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040 لتكون موجها أساسيا لسياسات وخطط تطوير قطاع التعليم بالسلطنة خلال الخطط الخمسية المستقبلية. ونصت رؤية الاستراتيجية على بناء موارد بشرية تمتلك المهارات اللازمة للعمل والحياة مما يمكنها من العيش منتجة في عالم المعرفة ومؤهلة للتكيف مع متغيرات العصر ومحافظة على هويتها الوطنية وقيمها الأصيلة، وقادرة على الإسهام في رقي الحضارة الإنسانية.

وتجدر الإشارة الى أن السلطنة قد احتضنت الاجتماع العالمي للتعليم للجميع خلال الفترة 12-14 مايو 2014م، الذي دعا إلى الحاجة لصياغة رؤية جديدة للتعليم في القرن الحادي والعشرين، وكان من بين أهم المعالم البارزة في عملية صياغة هدف التعليم (إعلان مسقط) الذي أسهم في تحديد الهدف العالمي للتعليم، والغايات المرتبطة به ووسائل تحقيقه.

تعمل الحكومة على توفير الموارد المالية اللازمة لقطاع التعليم، حيث بلغت نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي (6.6%)، ونسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي (15.5%) في عام 2017م.

وحصلت السلطنة على الترتيب (19 من أصل 126) في نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في مؤشر الابتكار العالمي 2018م.

وارتفعت قيمة متوسط سنوات الدراسة من 8,1 سنة عام 2016م إلى 9,5 سنة في عام 2018م كما ارتفعت قيمة مؤشر عدد سنوات الدراسة المتوقعة من 13,7 سنة في عام 2016م إلى 13,9 سنة في العام 2018م.

ويعد التعليم في سلطنة عمان حق أساسي للجميع كفله النظام الأساسي للدولة، وأن المساواة بين الجنسين والجودة في التعليم تعد من المبادئ الأساسية الموجهة للعمل التربوي في سلطنة عمان.

توفر الحكومة التعليم المجاني لجميع الذكور والإناث في السلطنة، ابتداء من الصف الأول ولغاية نهاية التعليم العام في الصف الثاني عشر، وتكون إلزامية حتى الصف العاشر بموجب قانون الطفل العماني (2014/22).

تنظر حكومة السلطنة إلى التعليم بأنه المدخل الأساسي لكل أبعاد التنمية المستدامة:

6.6% الانفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

15.5% كنسبة من جملة الانفاق الحكومي

ويعمل التعليم المدرسي على توفير الاحتياجات التعليمية الأساسية من المعلومات والمعارف والمهارات، وتنمية القيم والاتجاهات التي تمكن المتعلمين من الاستمرار في التعليم والتدريب وفقا لميولهم واستعداداتهم وقدراتهم التي يهدف هذا التعليم إلى تنميتها لمواجهة تحديات وظروف الحاضر وتطلعات المستقبل في إطار التنمية المجتمعية. وقد بلغ معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير في المرحلة الابتدائية (102,5%)، ومعدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي (104,0%)، في العام الدراسي 2018/2017م.

وفي إطار قياس نتائج التعلم تنفذ وزارة التربية والتعليم سنويا اختبارات وطنية لتقييم أداء طلبة الصفوف الرابع والعاشر. كما شاركت السلطنة في الدراسة الدولية في مجال الرياضيات والعلوم (TIMSS) للأعوام، 2007م، 2011م، 2015م.

وبلغت نسبة الطلبة في الصف الرابع الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في الرياضيات 65% للإناث و56% للذكور في العام 2015م. وفي الدراسة الدولية لقياس مستوى الكفاءة في القراءة (PIRLS) بلغت النسبة 68% للإناث، و50% للذكور.

أولت السلطنة اهتماماً كبيراً بتنمية الطفولة المبكرة في مختلف القطاعات ومنها ما تتعلق بالجوانب النمائية والإجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية وغيرها ، إيماناً بأهمية الاستثمار في هذه الفئة من المجتمع، حيث تم إعداد الخطط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى الرقي بجودة الخدمات المقدمة في هذا المجال. ولأهمية أن يحصل الأطفال على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة سنت القوانين والتشريعات التي تشجع المجتمع لإنشاء مؤسسات تنشئة الطفل.

وتعمل السلطنة على التوسع في تعليم مرحلة الطفولة المبكرة ورفع نسبة المشاركة فيه. حيث بلغت نسبة القيد في مرحلة الطفولة المبكرة (50,2%) في العام الدراسي 2017/2016م. وبلغ معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق بالتعليم الرسمي) 75.6% في العام 2017م.

كما قامت وزارة التربية والتعليم بمبادرة فتح صفوف التهيئة في مدارس التعليم الأساسي في المحافظات البعيدة التي لا توجد بها مدارس خاصة، من أجل تقديم نوع من أنواع التعليم قبل المدرسي، وذلك للمساهمة في انتقال الأطفال عبر المراحل التعليمية بكفاءة وسهولة، علماً بأن القطاع الخاص في السلطنة هو القائم بتوفير برامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، كما أن المؤسسات التي تعنى بالطفولة التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية لها دور كبير في توفير نوع من أنواع التعليم قبل المدرسي، من خلال بيوت نمو الطفل وأركان الطفل المنتشرة في كافة محافظات السلطنة.

تحتل السلطنة المرتبة الأولى من بين 126 دولة في نسبة الخريجين في التخصصات الهندسية والعلمية وفقا للتقرير العالمي للابتكار 2018م

وتبلغ دور الحضانة في السلطنة (295) دار و (11) بيت نمو الطفل و (84) ركن طفل في كافة محافظات السلطنة بنهاية عام 2018م. كما قامت وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بتنفيذ عدد من البرامج والمشاريع في قطاع الطفولة المبكرة ومن أبرزها مشروع دليل المعايير الوطنية لدور الحضانة الذي يعتبر من المشاريع التنموية والحيوية في مجال حقوق الطفل.

كما أولت السلطنة اهتماما كبيرا بمحو الأمية وتعليم الكبار، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة إجمالي السكان الذين يجيدون القراءة والكتابة في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر وصلت (96.3%) في العام 2018م. وذلك من خلال تبني مجموعة متنوعة من البرامج الرسمية وغير الرسمية بعيدا عن النمط التقليدي، وبالاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال. وتطبق السلطنة أيضاً نظام تعليم الكبار، بهدف إتاحة الفرص للجميع، وهو تعليم موازٍ للتعليم النظامي من الصفوف(7-12)، ويلتحق به الدارسون المتحررون من الأمية، أو ممن أنهوا الصف السادس بالتعليم النظامي ثم انقطعوا عن الدراسة النظامية لأسباب مختلفة، ويشترط الالتحاق به أن يكون الدارسون ممن تجاوزت أعمارهم السن القانونية في التعليم النظامي.

وتمثل البنية الأساسية للمدارس عنصرا أساسيا لبيئة التعلم الفعالة، وتساهم في تحسين نتائج التعلم، ووفقا للغاية 4.أ المتعلقة بالمرافق التعليمية وبيئة التعلم، فإن مدارس السلطنة كافة تتوفر فيها الطاقة الكهربائية (100%)، وشبكة الانترنت لأغراض تعليمية (91%)، وأجهزة الحاسوب لأغراض التعليم (100%)، ومياه الشرب الأساسية (100%)، ومرافق صحية (100%).

وتعد جودة المعلم من أهم العوامل التي تؤثر في تعزيز جودة تعلم الطلبة، ومن هذا المنطلق تبنت وزارة التربية والتعليم معايير وطنية لاختيار المعلمين، لضمان الجودة، وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040. كما عملت الوزارة على توفير المعلمين المؤهلين، لتصل نسبتهم 100% وفق المعايير الوطنية. كما أنشأت الوزارة المركز التخصصي للتدريب المهني للمعلمين، ليعمل على توفير تدريب ذي جودة عالية أثناء الخدمة، لتحسين كفاءات المعلم في المادة العلمية، وتوظيف طرق التدريس المناسبة، كما أعدت الوزارة وثيقة الإطار الوطني العماني لمهنة التعليم الذي يهدف إلى إيجاد هيئة تدريسية مؤهلة للقيام بمهامها بما يتماشى مع المعايير المتعلقة بمهنة التعليم. وعملت الوزارة على توفير البيئة التعليمية المناسبة حيث أنشأت جائزة الإجادة في التعليم، تمنح كل عاميين للمعلمين المجيدين. وتجدر الإشارة إلى أن السلطنة قد حققت الترتيب (14 من 140) في متوسط نسبة تلميذ/معلم، التي بلغت (11) تلميذاً لكل معلم في تقرير التنافسية العالمي 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، في حين بلغ عدد التلاميذ لكل معلم (10,3) حسب الإحصاءات الوطنية للعام الدراسي 2018/2017م.

وأولت السلطنة اهتماما بالغاً بالتعليم العالي، نظرا لدوره في إعداد الموارد البشرية،

التعليم الجيد

سلطنة عُمان على طريق تحقيق غايات الهدف

وتزويدها بالمعارف والمهارات المطلوبة، التي تمثل المدخلات الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تسعى السلطنة لتحقيقها. وتضم منظومة التعليم العالي في السلطنة (61) مؤسسة، (33) منها حكومية، و(28) خاصة، موزعة جغرافيا على محافظات وولايات السلطنة، وفق إحصاءات العام الأكاديمي 2019/2018م.

وتوفر الحكومة التعليم العالي المجاني للطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي الحكومية، في حين توفر ما يقارب تسعة آلاف بعثة داخلية للطلبة للدراسة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة. وتقوم السياسة التعليمية بالسلطنة على ضمان إتاحة فرص المنافسة للالتحاق بالتعليم العالي لكل الطلبة المستوفين لشروط القبول من مخرجات دبلوم التعليم العام وما يعادله من الذكور والإناث على حدٍ سواء. ووفقا لإحصائيات العام الأكاديمي 2016/2015م؛ فإن معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم العالي بلغ (50.5%)، نسبة الإناث منه (64%)، والذكور (39%). وجاء التعليم العالي والتدريب في السلطنة في محور المهارات في الترتيب (36 من أصل 140) في تقرير التنافسية العالمية الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي 2018م. ووفقا للتقرير العالمي للابتكار فقد جاء ترتيب السلطنة (1 من أصل 126 دولة) في نسبة الخريجين في التخصصات الهندسية والعلمية ضمن مؤشر الابتكار العالمي 2018م.

السياسات التعليمية في السلطنة تدعم خلق جيل واعي بمواضيع ومقاصد التنمية المستدامة

أما في مجال التعليم التقني والتعليم والتدريب المهني؛ فتعمل منظومة التعليم والتدريب المهني والتعليم التقني في السلطنة على إعداد مخرجات مهنية ذات جودة عالية، ملبية للاحتياجات النوعية والكمية لسوق العمل، وقادرة على أداء المهارات المهنية ضمن ظروف تكنولوجية حديثة تحاكي التقدم التكنولوجي في مختلف منشآت ومؤسسات القطاعين العام والخاص، كما تعمل هذه المنظومة على غرس المفاهيم التنافسية وريادة الأعمال، بما يحقق أهداف التعليم والتدريب المهني والتعليم التقني كما ونوعا. وقد شكل عدد المقيدين بالتعليم التقني (26%) من إجمالي المقيدين بالتعليم العالي داخل السلطنة في العام الأكاديمي 2016/2015م. واحتلت السلطنة المرتبة (26) في جودة التدريب المهني حسب تقرير التنافسية 2018م.

وفي إطار تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني؛ فقد قرر مجلس التعليم تغيير مسمى مراكز التدريب المهني إلى كليات مهنية، تقدم أربعة مسارات تعليمية وتدريبية.

وبلغ عدد المسجلين في هذه الكليات المهنية (5088) متدرباً ومتدربة، شكلت منهم الإناث 46,8% في العام 2018، كما توجد مؤسسات تدريبية خاصة تقدم خدمات وبرامج في التدريب المهني والمهارات العملية، ويبلغ عددها (359) مؤسسة في العام 2017م.

وعلى مستوى التعليم العالي الأكاديمي؛ تقدم الجامعات والكليات مختلف التخصصات والمؤهلات العلمية، وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال خدماتها العملية والتعليمية، والبحث العلمي، والاستشارات والمشاركة المجتمعية. وقد أدرجت مؤسسات التعليم العالي مفاهيم التنمية المستدامة في برامجها وانشطتها من خلال المسابقات العلمية والأنشطة الطلابية. والتي من أبرزها مسابقة "عُمان لتصميم البيوت الصديقة للبيئة" في عام 2011م، التي أطلقها مجلس البحث العلمي، حيث دعا المؤسسات الأكاديمية لتقديم رؤىً وتصورات لتصميم البيوت المُستدامة، كاملة الكفاءة، وذلك بهدف بث الوعي في المجتمع العُماني بضرورة البناء الأخضر المستدام، وأيضاً لإيجاد طرق مُبتكرة لاستخدام الطاقات المتجددة في البيوت.

وفي إطار سياسة الابتعاث الخارجي وضعت الحكومة برنامج البعثات الخارجية للطلبة من خريجي دبلوم التعليم العام لإكمال الدرجة الجامعية الأولى في الجامعات العالمية. ومنذ العام الأكاديمي 2012/2011م ولغاية العام الأكاديمي 2019/2018م بلغ عدد الطلبة المبتعثين (9324) طالبا وطالبة، يدرسون في (14) دولة، شكلت منهم الإناث ما يقارب 40%، كما خصص جزء من هذه البعثات للطلبة من ذوي الإعاقة. في المقابل تستقبل السلطنة طلبة من مختلف الدول للدراسة في مؤسسات التعليم العالي، حيث بلغ عدد الطلبة غير العمانيين الدارسين في مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة (4015) طالبا وطالبة في العام الأكاديمي 2016/2015م.

وفي إطار جودة التعليم عملت الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي على وضع نظام يتضمن معايير وإجراءات تدقيق الجودة والاعتماد المؤسسي والبرنامجي لمؤسسات التعليم العالي، وإجراءات الاعتراف ببرامج التعليم العالي في السلطنة، وتطوير وتحديث

الإطار الوطني للمؤهلات العلمية.

وحرصا على إكساب المهارات من أجل العمل، ولشغل الوظائف أو مباشرة أعمال حرة؛ أنشئ الصندوق الوطني للتدريب في عام 2018م، بهدف سد الفجوة بين متطلبات القطاع الخاص والمشروعات الوطنية من الكفاءات والتخصصات وبين العرض في سوق العمل، وتمويل البرامج التدريبية التي تتلاءم مع الرؤية الوطنية والقطاعات ذات الأولوية. كما دشنت السلطنة البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في مايو 2018م.

عملت السلطنة منذ فترة طويلة على دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة والمواطنة في كل سياساتها التعليمية وذلك بهدف خلق جيل واعٍ بمواضيع ومقاصد التنمية المستدامة. كما ركز النظام التعليمي بالسلطنة على إيجاد مخرجات تعليمية مكتسبة وواعية لمفاهيم التسامح واحترام الآخر، وقيم الخير والعمل التطوعي، والتربية المواطنية وأهدافها، ومفاهيم حقوق الإنسان والطفل. وفي هذا الصدد طورت وزارة التربية والتعليم المناهج والكتب المدرسية لتزويد الطلبة بالمعارف والمهارات والقيم التي من شأنها مساعدتهم على فهم واستيعاب مفاهيم الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إلى جانب قيام الوزارة بدمج مبادئ ومفاهيم التنمية المستدامة ضمن برامج إعداد المعلمين. وقد ساهم وجود دائرة للمواطنة في وزارة التربية والتعليم على ترسيخ قيم المواطنة، وذلك من خلال العمل على تعزيز تشريب المناهج الدراسية بقيم المواطنة والقيم العالمية المشتركة. وفي إطار التوازن ما بين الهوية الوطنية والمواطنة العالمية نفذت السلطنة البرنامج الوطني (هويتنا قيم ومسؤولية) الذي يستهدف الفئة العمرية (6 - 24) من خلال مجموعة من البرامج والمشاريع التي تهدف إلى تعزيز الانتماء والحفاظ على الهوية وتحمل المسؤولية.

وفي آخر تقرير أصدرته اليونسكو، تم تصنيف السلطنة كأحد الشركاء الرئيسيين النشطين في برنامج العمل العالمي للتربية من أجل التنمية المستدامة. وتعد السلطنة أول دولة عربية تعاونت مع مركز اليونسكو الإقليمي للتربية من أجل التفاهم الدولي لمنطقة آسيا والمحيط الهادي فيما يتعلق بتعزيز قيم المواطنة العالمية. كما أطلقت كلية التربية في جامعة السلطان قابوس في عام 2018م، وبدعم من مركز آسيا والمحيط الهادي للتعليم من أجل التفاهم الدولي التابع لمنظمة اليونسكو؛ مقررا اختياريا حول تعليم المواطنة العالمية، حيث تعاونت الكلية مع المركز لإطلاق المقرر وفق الأطر العمانية في موضوع المواطنة والهوية الوطنية. إلى جانب ذلك نفذت اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم وبالتعاون مع مركز آسيا والمحيط الهادي الندوة الإقليمية حول إدماج تعليم المواطنة والقيم العالمية المشتركة في برامج إعداد المعلم في العالم العربي في عام 2018م.

وتؤمن السلطنة بأهمية التعاون الثقافي والعلمي بينها وبين مختلف دول العالم من خلال التعليم، وذلك لما له من دور في تحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي والاستدامة البيئية. وفي إطار هذا التوجه يأتي البرنامج العماني للتعاون الثقافي والعلمي، الذي يقدم سنوياً عدداً من المنح الدراسية للطلبة من الدول الشقيقة والصديقة، للدراسة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في السلطنة، حيث بلغ عدد المنح المقدمة منذ عام 2010م ولغاية 2018م، (451) منحة، موزعة على 37 دولة.

إيمانا بمبدأ أن لا يترك أحد خلف الركب، حقق التعليم المدرسي في السلطنة المساواة بين الجنسين

إيمانا بمبدأ أن لا يترك أحد خلف الركب، حقق التعليم المدرسي في السلطنة المساواة بين الجنسين. حيث بلغ دليل التكافؤ بين الذكور والإناث (0.99) في العام 2017م. كما أن التعليم في السلطنة لم يغفل الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تتواصل جهود وزارة التربية والتعليم في دعم مدارس وبرامج التربية الخاصة، وتشمل هذه الخدمات الطلبة ذوي الإعاقات (الحركية – البصرية – السمعية والعقلية)، والطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة (برنامج صعوبات التعلم، وبرنامج اضطرابات النطق والتخاطب). كما طبقت الوزارة برنامج دمج الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس التعليم الأساسي منذ عام 2006/2005م.

وفي مستوى التعليم العالي؛ تخصص وزارة التعليم العالي (50) بعثة داخلية سنوياً لهذه الشريحة من الطلبة للدراسة في الجامعات والكليات الخاصة، وخصصت لهم (50) بعثة خارجية في العام الأكاديمي 2014/2013م. كما تعمل الوزارة على تمكين أبناء أسر الضمان الاجتماعي وتأهيلهم، بهدف تنمية قدراتهم وتطويرها للاعتماد على أنفسهم.

وانطلاقاً من ذلك تقدم الوزارة سنوياً (2138) منحة لأبناء أسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود الذين لم يستوفوا شروط القبول في مؤسسات التعليم العالي الحكومية للدراسة في الجامعات والكليات الخاصة، كما توفر الكليات المهنية فرصاً تدريبية وتأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يتلائم مع مؤهلاتهم البدنية وقابليتهم العقلية ومواهبهم وقدراتهم وميولهم.

التحديات والخطط المستقبلية لتحقيق أجندة 2030

التحديات:

ولعل أبرز التحديات في قطاع التعليم هو الاعتماد على الحكومة كمصدر رئيسي للتمويل، كما أن متطلبات الثورة الصناعية الرابعة وتأثيرها على مستقبل الوظائف والمهارات المطلوبة في سوق العمل يعد من التحديات الرئيسية.
حيث تشير التقديرات إلى أن 65% من الأطفال الذين يلتحقون بالتعليم الابتدائي سوف يعملون في وظائف غير موجودة في الوقت الحاضر، وعليه؛ فإن منظومة التعليم في السلطنة تتطلب التأهيل والتطوير والاستعداد لمواجهة مربكات الثورة الصناعية الرابعة.

الخطط المستقبلية:

يعد التعليم أحد التوجهات الاستراتيجية لرؤية عمان 2040، والتي تؤكد على تعليم شامل وتعلم مستدام وبحث علمي يقود الى مجتمع معرفي وقدرات وطنية منافسة، وهي ذات المحددات والتوجهات التي تضمنتها **الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040.**

أبرز المبادرات في سبيل تحقيق الهدف

1 -جائزة السلطان قابوس للتنمية المستدامة في البيئة المدرسية:

تنطلق جائزة السلطان قابوس للتنمية المستدامة في البيئة المدرسية من الرؤية "مجتمع مدرسي مبادر ومبتكر ومستدام".

حيث تهدف جائزة السلطان قابوس للتنمية المستدامة في البيئة المدرسية إلى نشر ثقافة التنمية المستدامة وترسيخها في المجتمع المدرسي والمحلي، وتعزيز قيم التنمية المستدامة لدى أعضاء المجتمع المدرسي وتطوير اتجاهاتهم نحو قضاياها في البيئة المدرسية والمحلية، وصقل مهارات أعضاء المجتمع المدرسي وتنمية كفاياتهم لتحقيق أهداف التعليم من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز الهوية الوطنية لدى الطلبة، وغرس قيم المواطنة الصالحة في نفوسهم، لإعدادهم للإسهام بفعالية في مسيرة نماء وبناء الوطن، وبناء شخصية الطلبة المتكاملة وإكسابهم مهارات القرن الحادي والعشرين للتعامل الإيجابي مع القضايا والتحديات المختلفة، وتنمية مهاراتهم القيادية والحوارية، وتنويع قدراتهم الإبداعية، وتشجيع إدارات المدارس والمجتمع المدرسي على تطبيق أفضل الممارسات في مجال التعليم وابتكار مشاريع مستدامة تخدم برامج التعليم والتعلم.

إن جائزة السلطان قابوس للتنمية المستدامة في البيئة المدرسية تساهم في حفز المجتمع المدرسي للقيام بتطوير واقع البيئة المدرسية والمحلية، وتبني ثقافة المبادرة من خلال تنفيذ مشاريع وابتكار حلول مستدامة، باستثمار الموارد المتاحة، وبشراكة مجتمعية فعّالة في ثلاث محاور رئيسية هي:

المحور البيئي والصحي
المحور الاجتماعي الثقافي
المحور الاقتصادي

وقد ساهم في إنجاح هذا المشروع الوطني كل من مجالس الإباء والامهات، والمؤسسات العامة والأهلية، والقطاع الخاص والافراد.

جائزة السلطان قابوس
للتنمية المستدامة في البيئة المدرسية

أبرز المبادرات في سبيل تحقيق الهدف

2 -مشروع نظام المؤشرات التربوية:

يعد نظام المؤشرات التربوية من أحدث الخدمات الرقمية التي طورتها وزارة التربية والتعليم مؤخرا كجزء من التزامها المستمر نحو التحول الرقمي وتوظيف التقانة لتجويد التعليم.

يرتبط نظام المؤشرات التربوية بقواعد البيانات الضخمة في بوابة سلطنة عمان التعليمية والتي توفر بيانات رقمية مفصلة عن أداء المدارس والمعلمين والطلاب لأكثر من عشر سنوات.

من خلال عرض البيانات التراكمية عن كافة مكونات النظام التعليمي بكفاءة وسرعة عالية مقرونة برسوم بيانية فإن هذا النظام الالكتروني الذكي يساعد متخذي القرار على استقراء ومتابعة مستوى الاداء على اختلاف نطاقات العمل بالوزارة.

كما يمكن إدارات المدارس والمعلمين والفئات الإشرافية المختلفة من توظيف الحقائق والأدلة العلمية التي يوفرها النظام لتطوير الأداء وكشف جوانب القوة وأولويات التطوير في المنظومة التعليمية.

كما تكمن أهمية النظام في توظيف المؤشرات التربوية في تحليل الواقع وبناء الخطط المستقبلية، وفي متابعة الاداء التعليمي بالمدارس، حيث يتوفر للنظام قدرة استثنائية على رسم وتقصي تطور الأداء التحصيلي وللطلاب عبر السنوات الدراسية وفي مختلف المواد الدراسية كما يقدم رصدا مفصلا حول أداء المعلمين وفي المجمل واقع الأداء الكلي للمدرسة وللنظام التعليمي في السلطنة ككل.

كما يقدم بيانات حول جودة بيئات التعلم ويوضح بشكل دقيق الطلاب والمدارس التي تحتاج الى مزيد من الرعاية وفي نفس الوقت ويظهر المدارس المجيدة وهو ما يسهم في توجيه وإدارة الموارد البشرية والمادية بكفاءة عالية.

3 -البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب:

تدرك السلطنة الأهمية المتزايدة للتقنية باعتبارها أحد المحركات الأساسية لتطور المجتمعات ومدخلا رئيسيا في التنمية، ولذا تبنت السلطنة توجها لتمكين الشباب العمانيين بالقدرات والمهارات التي تجعلهم مواكبين لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة ولذا أطلقت السلطنة البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب والذي يستهدف تزويد الشباب العماني بمهارات المستقبل، حيث تم التركيز بعناية على اختيار الفئة الملتحقة بالبرنامج وفق مسارين:

المسار الأول: وشمل المسار تدريب 150 من الناشئة (15 - 17 سنة) على علوم البرمجيات والاعلام الرقمي والتفكير الحسابي والروبوتات والمواطنة الرقمية.

المسار الثاني: وشمل تدريب ألف شاب وشابة تم اختيارهم من بين عشرة آلاف أخضعوا لعملية مفاضلة، حيث انقسم المسار الى مرحلتين الأولى تم تدريب المشاركين وتزويدهم بالخبرات التي تؤهلهم للحصول على شهادة النانو (Nano Degree)، فيما شملت المرحلة الثانية اختيار أفضل 100 مشاركة كجزء من الجانب التطبيقي للبرنامج لتحويلها الى مشروعات تنفيذية.

البرنامج الذي يعتبر الأول من نوعه ساهم في إحداث توجه وطني للتركيز على مهارات المستقبل وتهيئة جيل الشباب والناشئة للاستجابة الى متطلبات سوق العمل، كما أنه سيولد مشروعات قابلة للاستثمار والتي تمثل قيمة اجتماعية واقتصادية لسلطنة عمان من خلال خلق وظائف جديدة، يشار الى انه يتم العمل حاليا على توسيع قاعدة الاستفادة من البرنامج من خلال طرحه لشريحة أكبر عبر منصات التعلم الالكترونية.

05

المساواة بين الجنسين

الرسائل الرئيسية:

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

- النظام الأساسي للدولة يكفل المساواة بين الجنسين، حيث نص على: " المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي".
- تلتزم السلطنة بعدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بحقوق الانسان مثل: اتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها، اتفاقية القضاء على التمييز العنصري، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- السلطنة تحقق تقدما مرموقا في مجال تمكين المرأة، مما انعكس في "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات"، خاصةً في مجال التعليم والتوظيف.
- المرأة العمانية تحظي بمواقع قيادية عامة، في الوزارات والهيئات الدبلوماسية في الخارج، وتشغل وظائف إدارية عليا ووسطى في الدوائر الحكومية. وتعدّ السلطنة أول دولة خليجية تمنح المرأة حق التصويت والترشح في الانتخابات، وذلك عام 1994.
- تضمنت جميع الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنمية في سلطنة عمان، وآخرها رؤية عمان 2040، محور تنمية دور المرأة وتمكينها من خلال توفير البيئة الملائمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومشاركتها في مواقع صنع القرار، وبناء وتطوير القدرات المؤسسية في تحليل النوع الاجتماعي.

نسبة النساء في المناصب الإدارية بين عامي 2015 و 2017

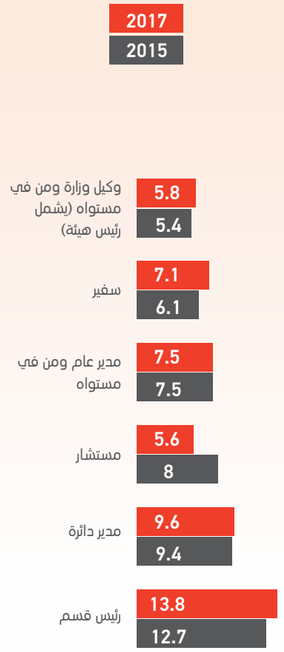

المساواة بين الجنسين

سلطنة عُمان على طريق تحقيق غايات الهدف

سعت السلطنة إلى إتاحة فرص متساوية للمرأة في مختلف المجالات، وواصلت جهودها لتطوير واقع المرأة العمانية، خصوصا على صعيد المشاركة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعامة، وفي هذا السياق تمت مراجعة السياسات والبرامج والقوانين المتصلة بالمرأة بغرض تطويرها وتعزيز خططها وفقا للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية. وتستند السلطنة على عدد من المنطلقات في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، من أبرزها النظام الأساسي للدولة، وخطابات صاحب الجلالة، والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، واستراتيجية العمل الاجتماعي.

واستناداً على هذه المنطلقات، حققت السلطنة تقدماً مرموقاً في مجال المساواة بين الجنسين عبر العقود الأربعة الماضية، انعكس في "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات".

كما حققت السلطنة المساواة بين الجنسين في التعليم، حيث بلغت نسبة الالتحاق الإجمالي للإناث بالصفوف من (7-9) 101% للعام الدراسي (2016 - 2017م)، كما انخفضت نسبة الأمية لدى الإناث بشكل واضح من 12.6% في عام 2013م إلى 6.3 % في عام 2018م.

حصول المرأة شأنها شأن الرجل على فرص التعليم والعمل، الأمر الذي ساهم في زيادة مشاركة المرأة في وظائف الخدمة المدنية، لتصل إلى (47%) مقابل (53%) للذكور

ويمكن إبراز مجموعة الإنجازات التي حققتها السلطنة في مجال المساواة بين الجنسين خلال الفترة الماضية في ما يلي:

- الانضمام إلى اتفاقية (القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) وفق المرسوم السلطاني (2005/42)، ثم صدور المرسوم السلطاني (2019/3م) بالتصديق على تعديل الفقرة (1) من المادة (20) من الاتفاقية وسحب تحفظ السلطنة على الفقرة (4) من المادة (15) المتعلقة بحرية التنقل والإقامة.
- تابعت السلطنة إعداد التقرير الأولي والتقرير الدوري الجامع للتقريرين الثاني والثالث بشأن متابعة تنفيذ اتفاقية سيداو ، وحازت هذه التقارير على تقدير اللجنة المعنية بالاتفاقية أثناء النقاشات الحوارية في جنيف ، والثناء على التقدم الملموس لصالح النهوض بالمرأة في السلطنة .
- ضمان حصول المرأة على قطعة أرض كمنحة من الدولة، وتعديل المادة (12) من قانون جواز السفر العماني، وصدور المرسوم السلطاني (2010/55) بشأن دعاوي العضل، وتحديث قانون الخدمة المدنية متضمناً معايير للعمل تنسجم مع المستويات العالمية، حيث جعل تكافؤ الفرص والعدالة أساساً للتعيين.
- ضمان كفالة الحصول على فرص متساوية في التوظيف، وإجراءات التعيين، والترقي، والأمن الوظيفي، ومزايا الخدمة وشروطها، والحق في تلقّي التدريب والتأهيل، سواء بالقطاع الحكومي أو القطاع الخاص.
- جاء يوم المرأة العمانية 17 أكتوبر نتاجاً لتوصيات ندوة المرأة العمانية التي أقرها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ويعتبر هذا اليوم معززاً للمنجزات المتعددة للمرأة لإبراز دورها التنموي وتعزيز مبادراتها المستمرة ، حيث يتم في يوم المرأة مناقشة الدراسات المعنية بحقوق المرأة، وعقد ملتقيات علمية لتعزيز مساهمتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتكريم النساء الرائدات في العمل التنموي.
- حظيت المرأة ذات الإعاقة بحقوق متساوية في الحصول على فرص التوظيف والتعليم، والحصول على الخدمات الصحية، وبلغت نسبة النساء العاملات في القطاع الحكومي من ذوات الإعاقة خلال عام 2017م (11%) من الموظفين العُمانيين من ذوي الإعاقة، كما منح قانون الضمان الاجتماعي الحق -للأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين بدون تمييز -في الحصول على معاش الضمان الاجتماعي.

ضمنت السلطنة حماية المرأة من كافة أشكال العنف (بما في ذلك العنف الجنسي، والإيذاء داخل الأسرة، والتحرش الجنسي في مكان العمل) من خلال العديد من التشريعات والقوانين.

ولقد حرصت السلطنة على المضي قدما في هذا المجال من خلال مجموعة من السياسات والمبادرات كما يلي:

- إصدار قانون الجزاء الذي أكد على حماية المرأة من جميع أشكال العنف الجسدي والعنف النفسي.
- كفلت السلطنة الحماية القانونية للمرأة من خلال الإجراءات والتدابير القضائية عند تعرضها لأي شكل من أشكال العنف، وتعد دعاوى الأحوال الشخصية من الدعاوى المستعجلة ولها صفة الخصوصية والسرية، عند نظرها لدى المحاكم بالسلطنة.
- وضعت السلطنة عدداً من الآليات المعنية بحماية النساء والفتيات، أبرزها (اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة، لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اللجنة العمانية لحقوق الإنسان، اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر، اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين، ولجنة متابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل).
- يحظر قانون مكافحة الإتجار بالبشر ممارسة أي شكل من أشكال الإتجار بالبشر، ووضع القانون عقوبة لمرتكب هذه الجريمة، كما وضعت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، خطة سنوية لرفع الوعي لدى فئات المجتمع، وحماية المواطنين والمقيمين من الإتجار، وقد خصصت اللجنة خطاً ساخناً لتلقي الشكاوي والبلاغات بشأن حالات الاتجار بالبشر.
- يعاقب قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على الأفعال التي تسيء استخدام تقنية المعلومات واتخاذها وسيلة للإساءة تجاه الإناث.
- إنشاء دائرة الحماية الأسرية في عام 2012م، تتبعها دار الوفاق لحماية المرأة من العنف، بما في ذلك النساء اللائي تعرضن للاتجار، حيث تقوم الدار بتوفير الإيواء المؤقت للحالات، وتقديم العديد من البرامج الاجتماعية والنفسية والاستشارات القانونية، ومقاضاة الجناة، والعمل على تلبية احتياجات الضحايا، وحل مشكلاتهم، حيث تم تقديم (34) برنامجا توعويا خلال عام 2018م.
- إنشاء خط الحماية برقم مجاني لتلقي البلاغات والشكاوى على مدار 24 ساعة، ويشرف على هذا الخط كوادر وطنية مدربة ومتخصصة، ويتم توجيه الحالات وفق مقتضيات معالجتها.
- إنشاء خط الإرشاد الأسري الهاتفي، وهو أحد المكونات الرئيسية لتقديم خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي لأفراد المجتمع، بحيث يحصل المسترشد على خدمة الإرشاد الزواجي أو مشكلات ما بعد الزواج، وتعتبر هذه الخدمة مجانية منذ تدشينها في عام 2009م.

ضمنت السلطنة حماية المرأة من كافة أشكال العنف (بما في ذلك العنف الجنسي، والإيذاء داخل الأسرة، والتحرش الجنسي في مكان العمل) من خلال العديد من التشريعات والقوانين

من جهة أخرى، تكفل التشريعات والقوانين في السلطنة حظر جميع الممارسات الضارة، المتعلقة بزواج الأطفال، والزواج المبكر، والقسري، وتشويه الأعضاء التناسلية، كما حددت الأهلية لسن الزواج، علاوة على أن الزواج المبكر لا يشكل ظاهرة في المجتمع العماني، حيث بلغ متوسط العمر عند الزواج الأول في السلطنة 28 سنة للذكور، و26 سنة للإناث في عام 2010م. ومن أبرز الإنجازات التي تحققت في هذا المجال ما يلي:

- كفل قانون الطفل الحق في الحماية من العنف والاستغلال والإساءة، وفي معاملة إنسانية كريمة تحفظ للطفل كرامته وسمعته وشرفه، وتكفل له الدولة التمتع بهذا الحق بكل السبل المتاحة، وكذلك حظر أي فعل من أفعال الاختطاف والاغتصاب وتعاطي أي نشاط جنسي وغيره.

قرر قانون الأحوال الشخصية في المادة (7) منه بأنه "تكمل أهلية الزواج بالعقل، وإتمام الثامنة عشرة من العمر". وتشمل هذه المادة الجنسين. ويحق للكاتب بالعدل رفض طلب توثيق الزواج في حالة كان الزوجان أو أحدهما لم يتم الثامنة عشرة من العمر، ورفع الموضوع إلى المحكمة المختصة.

تم إصدار قانون الطفل بالمرسوم السلطاني (2014/22م)الذي كفل حماية الطفل من الممارسات التقليدية الضارة بصحته، أو الترويج لها، أو المساعدة عليها.

المساواة بين الجنسين

سلطنة عُمان على طريق تحقيق غايات الهدف

اهتمت السياسات في السلطنة ببرامج التنمية الأسرية، وتمكين المرأة وتنمية قدراتها، من خلال دعم وتشجيع دور الأسرة وتأهيلها في المجالات المختلفة، وتعزيز وتمكين دور المرأة وإدماجها في الأنشطة والمشاريع التنموية، مع مراعاة ظروفها الأسرية من خلال:

- زيادة مشاركة المرأة العمانية في العمل التطوعي، يعتبر مؤشرا لوضع المرأة ومكانتها في المجتمع، ويعد إنشاء جمعيات المرأة العمانية أحد مقومات العمل التطوعي، حيث بلغ عدد هذه الجمعيات 65 جمعية، و بلغ عدد العضوات المنتسبات لهذه الجمعيات بنهاية عام 2018م (8021) عضوة.
- السماح للمرأة بممارسة الأعمال التجارية من المنزل، وذلك بموجب القرار الوزاري (2011/4) الصادر من وزارة التجارة والصناعة، وحدد الأنشطة التجارية التي يمكن للمرأة مزاولتها في بيتها.
- إنشاء الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (ريادة) لدعم ريادة الأعمال، وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل المتعددة والمتجددة للجنسين وكذلك إنشاء صندوق
- (الرفد) لدعم المشاريع التجارية للشباب العماني من الجنسين، حيث بلغت نسبة الإناث المستفيدات من دعم الصندوق 28.4%."
- عملت السلطنة على دعم الأسرة للقيام بمسؤوليتها في مجال تنشئة الأطفال، وتعزيز قيم تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، ومن البرامج التي قامت لتحقيق هذه الغايات؛ برنامج (تماسك) الذي يهدف إلى توعية المقبلين على الزواج، والمتزوجين حديثاً، بقيم العلاقة الزوجية السليمة وتنشئة الأطفال، حيث بلغ عدد المستفيدين من البرنامج حتى نهاية الربع الأول من عام 2019م، قرابة 35 ألف من الجنسين.
- إطلاق برنامج تمكين، الذي يهدف إلى استثمار طاقة الفرد والأسرة بهدف المشاركة في التنمية، وتحويل الأسر المستفيدة من مظلة الضمان الاجتماعي إلى أسر منتجة ومساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.

اهتمت السياسات في السلطنة ببرامج التنمية الأسرية، وتمكين المرأة وتنمية قدراتها، من خلال دعم وتشجيع دور الأسرة وتأهيلها في المجالات المختلفة، وتعزيز وتمكين دور المرأة وإدماجها في الأنشطة والمشاريع التنموية، مع مراعاة ظروفها الأسرية

وقد شجعت القيادة السياسية والحكومة مشاركة المرأة في جميع المستويات، ووجهت العديد من السياسات والبرامج لتعزيز مشاركة المرأة العمانية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولتمكين النساء من بناء قدراتهن على القيادة، وصنع القرار، وتمكنت المرأة العمانية من الالتحاق بالعمل في شتى المجالات.

تسهم المرأة العمانية في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من خلال ما يلي:

- لم يميز قانون انتخاب أعضاء مجلس الشورى في شروط الترشح لعضوية المجلس بين الرجل والمرأة، متوافقاً في ذلك مع أحكام النظام الأساسي للدولة، بحيث يتاح للمرأة حق الترشح والانتخاب في مجلس الشورى بالتساوي مع الرجل.
- شهد تمثيل المرأة في المجال الدبلوماسي تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، إذ تبوأت المرأة العُمانية مناصب رئيسية في العمل الدبلوماسي، كسفيرة، ومندوبة للسلطنة لدى وكالات الأمم المتحدة، وغيرها من المناصب الدبلوماسية.

تهدف الخطة التنفيذية لاستراتيجية العمل الاجتماعي (2016 - 2025) إلى تمكين المرأة نحو مزيد من المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبناء قدرات النساء على القيادة، وصنع القرار، والمشاركة في انتخابات المجالس البلدية ومجلس الشورى وغيرها، وبالشراكة مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

- بلغ عدد لجان صاحبات الأعمال في غرفة تجارة وصناعة عمان على مستوى محافظات السلطنة (8) لجان، تضم (98) صاحبة عمل، وترأس جميع هذه اللجان نساء، منهن (3) نساء عضوات في مجالس إدارات الغرفة.
- بلغت نسبة الإناث الموظفات العمانيات في قطاع الخدمة المدنية 48.1%، بينما بلغت نسبة الإناث العاملات في القطاع الخاص 24.4%، من إجمالي العاملين وذلك في عام 2017م.
- المرأة العمانية تحظى بمواقع قيادية في كافة المجالات، حيث ارتفعت نسبة الإناث العاملات بالوظائف الإدارية العليا بقطاع الخدمة المدنية من إجمالي شاغلي وظائف الإدارة العليا والوسطى والمباشرة، من 10% عام 2012م إلى 21% عام 2017م، كما تشير البيانات إلى أن النساء يشاركن في جميع المجموعات المهنية بالقطاع الخاص، حيث شكلن نسبة 25.7 % من مديري الإدارة العامة والأعمال في عام 2017م.

إنشاء الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (ريادة) لدعم ريادة الأعمال، وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل المتعددة والمتجددة للجنسين

- اشتمل النظام الصحي في السلطنة حتى عام 2040م، على العديد من البرامج والمشروعات الموجهة لصحة المرأة على مدى دورة حياتها، وتضمن ثلاثة أهداف رئيسية، هي: القضاء على وفيات الأمهات وحديثي الولادة، وتحسين جودة الخدمات الصحية، وإيجاد بيئة معززة لصحة النساء والأطفال.
- كفل قانون الطفل ضرورة أن تتخذ أجهزة الدولة كافة التدابير والإجراءات الوقائية والعلاجية اللازمة لتقديم الرعاية الصحية المناسبة للأمهات قبل الولادة وبعدها.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتقديم الخدمات الصحية للمرأة في مرحلة ما بعد سن الإنجاب وذلك على مستوى الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات.
- تقدم وزارة الصحة خدمات في مجال الكشف المبكر عن سرطان الثدي للنساء ممن يحملن أحد عوامل خطر الإصابة بهذا النوع من السرطانات.
- توفير وسائل المباعدة بين الولادات من خلال عيادات تخصصية في جميع محافظات السلطنة.

ولم تميز التشريعات والقوانين الوطنية في الحقوق الاقتصادية الممنوحة للمواطنين، فللمرأة ذات الحقوق في الانتفاع بالموارد الاقتصادية وامتلاك الأراضي الزراعية. ويمكن إبراز مجموعة من الإنجازات في هذا المجال:

- حفظ قانون الأحوال الشخصية حق المرأة في الميراث والوصية والنفقة، وعدم التعرض لأموالها الخاصة وضمن لها حق التصرف فيها بكل حرية.
- منح قانون المعاملات المدنية المرأة أهلية متساوية فيما يتصل بسائر التصرفات المدنية، ومنها الحق في الحصول على القروض المصرفية والرهون العقارية.
- نظم قانون التجارة حق الأفراد في ممارسة العمل التجاري دون تمييز بين الذكر والأنثى.
- بلغت نسبة الإناث المتملكات للأراضي الزراعية 10% من إجمالي المتملكين للأراضي الزراعية في عام 2017م، كما أن هنالك ملكيات مشتركة بين الجنسين في بعض الأراضي الزراعية.

تقوم الهيئة العامة للصناعات الحرفية بالمساهمة في التنمية الشاملة بالسلطنة من خلال تنمية وتطوير الصناعات الحرفية للعاملين فيها، والسعي نحو توفر كافة الإمكانيات والموارد اللازمة والمتاحة لدعم هذه الصناعات من كافة الجوانب التسويقية والتمويلية والإدارية. وقد ارتفعت نسبة النساء الحرفيات من إجمالي الحرفيين إلى 88% في عام 2017م.

التحديات والخطط المستقبلية لتحقيق أجندة 2030

التحديات:

بالرغم من وجود اهتمام كبير فى السلطنة لدعم وتحفيز المشاركة الفعالة للمرأة في تنمية وتطوير المجتمع، إلا أن نسبة مشاركتها في الحياة السياسية ما زالت بحاجة إلى مزيد من الدعم.

كذلك يعد نقص الوعي القانوني لدى المرأة بالحقوق المكفولة لها في القوانين والتشريعات الوطنية من التحديات التي وضعت السلطنة العديد من التدابير لتعزيز هذا الوعي لدى النساء، كما أن مشاركة المرأة في سوق العمل تعد ضعفية وخاصة في القطاع الخاص لقلة وجود تسهيلات داعمة للتوفيق بين دورها تجاه العمل ودورها تجاه أفراد أبنائها وأفراد أسرتها، من ذلك ندرة توفر دور حضانة ومراكز رعاية نهارية للأطفال أبناء النساء العاملات بأماكن العمل.

الخطط المستقبلية:

الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنمية في سلطنة عمان، ومنها رؤية عُمان 2040 تتضمن محور تنمية دور المرأة وتمكينها، من خلال توفير البيئة الملائمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز مشاركتها في مواقع صنع القرار، وبناء وتطوير القدرات المؤسسية في تحليل النوع الاجتماعي.

أبرز المبادرات في سبيل تحقيق الهدف

1 -جمعيات المرأة العمانية:

لحداثة مفهوم المشاركة النسائية في سلطنة عمان بعد النهضة المباركة، التي كانت تنحصر في المشاركة التقليدية في بعض المسائل المرتبطة بالأسرة ، كان من الضروري إيجاد أشكال منظمة للمشاركة النسائية في العمل الاجتماعي والتطوعي ومن هنا جاءت فكرة إنشاء جمعيات المرأة العمانية على مستوى محافظات السلطنة بهدف تنمية المجتمع، وشهدت السلطنة توسعاً كمياً وتطوراً نوعياً في الخدمات الرعائية والتأهيلية والاجتماعية تحقيقاً للتنمية المستدامة، وحظت الجمعيات والمؤسسات الأهلية باهتمام ودعم من قبل السلطنة، وعلى وجه الخصوص الجمعيات التي تُعنى بالمرأة العُمانية، حيث بدأت هذه الجمعيات بالاستفادة من المدارس للقيام بأنشطتها، والتي بدأت بدورات لمحو الأمية بين النساء العُمانيات إلى أن أصبح لهذه الجمعيات مقار ثابتة ودعم مالي سنوي من الحكومة، حيث تقدم وزارة التنمية الاجتماعية دعماً للجمعيات الأهلية من الناحية المالية، والتقنية وتطوير القدرات.

شكل صدور النظام الأساسي للدولة عام 1996، والذي يُعدُّ المصدر الرئيس لكافة التشريعات في السلطنة، حيث نصت المادة 33 منه على حرية تكوين الجمعيات الأهلية؛ وتدل هذه المادة على أن حق تكوين الجمعيات هو حق دستوري للجميع.

كما نظم قانون الجمعيات الأهلية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2000/14، ونظام تأسيس الجمعيات الأهلية الصادر بالقرار الوزاري رقم 2000/150 م عملية إشهار والإشراف على عمل الجمعيات. من الناحية الرسمية كانت بداية مؤسسات المجتمع المدني في السلطنة منذ مطلع السبعينات هي جمعيات المرأة التي تأسست في العام 1972 من خلال تأسيس جمعية المرأة العُمانية بمسقط.

دور المرأة العمانية في الجمعيات النسائية من أشهر وأعمق قصص نجاحات المرأة العمانية الحديثة. فهذه المؤسسات تُعد بداية لكثير من الشخصيات النسائية التي حصلت على مواقع متقدمة في صدارة القطاع العام والخاص. وتلعب المتطوعات دورا كبيرا في مجال تمكين المرأة من خلال المشاركة في مجالات التدريب المختلفة لتسهيل حصول المرأة على فرص العمل، فضلاً عن القيام بالتثقيف والتوعية لزيادة الوعي لدى المرأة والمجتمع من خلال تنفيذ العديد من البرامج الصحية والثقافية والاجتماعية وتمكين الذات.

وتعد جمعيات المرأة العمانية من مؤسسات المجتمع المدني ذات طابع تطوعي وإدارة مستقلة تدار من قبل المجتمع المدني تعمل على تمكين المرأة ورفع قدراتها ومهاراتها في مختلف الجوانب، وإتاحة الفرصة لها لتبادل المعلومات والحصول عليها خاصة في المواضيع ذات الصلة بها، وهذه المؤسسات منتشرة في جميع محافظات وولايات السلطنة، وقد ارتفع عدد هذه الجمعيات من (56) جمعية في عام 2012م إلى (65) جمعية حتى نهاية عام 2018م.

وساهمت جمعيات المرأة العمانية في زيادة وعي المرأة للمشاركة في الانتخابات البرلمانية والبلدية، ووصول المرأة إلى مراكز صنع القرار.

أبرز المبادرات في سبيل تحقيق الهدف

2 -مراكز المجتمع المعرفية للمرأة:

يأتي المشروع انطلاقا من التوجيهات السامية لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم عندما أمر بانعقاد ندوة المرأة العمانية، وأكد على اهمية الدور الذي تقوم به المرأة في البناء الحضاري والمساهمة في التنمية المستدامة.

وفي سياق هذا النهج السامي ارتأت هيئة تقنية المعلومات التعاون مع مختلف المؤسسات المعنية ذات العلاقة لإنشاء وإيجاد مراكز مجتمع معرفية للمرأة في مختلف محافظات السلطنة والتي تهدف من خلالها الى تدريب المرأة في مجال تقنية المعلومات لتمكينها من المشاركة الفاعلة في مجتمع عمان الرقمي. وتعد هذه المراكز إحدى أهم المحاور التي ارتكز عليها برنامج تدريب المجتمع في مجال تقنية المعلومات والذي يسهم في تطوير وتنمية مهارات وقدرات المواطنين في مجال التعامل الرقمي والتفاعل مع الخدمات الحكومية الالكترونية، وإتاحة الفرص للوصول إلى آفاق واسعة في مجال تقنية المعلومات.

حيث يأتي هذا التوجه ضمن الجهود التي تبذلها الهيئة بالشراكة مع مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية لتدريب المجتمع بكافة شرائحه في مجال تقنية المعلومات والذي يعمل بدوره على إتاحة الفرص التدريبية وللتعرف على تقنية المعلومات وتمكين الأفراد من التعرف والتعامل مع الحاسب الآلي واستخدام الشبكة العالمية للمعلومات بالإضافة إلى استخدام أو الاستفادة من الخدمات الحكومية الالكترونية.

توفر مراكز المجتمع المعرفية خدمات الإنترنت التي تتيح للمرأة إمكانية الولوج إلى شبكة الإنترنت، والوصول لبعض البرامج التعليمية والاستفادة من برامج التدريب المستمرة، والتي تم إعدادها لتناسب مع مختلف المستويات والفئات العمرية. بهدف محو الأمية الرقمية؛ نفذت الهيئة عددا من البرامج التدريبية نالت المرأة نصيبا من هذه الفرص التدريبية إذ شكلت ما نسبته 70% من هذه الفرص.

كما تم توفير أكثر من 6200 فرصة تدريبية تخصصية في مختلف مجالات تقنية المعلومات منها برامج مخصصة للأطفال وربات المنازل إلى جانب حلقات العمل المتخصصة بأمن المعلومات والتوعية بالمواطنة الرقمية.

وبلغت عدد مراكز المجتمع المعرفي 20 مركزا توزعت على عدد من محافظات وولايات السلطنة منها 10 مراكز مخصصة للمرأة.

3 -العمل التطوعي: مبادرة فردية للفاضلة زهرة العوفية:

يعتبر التعليم مسئولية جماعية تشارك بها مؤسسات المجتمع بجانب الحكومة، بالإضافة أن العمل التطوعي أحد ركائز المجتمع العماني للتكافل الاجتماعي تشارك فيه مؤسسات المجتمع المدني والافراد والحكومة والقطاع الخاص لبناء مجتمع متكامل ومتعاون من أجل تعزيز وتنمية المجتمعات الريفية والقروية التي تحتاج لمزيد من الجهد في سبيل النهوض بها. وجاءت جائزة السلطان قابوس للعمل التطوعي تشجيعا للمؤسسات والافراد للمساهمة الجادة في هذا الشأن.

زهرة العوفية وهي ربة منزل بعد ما كبر ابناءها وجدت نفسها لديها الكثير من الوقت الذي يمكن ان تستثمره في العطاء وخدمة مجتمعها حيث أدركت حاجة مجتمعها الجبلي للمساعدة في التعليم والنهوض بالأمهات والفتيات واطفالهم خاصة الكتابة والقراءة. فبادرت بتعليم الأطفال القريبين لبيتها علوم القرآن والكتابة والقراءة لعدد 20 طفل، وكانت تتكفل بهم عن طريق استقطاع جزء من مصاريف بيتها لذلك، ومع بزيادة أعداد المستفيدين كان لابد أن تقوم زهرة للبحث عن مكان أخر غير بيتها لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الأطفال، كما أنها احتاجت الى مساعدة لمتابعة الأطفال وكذلك امهاتهم الاتي اردن الانخراط مع الأبناء في التعلم ولكن من أين لها بالمبالغ المالية لفتح مدرسة وكذلك دفع رواتب للفتيات الاتي يساعدنها في ذلك، فكرت زهرة بعمل مشروع إعداد وجبات طعام عمانية وبيعها لطلبة ومدرسي المدارس الحكومية المجاورة واستثمار هذه المبالغ في فتح مدارس لتعليم علوم القرآن والكتابة والقراءة، وكذلك دفع رواتب الفتيات، استمرت زهرة في هذا العمل وهي توازن بين إعداد الوجبات وبيعها وبين تعليم الأطفال وامهاتهم، حتى استطاعت بعون الله أن تفتح لها مدرسة ثم أخرى وهكذا حتى استطاعت أن تفتتح عدد 22 مدرسة في 22 قرية جبلية. واستحقت بجدارة جائزة السلطان قابوس للعمل التطوعي.

أن العمل التطوعي يستثمر جهود مؤسسات المجتمع المدني كشريك أساسي للمساهمة في التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة في المناطق القروية والجبلية.

06

المياه النظيفة والنظافة الصحية

الرسائل الرئيسية:

الهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

- موارد المياه في السلطنة تحظى باهتمام كبير، حيث يستفيد (98.7%) من السكان من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة.
- خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية تغطي أكثر من 98% من السكان بالمدن و97% في المناطق الريفية، وذلك حتى عام 2018م.
- إدارة المياه وزيادة كفاءة استخداماتها أحد الأولويات الوطنية في "رؤية عُمان 2040"، كما تسعى السلطنة من خلال (الاستراتيجية الوطنية لاستغلال مياه الصرف الصحي المعالجة ثلاثياً 2040) إلى التوسع في إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي وتمديد خطوط شبكات الصرف الصحي بتكلفة مالية تصل إلى (7 مليارات دولار، بمعدل 381 مليون دولار في العام).
- السلطنة انضمت إلى "اتفاقية رامسار" في عام 2012م، حيث تسعى من خلال آليات تطبيق هذه الاتفاقية إلى تعزيز تطبيق أفضل الممارسات في مجال الحفاظ على الأراضي الرطبة، والاستخدام الرشيد، ومنع أو التقليل من تدهور الأراضي الرطبة، وإعادة الأراضي الرطبة المتدهورة إلى وضعها الطبيعي، وتطبيق وسائل فعالة ومستدامة لزيادة تخزين المياه الجوفية والسطحية، وتنفيذ برامج لتحسين نوعية المياه والحفاظ على الزراعة وصيد الأسماك وحماية التنوع الأحيائي.

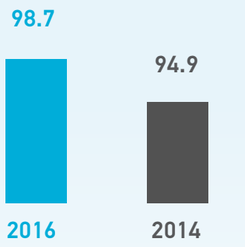

نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة بين عامي 2014 - 2016

المياه النظيفة والنظافة الصحية

سلطنة عُمان على طريق تحقيق غايات الهدف

حظيت موارد المياه في السلطنة باهتمام كبير منذ بداية النهضة الحديثة في مطلع السبعينيات، وذلك نظراً لاعتماد البلاد على المياه الجوفية والأمطار بشكل أساسي نتيجة للموقع الجغرافي والطبيعة المناخية. وقد حققت السلطنة تقدماً ملحوظاً في هذا المضمار، حيث يستفيد (98.7%) من السكان من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة في عام 2016م. وتمثل مياه التحلية أكثر من (86%) من إجمالي احتياجات مياه الشرب. وتعتبر المياه المحلاة أحد الخيارات الاستراتيجية لتغطية احتياجات مياه الشرب، حيث زاد انتاج مياه التحلية من (196 مليون م3) في عام 2011م ليصل إلى (311 مليون م3) بنهاية عام 2018م، وتصل مساهمة المصادر الأخرى لمياه الشرب كالآبار الى ما يقارب (14%).

تسعى السلطنة بحلول عام 2030م إلى تحقيق ضمان توفر المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام

وتغطي خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية أكثر من 98% من السكان بالمناطق الحضرية و97% في المناطق القروية. وحتى عام 2018م تم إنشاء عدد (68) محطة معالجة لمياه الصرف الصحي تنتج قرابة (94 مليون م3/سنوياً) من المياه المعالجة ثلاثياً، يتم استغلال نحو (61%) من هذه الكمية في مجالات الزراعة والتشجير التجميلي والتبريد وحقن الخزانات الجوفية الساحلية. وتسعى السلطنة من خلال (الاستراتيجية الوطنية لاستغلال مياه الصرف الصحي المعالجة ثلاثياً 2040) إلى التوسع في إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي وتمديد خطوط شبكات الصرف الصحي بتكلفة مالية تصل إلى (7 مليارات دولار، بمعدل 381 مليون دولار في العام).

ومنذ عام 2014م يتم تجميع مياه الصرف الصحي ومعالجتها، وهو ما يساهم بشكل كبير في تقليل تلوث المياه الجوفية، وزيادة مستوى إعادة التدوير وإعادة الاستخدام كمصدر مياه متاحٍ غير تقليدي، قد يصل إلى أكثر من مليون متر مكعب/يومياً، يمكن الاستفادة منه في معالجة شح المياه بحلول عام 2040م. وتمثل برامج مراقبة جودة المياه أحد الركائز الأساسية لتقييم وإدارة الموارد المائية، حيث قطعت السلطنة شوطاً كبيراً في هذا المجال. فقد قامت بتنفيذ برامج مراقبة للأحواض المائية بنسبة (75%) من خلال قياس نقاط المراقبة بصفة دورية وحفظها في قاعدة بيانات أساسية.

وفي ظل الضغط المائي الراهن، والذي يقدر بنحو (128%)؛ تسعى السلطنة بحلول عام 2030م إلى تحقيق ضمان توفر المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام، من خلال إيجاد التوازن بين العرض والطلب، والتوسع في استخدام المياه غير التقليدية (مياه الصرف الصحي المعالجة)، والتي يتم استخدامها حالياً في تغذية بعض الخزانات الجوفية الساحلية. كما تسعى السلطنة من خلال تنفيذ سياسات إدارة الطلب على المياه، وتغيير التركيبة المحصولية ونظم الري التقليدية، إلى زيادة كفاءة استخدام المياه الراهنة، والتي تقدر بنحو (47 دولار/م3) في عام 2018م، مع التركيز على قطاع الزراعة الذي يمثل المستهلك الأكبر للمياه، بنسبة تصل إلى (83%) من إجمالي الاستخدامات.

واستناداً إلى الاستبيان الذي أجرته الأمم المتحدة بشأن تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، فقد عكس المؤشر الحالة الراهنة للسلطنة بمقدار (38%)، حيث قطعت السلطنة شوطاً كبيراً فيما يتعلق بتمكين البيئة المؤسساتية والسياسات الوطنية والتشريعات واللوائح ونظم المراقبة الوطنية والتمويل. وقد قامت السلطنة بالانضمام إلى "اتفاقية رامسار" في عام 2012م، حيث تسعى من خلال آليات تطبيق هذه الاتفاقية إلى وضع رؤية مشتركة بين جميع الجهات الحكومية والمجتمع المدني للحفاظ على الأراضي الرطبة وإدارتها ، والعمل على تعزيز تطبيق أفضل الممارسات في مجال الحفاظ على الأراضي الرطبة، والاستخدام الرشيد، ومنع أو التقليل من تدهور الأراضي الرطبة، وإعادة الأراضي الرطبة المتدهورة إلى وضعها الطبيعي، وتطبيق وسائل فعالة ومستدامة لزيادة تخزين المياه الجوفية والسطحية ، وتنفيذ برامج لتحسين نوعية المياه، والحفاظ على الزراعة وصيد الأسماك وحماية التنوع الأحيائي.

كما قامت السلطنة بتنفيذ برامج محددة بشأن الاتصال والتثقيف والتوعية العامة لتحقيق مشاركة الفئات الرئيسية من أصحاب المصلحة، واعتماد الأدوات الإستراتيجية والتشغيلية من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية (رامسار) من خلال الإجراءات المتخذة على الصعيدين المحلي والوطني، فضلا عن التعاون الدولي المستمر في هذا المجال.

التحديات والخطط المستقبلية لتحقيق أجندة 2030

التحديات:

- **يواجه قطاع المياه العديد من التحديات التي من أبرزها محدودية الموارد المائية الطبيعية، بحكم موقع السلطنة ضمن حزام البلدان الجافة وشبه الجافة، واعتمادها على الأمطار السنوية لتغذية الموارد المائية المحدودة، وهو ما يمثل تحدي في تحقيق التوازن بين الاستخدامات المائية والموارد المتجددة، والمحافظة على موارد المياه من الاستنزاف والتلوث، بالإضافة إلى ظاهرة الملوحة، وتدهور نوعية المياه الجوفية بالأجزاء الساحلية (ساحلي الباطنة وصلالة).**

الخطط المستقبلية:

لمواجهه تلك التحديات اعتمدت السلطنة **إدارة المياه وزيادة كفاءة استخداماتها كأحد الأولويات الوطنية في استراتيجية "رؤية عُمان 2040"** لتحقيق الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

وبحسب الخطة الرئيسية لقطاع المياه 2040، فأن الهيئة العامة للمياه تعمل وبالتنسيق مع الشركة العُمانية لشراء الطاقة للمضي قدماً في تنفيذ مشاريع تحلية المياه عن طريق وضع الخطط الرامية للتوسع في محطات تحلية المياه القائمة، وإنشاء محطات تحلية جديدة، من خلال إشراك القطاع الخاص في الاستثمار، لتغطية الطلب المتزايد على المياه، حيث تعد مشاريع محطات تحلية مياه البحر من المشاريع الكبيرة والتي تساهم بشكل كبير في تعزيز الأمن المائي للسلطنة.

وتهدف السلطنة إلى تطوير أنظمتها وأنشطتها المختلفة، ورفع اعتمادية إمدادات المياه، وزيادة الكفاءة التشغيلية، والارتقاء أكثر بالخدمات، وتطبيق استراتيجيات لتطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية، وخدمات المشتركين، والصحة والسلامة والبيئة، وتقنية المعلومات، وجودة المياه، وإدارة المشاريع. كذلك تم إعداد **استراتيجية للمياه المفقودة**، مما ساهم في خفض نسبة الفاقد من (43.4% في عام 2010م إلى 23% في عام 2018م)، كما تم إعداد استراتيجية وخطط للطوارئ بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى بالدولة.

ومن المأمول أن يصل إجمالي المياه المعالجة المستغلة في عام 2030م إلى نحو (244 مليون م3)، وفي عام 2040م نحو (338 مليون م3)، كما تشمل **الاستراتيجية الوطنية لاستغلال مياه الصرف الصحي** الآليات والبرامج المتعلقة بالاستفادة من هذا المورد المتجدد في تغذية الخزانات الجوفية والاستخدامات الصناعية والزراعية بهدف رفع كفاءة استخدام المياه بالسلطنة.

أبرز المبادرات في سبيل تحقيق الهدف

1 -مشروع سد وادي ضيقة:

رغم الجهود المبذولة تعاني السلطنة كبقية البلدان التي تقع ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة من شح في الموارد المائية خاصة خلال سنوات الجفاف، ويأتي مشروع سد وادي الضيقة الذي من شانه أن يخفف من شح المياه وتوفر الحماية لأكبر عدد ممكن من القرى والمدن من مخاطر مياه الفيضانات ما من شأنه أن يوفر الاستدامة في توفير كميات هامة من المياه وكذلك التشجيع على الاستثمار في مشاريع تنموية غير مهددة بالأنواء المناخية الاستثنائية وفي هذا الإطار تم تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع سد وادي ضيقة.

المستفيدون من هذا المشروع هم السكان المقيمين أسفل موقع السد في قرى دغمر وحيل الغاف بالإضافة إلى المشاريع التنموية المستفيدة من المياه التي سيتم توفيرها بالسد (35 مليون متر مكعب) في كل من القطاع الزراعي، والسياحي وإمدادات مياه الشرب بمحافظة مسقط.

منذ إنشائه مكن السد من تزويد افلاج قرية المزارع بمياه الري بصفة مستمرة كما ساهم في تغذية المخزون الجوفي للمناطق الواقعة

أسفل السد كلما كانت الحاجة لذلك، كما أصبح سد وادي ضيقة متنفسا سياحيا يستقطب مئات الالاف من الزوار سنويا حيث بلغ عدد زوار السد خلال العام 2017م حوالي (150578) زائر أي بمعدل حوالي (12548) زائر شهريا.

إن استغلال مياه السد في أغراض الزراعة والسياحة والإمدادات العامة ويعد تعزيزاً للموارد المائية التقليدية المحدودة، حيث سيساهم في تطوير الزراعة بولاية قريات نظرا لتوفر المياه بصفة مستدامة وبنوعية جيدة وبأقل التكاليف مما سيرفع العائد الاقتصادي الزراعي وبالتالي المساهمة في تنمية القطاع بالسلطنة، كما أن تطوير الزراعة من شانه أن يساعد على تنويع المنتوجات الزراعية وخلق جيل جديد من المزارعين يستخدم التقنيات الحديثة للري وتصبح الزراعة مورد رزق مستقر ومربح. بالإضافة الى التقليل من تأثير فترات الجفاف.

كما ستوفر مياه السد احتياجات مياه الشرب (حيث أن مياه التحلية باهظة التكاليف) والاستخدامات المنزلية بكميات كافية ونوعية جيدة لبعض ولايات مسقط وقراها بصفة مستدامة ومضمونة الجودة مما يساعد على مواجهة زيادة الطلب المتنامي على المياه الصالحة للشرب نتيجة النمو السكاني المضطرد وتحسين الظروف المعيشية والقضاء على الأمراض التي لها علاقة بنوعية المياه بالإضافة الى تقليل الضغط على محطات التحلية والخزانات الجوفية الساحلية مما سيقلل من مشكلة تداخل مياه البحر التي تهدد مزارع الشريط الساحلي.

كذلك سيساعد السد في الحد من مخاطر الفيضانات ويساهم في المحافظة على ممتلكات المواطنين والبنية الأساسية القائمة ويشجع على الاستثمار في المنطقة من خلال تنفيذ مشاريع سكنية وصناعية تنموية في المناطق الواقعة أسفل السد.

2 -مشروع الاستمطار الصناعي:

يعتبر الاستمطار الصناعي إحدى التقنيات المستدامة التي توفر المياه العذبة تحت ظروف جغرافية ومناخية معينة، وكون السلطنة إحدى الدول المهتمة بتنمية الموارد المائية والامن المائي لحل مشكلة الجفاف وشح المياه فقد باشرت خلال الأعوام الخمس الماضية تنفيذ مشروع الاستمطار باستخدام تقنية البواعث الأيونية والتي تعد الفريدة من نوعها على مستوى دول منطقة الخليج العربية، حيث قام فريق المشروع بتركيب عدد 12محطة للاستمطار بها بواعث ايونية على قمم سلاسل جبال الحجر الغربي والشرقي ومحافظة ظفار، إضافة لتركيب عدد 221 جهاز لقياس كمية الأمطار بمختلف مناطق التأثير الأيوني.

تقنية الباعث الأيوني تستند على استخدام خاصية التأين لتعزيز كمية الأمطار، وذلك عن طريق التحام الأيونات ذات الشحنات السالبة المنبعثة من أجهزة البواعث الأيونية والمحمولة بواسطة التيارات الهوائية الصاعدة إلى مواقع تكّون السحب الركامية المتوسطة بذرات الغبار والرطوبة العالقة بالهواء.

عملية انشاء المحطات وتنصيب البواعث الأيونية على قمم الجبال أكتنفها العديد من الصعوبات عدم تهيئة البنية الأساسية بمواقع تلك المحطات حيث تتصف مواقع المحطات بوعورة التضاريس الجبلية والتي تطلبت ضرورة الاستعانة بالمروحيات لعمليات المسح الميداني، ومن ثم لنقل المعدات والأجهزة للمواقع التي تم اختيارها، وفي الحالات التي يتعذر توفرها كان الفريق الفني يواصل المسيرة العملية سيراً على الأقدام لا سيما في فترات الصيانة الدورية للأنظمة ، أضف لذلك قراءة وصيانة أجهزة قياس كميات الأمطار الموزعة بمختلف مناطق التأثير والتي تتطلب أخذ بيانات عدد 221 جهاز شهرياً.

النتائج النهائية للمشروع على مدار الخمس أعوام الماضية تم تقييمها بواسطة جامعة والج جونج الأسترالية واستندت على بيانات كميات الأمطار في مناطق التأثير، وبيانات البالون الجوي الصباحي والمسائي من الهيئة العامة للطيران المدني ومحطات الرصد الجوي للمشروع، وقد اشارت تلك التقييمات إلى أن متوسط معدل التعزيز في كمية الأمطار بلغ (18.8%) وبدقة تصل إلى أكثر من (99.99%).

07

طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

الرسائل الرئيسية:

الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

- السلطنة تعمل على وضع الاستراتيجيات والخطط الطموحة لبحث وإيجاد مصادر بديلة للطاقة، مع عدم المساس بتأمين توفر الطاقة لجميع القاطنين ومختلف أوجه الحياة والاقتصاد من مؤسسات ومصانع وغير ذلك.
- الاستراتيجية الوطنية للطاقة تحدد خارطة طريق واضحة للتعامل مع التحديات، بما ينسجم مع غايات الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعو إلى التوسع السريع والمنخفض التكلفة لاستخدام الطاقة المتجددة ورفع كفاءتها في المستقبل، مع العمل على مواكبة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.
- السلطنة تضع الخطط اللازمة لاستبدال (50%) من كمية الغاز المستخدم لإنتاج البخار في صناعات النفط بأنظمة الطاقة الشمسية المركزة المطورة محلياً، وتقديم الدعم في المراحل الأولية، وذلك بنهاية عام 2025م.

نسبة السكان الذي يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين عام 2014

طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

سلطنة عُمان على طريق تحقيق غايات الهدف

في ظل توجه السلطنة للتقليل من الاعتماد على النفط والغاز كمصدر الطاقة الرئيس، كما كان الحال عبر العقود الخمسة الماضية، ومع تزايد النمو السكاني والاقتصادي، عملت السلطنة على وضع الاستراتيجيات والخطط الطموحة لبحث وإيجاد مصادر بديلة للطاقة، مع عدم المساس بتأمين توفر الطاقة لجميع القاطنين، ومختلف أوجه الحياة والانشطة الاقتصاديه، من مؤسسات ومصانع وغير ذلك.

وخرجت الاستراتيجية الوطنية للطاقة بعدد من القرارات ذات العلاقة بالطاقة المتجددة، والمنسجمة مع غايات الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعو إلى التوسع السريع والمنخفض التكلفة لاستخدام الطاقة المتجددة ورفع كفاءتها في المستقبل، مع العمل على مواكبة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة وعليه فقد تم وضع الخطط اللازمة لاستبدال نسبة (50%) من الغاز المستخدم لإنتاج البخار في صناعات النفط بأنظمة الطاقة الشمسية المركزة المطورة محلياً، وتقديم الدعم في المراحل الأولية، وذلك بنهاية عام 2025م.

جميع السكان في السلطنة يستفيدون من خدمات الكهرباء

بلغت نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء في سلطنة عمان في عام 2017م (100%)، وبلغت نسبة السكان الذين يعتمدون أساساً على الوقود النظيف (98.9%) في عام 2014م، بينما بلغت نسبة السكان الذين يعتمدون أساساً على التكنولوجيا النظيفة (99.3%) في ذات العام. وقدر إنتاج سلطنة عمان من الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء بنحو (8ميجاوات) بنهاية عام 2018م.

%100
المستفيدين من خدمات الكهرباء 2017م

%98.9
يعتمدون أساساً على الوقود النظيف 2014م

%99.3
يعتمدون أساساً على التكنولوجيا النظيفة

التحديات والخطط المستقبلية لتحقيق أجندة 2030

التحديات:

يواجه قطاع الطاقة جملة من التحديات ويأتي في مقدمتها استدامة الدعم الحكومي، ومدى توفر الغاز على المدى البعيد، وزيادة الطلب على الطاقة بسبب النمو في مجال التصنيع، والزيادة السكانية والعمرانية عاما تلو الآخر. أما في مجال الطاقة المتجددة فتأتي التكاليف الباهظة لهذه التقنية الوليدة وما تتطلبه من خبرات ومهارات يستغرق اكتسابها وقتاً ليس بالقصير.

الخطط المستقبلية:

حددت الاستراتيجية الوطنية للطاقة خارطة طريق واضحة للتعامل مع تلك التحديات، بما ينسجم مع غايات الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعو إلى التوسع السريع والمنخفض التكلفة لاستخدام الطاقة المتجددة ورفع كفاءتها في المستقبل، مع العمل على مواكبة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

أبرز المبادرات في سبيل تحقيق الهدف

مشروع "مرآة" والطاقة المتجددة:

يعمل مشروع "مرآة" في حقل أمل لتوليد البخار بالطاقة الشمسية في منطقة مرمول بمحافظة ظفار على تسخير أشعة الشمس لتوليد البخار الذي يُستخدم بدوره في الأساليب الحرارية لاستخلاص النفط الثقيل من الحقل؛ ويُعتبر هذا المشروع هو أكبر مشروع للطاقة الشمسية على مستوى العالم، وبإنتاج يبلغ 1021 ميجا واط من الطاقة الحرارية عند الذروة، وهي تكفي لتوليد 6000طن من البخار يومياً، ويوفر المشروع 5.6 تريليون وحدة حرارية بريطانية من الغاز الطبيعي المسال كل عام.

كما حققت شركة تنمية نفط عُمان بسلطنة عمان سجلاً عالميا في موسوعة "جينيس" لتركيب أكبر عدد من العاكسات الضوئية التي تعمل بالطاقة الشمسية على طريق.

فقد ركبت الشركة 43550 وحدة من "عين القط" على امتداد طريق بطول 650 كيلومتر من هيماء إلى صلالة.

وكان الرقم القياسي السابق سجل في اليابان بمسافة 220 كيلومتر.

08

العمل اللائق ونمو الاقتصاد

الرسائل الرئيسية:

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

- توجه الاقتصاد العماني نحو بناء قاعدة متينة مبنية على أساس التنويع القائم على المعرفة والابتكار، ويستند إلى تعزيز الترابطات الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية، بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، وتنويع الشركاء التجاريين، وتعميق الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛ هدف استراتيجي لكافة خطط واستراتيجيات التنمية في السلطنة، وقد انعكس ذلك في عدة توجهات وأهداف في استراتيجية رؤية عمان 2040.
- منظومة تشريعية تكفل حقوق العمال مهما اختلف جنسهم وجنسياتهم، بما يتفق مع معايير العمل الدولية، وتبذل السلطنة جهوداً كبيرة وجادة في محاربة جريمة الاتجار بالبشر بكل أنواعها.
- توفير فرص عمل لائقة للجميع، وذلك بتأهيل القوى العاملة العُمانية للعمل في القطاع الخاص، بحيث ترتفع حصة القوى العاملة العُمانية من إجمالي الوظائف المستحدثة في هذا القطاع إلى 42% في عام 2040م بدلاً من 11.6% في عام 2016م.

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2010 (مليار ريال عماني)

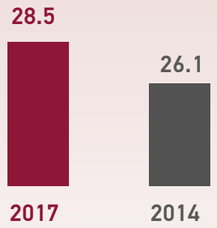

سلطنة عُمان على طريق تحقيق غايات الهدف

إن تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع هو هدف استراتيجي لكافة خطط واستراتيجيات التنمية في السلطنة منذ السبعينيات، وخاصةً بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام 2015م. فقد استهدفت خطة التنمية الخمسية التاسعة (2016 - 2020) تحقيق معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لا يقل عن (3%) خلال فترة الخطة، وبما ينعكس إيجاباً على المستوى المعيشي للمواطن، وعلى خلق فرص عمل منتجة ولائقة، ومن ثم المحافظة على مستوى الدخل الحقيقي للمواطن العماني.

وقد انعكس هذا الهدف والغايات العشرة التي يشملها في المستهدفات الرئيسية لخطة التنمية الخمسية التاسعة، وذلك على النحو التالي:

- الحفاظ على معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي بنحو متوسط 3% خلال فترة الخطة، وذلك للحفاظ على مستوى معيشة المواطنين.
- اختيار التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للخطة، وذلك من خلال تقليل الاعتماد على النفط، وتنمية القطاعات الخمسة الواعدة (الصناعة، النقل والخدمات اللوجستية، السياحة، الثروة السمكية، التعدين) بحيث تنخفض مساهمة القطاعات النفطية من 40.5 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016م إلى 35.6% بنهاية الخطة في عام 2020م.
- توفير فرص عمل منتجة ومجزية للمواطنين، خاصة الشباب، وذلك بتأهيل قوة العمل الوطنية للعمل في القطاع الخاص، بعيداً عن التشغيل في الحكومة. وتستهدف الخطة زيادة نسبة المواطنين العاملين في القطاع الخاص عن النسبة الحالية التي تقدر بحوالي 12%، وسيتم ذلك عن طريق التدريب وتغيير المسار التعليمي، بحيث تتواءم مخرجات التعليم والتدريب مع هيكل الطلب المتوقع وخاصة في القطاعات الواعدة والمشاريع الكبرى.

انبثق من خطة التنمية الخمسية التاسعة (2016 - 2020) **البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي** " تنفيذ" الذي يهدف إلى المساهمة في تحقيق رؤية السلطنة نحو التنويع الاقتصادي، والدفع بالنمو في ظل الظروف المحيطة بأسواق النفط العالمية، التي تفرض ضرورة التحول من اقتصاد يعتمد على سلعة واحدة (النفط) إلى تنمية قطاعات أخرى، لتحفيز

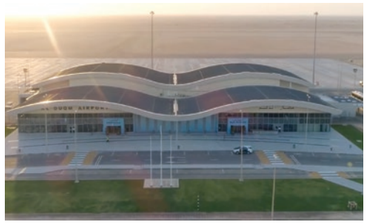

عجلة التنمية الشاملة. وتستهدف سياسة التنويع الاقتصادي التركيز على قطاعات واعدة تتمتع فيها السلطنة بميزة نسبية واضحة، مما يتطلب الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة، والموقع الاستراتيجي المتميز للسلطنة، وتعزيز اقتصاد مستدام ومتنوع، من خلال مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات. وقد تم تحديد خمسة قطاعات واعدة ذات قيمة مضافة، وهي: الصناعات التحويلية، والنقل والخدمات اللوجستية، والسياحة، والثروة السمكية والتعدين. وقطعت السلطنة شوطا كبيرا في التنويع الاقتصادي، فتراجع نصيب الأنشطة النفطيةمن 66.7% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2000م إلى 40.8% في عام 2017م.

مايزيد عن 35 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة بنهاية 2018م

وتلعب ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا متزايدا عبر إسهامها في خلق فرص عمل، وإضافة قيمة للاقتصاد المحلي، والإسهام في الناتج المحلي الإجمالي. وقد تمت ترجمة الاهتمام بهذا الدور المهم عبر إصدار التوجيهات السامية والمراسيم السلطانية والقرارات ذات الصلة منذ العام 1970م، التي تقضي بتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنمية هذه المؤسسات.

في عام 2013م، صدر المرسوم السلطاني بإنشاء الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تمكين هذه المؤسسات وتعزيز دورها، لتكون ركيزة أساسية في خلق وتوليد فرص العمل، وتحقيق قيمة مضافة، وذلك من خلال عمل الهيئة على تقديم دعم فني فعال ومتكامل لهذه المؤسسات لتنميتها، بجانب خلق بيئة إبداعية محفزة لريادة الأعمال، وغرس ريادة الأعمال كثقافة عامة بين المواطنين، لاسيما الشباب.

وقد أدت تلك الجهود إلى نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتصل إلى ما يزيد عن خمس وثلاثين ألف مؤسسة مسجلة رسمياً في الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنهاية

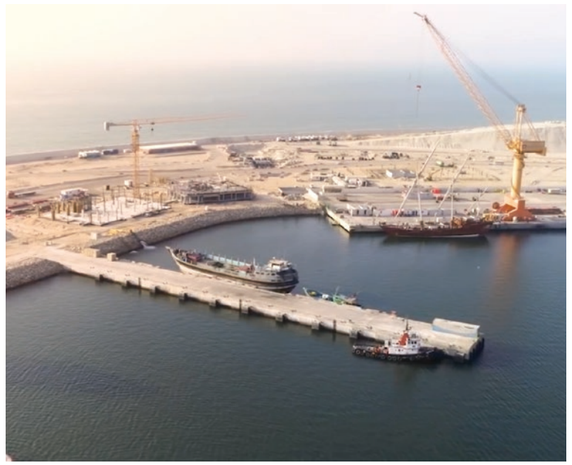

سلطنة عُمان على طريق تحقيق غايات الهدف

العام 2018م، مقارنة بنحو ثلاثة آلاف مؤسسة مسجلة فقط في العام 2014م. وتسعى حكومة السلطنة لتعزيز إسهامات هذه المؤسسات، من خلال دعمها بأربع مراحل من الخدمات، تتناسب مع دورة حياتها، وهي:

- الخدمات ذات الصلة بغرس ثقافة ريادة الأعمال، كالبرامج التوعوية والتعليمية والتدريبية وما قبل الاحتضان والمسابقات ذات الصلة.
- الخدمات ذات الصلة بالتأسيس كالتسجيل والبرامج التدريبية المتخصصة والتمويلية.
- الخدمات ذات الصلة بالبرامج التسويقية والترويجية وتطوير الأعمال والاستثمار الجريء.
- الخدمات ذات الصلة بالتوسع والتصدير والاستثمار.
- ولتعزيز التكامل في تلك الخدمات، تقدم السلطنة ثمانية أنواع من الدعم لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
- مؤسسات وبرامج الاحتضان والتسريع ومساحات العمل المشتركة.
- مؤسسات وبرامج تمويلية.
- مؤسسات داعمة لنشر ثقافة ريادة الأعمال.
- برامج تطوير القيمة المحلية المضافة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعومة من الشركات الكبرى.
- مؤسسات وبرامج الابتكار والبحث والتطوير.
- مؤسسات تطوير المواهب والكفاءات في مجال ريادة الأعمال.
- برامج الجوائز وفعاليات ريادة الأعمال.
- المؤسسات الممكنة ذات الصلة بالتشريعات والقرارات الخاصة بتعزيز إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل والاقتصاد الوطني.

إلى جانب ذلك أولت السلطنة أهمية كبيرة لوضع منظومة تشريعية تكفل حقوق العمال مهما اختلف جنسهم وجنسياتهم، بما يتفق مع معايير العمل الدولية، حيث نص قانون العمل العماني وقراراته التنفيذية على أهم الحقوق الأساسية للعمال دون النظر لجنسياتهم، ومن أهمها:

- تشجيع العمال لتشكيل نقابات عمالية تهدف إلى رعاية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم، وتحسين حالتهم المادية والاجتماعية، وتمثيلهم في جميع الأمور المتعلقة بشؤونهم. حيث بلغ عدد النقابات حتى نهاية 2018م (261) نقابة عمالية و(5) اتحادات عمالية، واتحاد عام لعمال السلطنة.
- تعزيز الحوار بين العمال وأصحاب العمل، وعلى ذلك صدرت أحكام تشريعية لتنظيم المفاوضة الجماعية بهدف حسم النزاع العمالي الجماعي، أو تحسين شروط وظروف العمل، أو رفع الكفاءة الإنتاجية، وتنظيم الإضراب السلمي والإغلاق.
- تم إصدار لائحة تنظيمية خاصة بتدابير السلامة والصحة المهنية في المنشآت الخاضعة لقانون العمل العماني، وذلك من أجل ضمان وجود بيئة عمل آمنة وسالمة وصحية.
- تطوير منظومة تفتيش العمل، بحيث يعمل فيها عدد كافي من المفتشين المؤهلين لمراقبة تطبيق تشريعات العمل وكشف المخالفات واتخاذ اللازم في ذلك.

11% ارتفاع مؤشر القوى العاملة الوطنية (من الأشخاص ذوي الإعاقة) بمنشآت القطاع الخاص عام 2018م

تبذل السلطنة جهوداً كبيرة وجادة في محاربة جريمة الاتجار بالبشر بكل أنواعها، وذلك من خلال الانضمام إلى بعض الاتفاقيات، أو المصادقة على بعض البرتوكولات المعنية بهذا الجانب، وإصدار التشريعات الوطنية الفاعلة، ووضع الاجراءات والطرق الكفيلة بتطبيق تلك القوانين. ومن أهم الاتفاقيات التي صادقت عليها السلطنة في هذا الإطار: الاتفاقية رقم (105) لعام (1957م) بشأن إلغاء العمل الجبري؛ الاتفاقية رقم (29) لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمل الجبري أو الإلزامي؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (2002م). والتزاماً بتنفيذ تلك الاتفاقيات، أصدرت السلطنة في عام 2008م قانون مكافحة الإتجار بالبشر، وقامت بإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر.

ولزيادة حماية الطفل، ولضمان عدم تعرضه لانتهاكات واستغلال من قبل البعض، قامت حكومة السلطنة بالانضمام الى بعض الاتفاقيات وإصدار بعض القوانين، نذكر منها: اتفاقية حقوق الطفل 1996م، والاتفاقية رقم (182)، والتوصية رقم (190) بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الطفل.

كما صادقت السلطنة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تؤكد على ضرورة تمتع جميع الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة بمختلف أنواعها بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحق الحصول على فرص العمل المتاحة في مختلف قطاعات العمل المناسبة لهم، وقد بلغ عدد المعاقين المسجلين " بنظام شخص معاق" 34365 يمثل الذكور 22432 بنسبة (71.5%) والإناث 11933 بنسبة (28.5%) وفقا لبيانات عام 2018م.

وفي القطاع العام، أقر مجلس الخدمة المدنية في العام 2009م؛ ألا تقل نسبة المعاقين عن (1%) من الوظائف الشاغرة المعلن عنها، ويعاد تقييم الأمر خلال مدة (3) سنوات، وبعد ذلك رفعت النسبة إلى (2%)، كما يضمن القانون لأي شخص ذي إعاقة التنافس على أي وظيفة معلن عنها، ويتمتع من يتم تعيينه وفقاً لأحكام القانون بالمزايا والحقوق المقررة للمواطنين الآخرين. وتشير المعطيات إلى ارتفاع مؤشر القوى العاملة الوطنية (من الأشخاص ذوي الإعاقة) بمنشآت القطاع الخاص في نهاية عام 2018م بمعدل نمو بلغ (11%) منذ عام 2015م، حيث بلغ عددهم في عام 2018م (1697) عامل وعاملة.

كما تبنّت السلطنة العديد من أنظمة التدريب لتأهيل وتشغيل القوى العاملة الوطنية، والتي تهدف إلى تأهيل وتدريب الباحثين عن عمل غير المؤهلين مسبقاً لغرض إلحاقهم بالعمل بالقطاع الخاص.

وفي القطاع السياحي العماني الواعد باشرت السلطنة تفعيل محاور الاستراتيجية العمانية للسياحة 2040، والتي تهدف إلى زيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من 6% إلى 10% بحلول عام 2040م. وتتمثل تلك المحاور في: المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛ طرح تجربة سياحية استثنائية؛ جذب المزيد من السياح ذوي الإنفاق العالي؛ تنمية رأس المال البشري؛ تطوير نظم التنافسية؛ والحوكمة وإدارة النظم.

كما تولي عمان أهمية كبيرة لبناء وتطوير "مؤسسات مالية ممكنة وداعمة للحصول على أفضل الخدمات المصرفية"، بما يضمن تحقيق الشمول المالي وتمكين ذوي الدخل المحدود من الاستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتكاليف المقبولة، ويحافظ على حماية حقوق مستهلكي تلك الخدمات، ويشجعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف وتعتمد في غالب الأحيان أسعاراً غير مدروسة. ولا شك أن الخدمات المالية تؤدي دوراً هاماً في دفع عجلة التنمية من خلال تسهيل وتحفيز الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة وأنشطة الأعمال. ولذلك فإن اتساع دائرة المستفيدين من الخدمات المالية والمصرفية سيساهم في تمكين المجتمع ككل مالياً من خلال تعزيز الاستقلال المالي للأفراد وتشجيع الادخار، بالإضافة إلى دعم القطاع المصرفي والمؤسسات التي توفر الخدمات المالية وتعزيز مساهمتها في ازدهار الاقتصاد المحلي، إضافةً إلى مساهمتها في توفير فرص عمل.

وقد أولت السلطنة اهتماما كبيرا لبناء شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التكامل في الجهود وصناعة بيئة صحية لصناعة القرار، ومن بين الجهود البناءة لخدمة هذه الشراكة ما يلي:

- لجان الحوار الاجتماعي: وتضم ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومة -أصحاب الأعمال -العمال) بهدف النظر ودراسة المقترحات التي من شأنها المساهمة في تنظيم سوق العمل وتعزيز وتقوية علاقات العمل بين أطراف الإنتاج. وكذلك دراسة المستجدات في معايير العمل للاستفادة منها في تعزيز الحوار الاجتماعي بما يخدم علاقات العمل بين أطراف الإنتاج.
- اللجان القطاعية: يرأسها القطاع الخاص، وبعضوية الجهات الحكومية والخاصة المعنية، وتعنى بمعالجة المستجدات وتحديد احتياجات كل قطاع وفق خصوصيته، كما تعمل على إيجاد تنظيم مستدام يمثل كل قطاع، وذلك من خلال إنشاء الجمعيات المتخصصة التي تعنى بتنظيم القطاع داخليا ودراسة احتياجاته وفرص النمو المتوقعة.
- عضوية مجلس التعليم: الشراكة الفعالة مع الجهات الأخرى الحكومية أو الخاصة، المحلية والدولية، للتخطيط الاقتصادي لنمو قطاع التعليم، وتلبية احتياجاته الحالية والمستقبلية، وضمان التفاعل في وضع سياسات التعليم والتدريب من خلال الشراكة في عضوية مجلس التعليم المعني بوضع الإطار العام لاستراتيجيات التعليم المدرسي والتعليم العالي بمختلف أنماطه الأكاديمية والتقنية والمهنية.
- الشراكة في مجالس الأمناء للكليات: وتمثل فيها المؤسسات الجامعية التعليمية الخاصة 50%، بنسبة متعادلة مع القطاع الحكومي، وتعمل هذه الشراكة على توجيه سياسات وبرامج هذه المؤسسات لتلبي احتياجات القطاع الخاص، وتوفير مخرجات مؤهلة ذات مواصفات تتواءم ومتطلبات سوق العمل، علماً بأن هذا الأمر كان من بين المبادرات الأساسية لمخرجات برنامج التنويع الاقتصادي (تنفيذ).

التحديات والخطط المستقبلية لتحقيق أجندة 2030

التحديات:

من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني الاعتماد على النفط سواء في الإيرادات أو الصادرات مما جعله عرضه دائما للصدمات الخارجية الناتجة عن التذبذب في أسعار النفط في السوق العالمي، مما يتطلب إعادة النظر في سياسات التنويع الاقتصادي السابقة وتعديل مسارها، والانتقال من التركيز على القطاعات التقليدية (التشييد والخدمات) إلى الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الواعدة، هذا فضلا عن أن الجهود المبذولة لتأهيل القوى العاملة الوطنية مازال يواجها العديد من التحديات، ومن بينها:

- عدم المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة والاحتياجات الفعلية لسوق العمل.
- تفضيلات الباحثين عن عمل القطاع الحكومي عن العمل في القطاع الخاص.

الخطط المستقبلية:

يتجه الاقتصاد العماني إلى بناء قاعدة متينة مبنية على أساس التنويع القائم على المعرفة والابتكار، ويستند إلى تعزيز الترابطات الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، وتنويع الشركاء التجاريين، وتعميق الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. وذلك وفق رؤية عمان 2040 التي تهدف إلى:

- اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال، تنخفض فيه مساهمة القطاعات النفطية من 39% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017م إلى 7% بنهاية الرؤية في عام 2040م.
- صادرات وواردات متنوعة سلعيا وجغرافيا تزيد من القدرة على توظيف مكانة السلطنة الدولية وموقعها الجغرافي.
- توفير قيادة اقتصادية ديناميكية بكفاءات متجددة تعمل في إطار مؤسسي متكامل.
- توفير بيئة تنظيمية وتشريعات ذات حاكمية تتصف بالتجدد والمرونة ومواكبة المستجدات وضامنة لتكافؤ الفرص.
- ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 6% بالمتوسط خلال فترة الرؤية، وذلك للارتقاء بمستوى معيشة المواطن.
- توفير فرص عمل لائقة للجميع، وذلك بتأهيل القوى العاملة العُمانية للعمل في القطاع الخاص، بحيث ترتفع حصة القوى العاملة العُمانية من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص إلى 42% في العام 2040م بدلاً من 11.6% في العام 2016م.
- استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية.

أبرز المبادرات في سبيل تحقيق الهدف

1 - البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي "تنفيذ":

هو برنامج تنفيذي منبثق من خطة التنمية الخمسية التاسعة 2016 - 2020م، يهدف إلى المساهمة في تحقيق رؤية السلطنة نحو التنويع الاقتصادي من خلال الوقوف على التحديات والصعوبات التي تواجهها الجهات الحكومية والخاصة والمدنية في سبيل تحقيق أهداف خطة التنمية الخمسية التاسعة.

وتشتمل آليات "تنفيذ" على تحديد المسؤوليات والموارد والجداول الزمنية للتنفيذ، ووضع معايير ومؤشرات واضحة لقياس الأداء، والخروج بتقارير دورية عن تنفيذ المبادرات والمشاريع، مع ضمان أن يكون المجتمع بكافة شرائحه على اطلاع بمختلف خطوات سير البرنامج.

يتبنى البرنامج خطة عمل منهجية، تقوم على جمع وتحليل البيانات والمعلومات، وتصنيف تحديات ومعوقات نمو القطاعات، ووضع الحلول الكفيلة بمعالجتها، فضلا عن تحديد الجهات المسؤولة عن التنفيذ وإدارة المشاريع، ومتابعة وتقييم مؤشرات الأداء الرئيسية.

شملت المرحلة الأولى من البرنامج ثلاثة من قطاعات التنويع الاقتصادي المضمنة في خطة التنمية الخمسية التاسعة وهي (السياحة، الصناعات التحويلية، الخدمات اللوجستية)، إضافة إلى قطاعين ممكّنين داعمين وهما قطاعي (سوق العمل والتشغيل وقطاع المالية والتمويل المبتكر)، وتضمّنت هذه المرحلة عقد مختبرات (حلقات عمل) مكثّفة، بمشاركة الجهات الحكومية والخاصة المعنية بالتنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى المؤسسات والهيئات الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني وفئة الشباب.

ويأتي برنامج "تنفيذ" للمساهمة في الدفع قدما بالنمو الاقتصادي من خلال التنويع الاقتصادي وتعزيز نمو القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة فرص تشغيل القوى العاملة الوطنية ويتقاطع ذلك مع الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة.

تم تنفيذ البرنامج من خلال عقد حلقات عمل "مختبرات" على عدة مراحل وجميعها تم تنفيذها بمحافظة مسقط، إلا أن مخرجات تلك المختبرات والتي تضمنت مجموعة من المبادرات والمشاريع التنموية سوف تغطي كافة المحافظات الادارية للسلطنة من خلال التوزيع الاقليمي لتلك المبادرات والمشاريع، بمعنى أخر أن كافة المواطنين والمقيمين سيستفيدون من نتائج تنفيذ تلك المشاريع.

كما أتاح مبدأ المشاركة المجتمعية مساهمة كافة أطياف المجتمع من مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات الاكاديمية من مختلف محافظات السلطنة بالإضافة إلى خبراء محليون ودوليون في النقاشات الموسعة التي استمرت لمدة ستة كما تم تنظيم معرض مفتوح للمجتمع الوطني عرضت فيه مخرجات ونتائج "المختبرات".

أبرز المبادرات في سبيل تحقيق الهدف

2 - اللجنة الوطنية للشباب:

تشكل شريحة الشباب في الفئة العمرية 18 - 29 ما نسبته 46 % من إجمالي عدد السكان ورغم الجهود التي تبذلها فئة الشباب من الجنسين للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة من منطلق أن الشباب هم عماد الأمة ومستقبلها الواعد، إلا أن تلك الجهود لم تكن بارزة بالشكل المطلوب كما لم تكن موحدة ولم تأخذ الصفة الرسمية، كم انها لم تركز على القضايا الأساسية والثانوية للشباب العماني التي يراد إيصالها إلى الجهات الحكومية.

وقد جاء إنشاء اللجنة الوطنية للشباب بموجب المرسوم السلطاني رقم (2011/17) لإيجاد كيان يحتضن تلك الجهود والمبادرات للنهوض الشامل بواقع الشباب العماني تضمن تحقيق إنجازات ونتائج فعالة تعمل على احداث تحولات بنائية في الشخصيات والقدرات والقيم وتكفل الوصول الى الشباب العماني من الجنسين وتغطي كافة محافظات السلطنة.

حيث اسهمت اللجنة في وضع برامج استراتيجية بما تحويه هذه البرامج من مشروعات وانشطة تقوم على فلسفة الاستدامة من خلال تزويد الشباب بالمهارات والخبرات وتعبئة الوعي الشبابي للمساهمة في بناء قدراتهم ومجتمعاتهم المحلية بما ينعكس ذلك على المستوى الوطني.

نماذج من مشروعات اللجنة الوطنية للشباب التي تتسم بالاستدامة

اسم المشروع	آلية الاستدامة
تدريب المبادرات الشبابية (بناء القدرات)	تأهيل فريق وطني لتدريب المبادرات الشبابية وبناء دليل استرشادي للمبادرات، تأسيس المبادرات وتأهيليها للقيام بأنشطة مجتمعية أكثر استدامة.
تدريب الباحثين عن عمل	اكساب الباحثين عن عمل خبرات عمل تؤهلهم لسوق العمل لاحقاً، والدفع بالمؤسسات لتوظيفهم من خلال التسويق لخبراتهم ومهاراتهم.
الشباب والحياة الصحية	تكوين قاعدة من فرق تثقيف الأقران للتوعية بالقضايا الصحية.
الباحث الشاب (الاستكتاب)	إنتاج دراسات علمية في قطاع الشباب، تعتبر من المراجع الأساسية في دراسات الشباب العماني، وتكوين قاعدة من الباحثين الشباب
صناعة القراء /ودعم إصدارات الشباب (المؤلف الشاب)	دعم الشباب في التأليف والكتابة، ونشر مؤلفاتهم بين المكتبات في السلطنة، تأسيس المكتبات ودعمها، وتأهيل العاملين في المكتبات، وتأسيس الأندية القرائية في الجامعات والكليات.
توثيق التاريخ الشفوي (يشهدون)	تكوين قاعدة من الباحثين الشباب في التاريخ الشفوي والتراث الثقافي غير المادي.

3 -البرنامج الوطني للعمل اللائق:

لتحقيق تطلعات المواطنين والمقيمين في الحصول على فرص العمل والأجور العادلة والتمتع بكافة الحقوق والامتيازات وحرية التعبير والتمتع بالاستقرار الأسري والتنمية الشخصية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، وإلتزاما من السلطنة بمعايير العمل الدولية وبإعلان منظمة العمل الدولية حول العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة لعام 2008.

فقد وقعت السلطنة ممثلة بأطراف الإنتاج الثلاثة (وزارة القوى العاملة، غرفة تجارة وصناعة عُمان، الاتحاد العام لعُمال سلطنة عُمان) على مذكرة التفاهم مع منظمة العمل الدولية في عام 2011 لتنفيذ البرنامج الوطني للعمل اللائق وتم تجديدها على التوالي في عام 2014 وعام 2017 ولمدة عامين ويرتكز البرنامج على ثلاث أولويات: تعزيز اندماج القوى الوطنية في الاقتصاد وضمان فعالية الحوار الاجتماعي وفق معايير العمل الدولية وتعزيز الحماية الاجتماعية.

وقد بلغ عدد المستفيدين من برنامج العمل اللائق من جميع الفئات في المجتمع 930 مشاركاً من خلال تنفيذ 27 برنامج في الفترة من 2011 إلى 2018 وتم القيام بتنفيذ دراستين في ذات المجال.

أهداف برنامج العمل اللائق

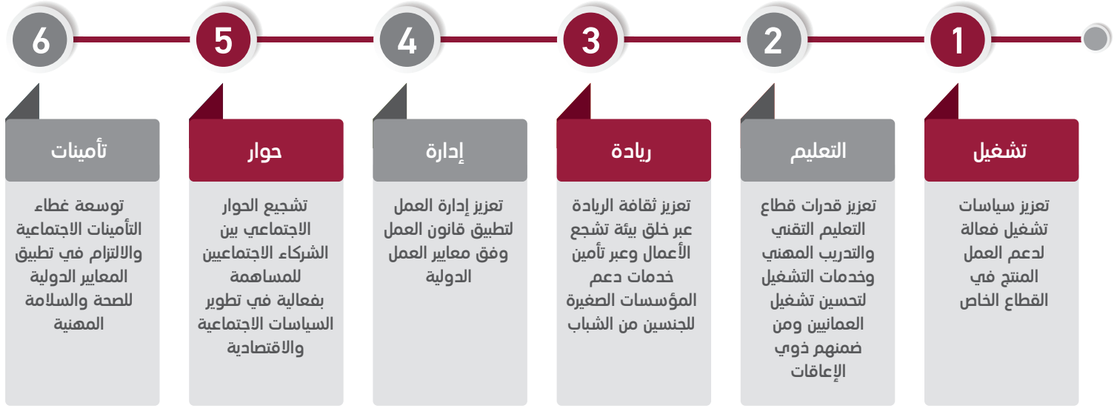

أهداف التنمية المستدامة

09

الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

الرسائل الرئيسية:

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

- تأسيس منظومة ابتكار وطنية متكاملة، تترابط فيها السياسات الوطنية بتناغم مع مكونات المنظومة الأخرى، من بنى تحتية، وبحث وتطوير، ونقل التكنولوجيا، والتصنيع، والإنتاج، والجاهزية الرقمية والمعلوماتية.
- السلطنة تحتل المرتبة الأولى عربيا والرابعة دوليا في مجال جاهزية الأمن السيبراني، كما احتلت المرتبة 52 دولياً في تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية 2018م، والمرتبة الثانية عربياً في مؤشر الخدمات الإلكترونية.
- توافر بنية تحتية متينة عالمية الجودة والثقة، حققت مستوى عالٍ من التنافسية الإقليمية والدولية في مجال النقل البري والبحري والجوي، وقطاع اللوجستيات، والاتصالات، وإدخال التكنولوجيا الحديثة، وتنمية البحث العلمي والابتكار في مجال النقل واللوجستيات.
- الصناعات التحويلية من القطاعات الواعدة في السلطنة، وقد أدرجت ضمن برنامج "تنفيذ" للاقتصاد العماني المتكامل، والذي يهدف إلى تنويع مصادر الدخل، لما لهذا القطاع من ممكنات لتنمية الاقتصاد الوطني.

السلطنة في مجال جاهزية الأمن السيبراني تحتل:

1 عربيا

4 دوليا

القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عامي 2016 و 2017

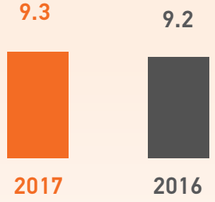

سلطنة عُمان على طريق تحقيق غايات الهدف

ترجمت السلطنة الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة عبر تأسيس منظومة ابتكار وطنية متكاملة، تترابط فيها السياسات الوطنية بتناغم مع مكونات المنظومة الأخرى من بنى تحتية، وبحث وتطوير، ونقل التكنولوجيا، والتصنيع، والإنتاج، والجاهزية الرقمية والمعلوماتية. وقد خطت السلطنة خطوات حثيثة في هذا الإطار، حيث تم تأسيس بنية تحتية متينة عالمية الجودة والثقة والتي حققت بدورها مستوى عالٍ من التنافسية الإقليمية والدولية في مجال النقل البري والبحري والجوي، وقطاع اللوجستيات، والاتصالات، وإدخال التكنولوجيا الحديثة، وتنمية البحث العلمي والابتكار في مجال النقل واللوجستيات. أما فيما يتعلق بالتصنيع الشامل، فإن محور الصناعات التحويلية يعتبر من القطاعات الواعدة في السلطنة، وقد أدرج هذا القطاع ضمن برنامج "تنفيذ" للاقتصاد العماني المتكامل، والذي يهدف إلى تنويع مصادر الدخل، لما لهذا القطاع من ممكنات لتنمية الاقتصاد الوطني.

كما أن الجاهزية الرقمية وقطاع الاتصالات في السلطنة حققا إنجازات بارزة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من خلال عدد من المبادرات. مثل؛ السحابة الحكومية، الشبكة الحكومية الموحدة، المركز الوطني للبيانات، المركز الوطني للتصديق الإلكتروني، مركز ساس لمحاكاة الواقع، مركز ساس لريادة الأعمال، مركز ساس لتطوير تطبيقات الهواتف الذكية، والمبادرة الوطنية لدعم البرمجيات الحرة ومفتوحة المصدر، المبادرة الوطنية للحاسوب الشخصي، والمركز الوطني للسلامة المعلوماتية. وتتويجاً لتلك الجهود؛ فقد تمكنت السلطنة من حصد كثير من الجوائز الإقليمية والدولية، في مجال الحكومة الإلكترونية تحديداً، وفي مختلف مجالات تقنية المعلومات والاتصالات عموماً.

وبالنسبة لشبكة الطرق بالسلطنة فقد شهدت نمواً متواصلاً، عن طريق تنفيذ الطرق الرئيسية والثانوية التابعة لها ورفع كفاءتها من خلال ازدواجية الطرق وإنشاء الجسور العلوية، مع إعطاء السلامة المرورية الأهمية الكبرى أثناء تصميم وتنفيذ الطرق. كما يتم ربط المناطق الريفية بالمراكز الحضرية عن طريق توسيع شبكة الطرق الترابية والمسفلتة، الأمر الذي يحقق الأهداف الاجتماعية لهذه الطرق من ربط القرى بالحواضر والمدن. كما اهتمت السلطنة بقطاع الموانئ والمناطق الحرة التي من شأنها أن تربط السلطنة بالعالم، حيث سجلت الموانئ العمانية "صحار، الدقم، صلالة" نمواً واضحاً في حجم البضائع العامة وعدد الحاويات المناولة، وقد زودت هذه الموانئ بأحدث التقنيات في بنيتها التحتية والعلوية، وتشتمل على رافعات رصيفيه عملاقة، يتم التحكم بها عن بعد ولها القدرة على مناولة أضخم سفن الحاويات، كل ذلك من شأنه زيادة تنافسية موانئ السلطنة، وجذب حركة الملاحة العالمية.

السلطنة مركزاً أقليمياً للوجستيات

كما تفاخر السلطنة بافتتاح مطار مسقط الدولي في نوفمبر 2018م، والذي يعتبر إضافة نوعية لقطاع الطيران المدني، حيث يعتبر من ضمن المطارات المتطورة عالمياً، ويستوعب عدد 20 مليون مسافر عند الافتتاح، ليرتفع هذا الرقم إلى 56 مليون مسافر في المراحل اللاحقة، بالإضافة إلى مطار صلالة الدولي الذي يعتبر ثاني أكبر مطار في السلطنة، يليه مطار الدقم الذي يساهم في تعزيز خدمات المنطقة الحرة الاقتصادية الخاصة بالدقم من خلال تسهيل تنقل المستثمرين.

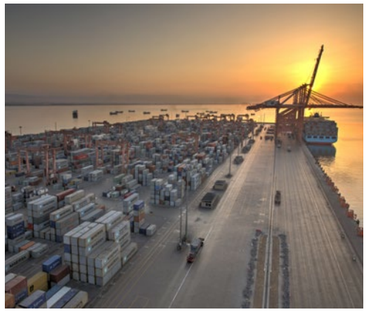

فيما يتعلق بالقطاع اللوجستي، فقد استطاعت السلطنة ومن خلال مجموعة شركات اسياد أن تصبح مركزاً اقليمياً للوجستيات، حيث استطاع مركز عُمان للوجستيات إحداث نقلة نوعية في أنظمة إنجاز المعاملات التي تحكم حركة تفتيش وتمويل سوق الشحن عبر الحدود والموانئ والمطارات وسلسلة التوريد بأكملها، وتحليل وتحديد ورصد الفرص الاستثمارية حسب القطاعات أو حسب الأماكن التي يمكن للقطاع اللوجستي في السلطنة جذبها، واستخدام أفضل التقنيات كأداة تنافسية، وتعزيز تقنية النقل والخدمات اللوجستية. بالإضافة إلى العمل على توفير الكوادر الوطنية وبناء قدراتها التي يتطلبها القطاع اللوجيستي حسب مراحل نموه، والذي بدوره أدى إلى اختيار السلطنة لاستضافة المؤتمر العالمي للاتحاد الدولي للنقل الطرقي في عام 2018م.

نظام المحطة الواحدة "استثمر بسهولة"

وتتناغم الاستراتيجية الوطنية الصناعية 2040 (الصناعة من أجل رفاهية المجتمع) مع رؤية عُمان 2040 والتي تركز على مهارات الثورة الصناعية الرابعة، وإدراجها في القطاعات الصناعية المختلفة في السلطنة، منها (الاتمتة) بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي. كما تتكامل الاستراتيجية الوطنية الصناعية مع البنية الأساسية المتكاملة للاستفادة من الممكنات اللوجستية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الاقتصادية الواعدة، بالإضافة إلى تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع ريادة الأعمال لدى الشباب العُماني.

قامت السلطنة بتطبيق نظام المحطة الواحدة "استثمر بسهولة"، وكذلك نظام "بيان" الجمركي الذي يربط كافة الجهات ذات العلاقة بإجراءات الجمارك، وكل ذلك لتشجيع الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية، كما قامت السلطنة بمراجعة قانون الاستثمار الأجنبي المباشر، وقوانين توفير الائتمانات والقروض والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمارات داخل السلطنة.

لقد أسس حضرةُ صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظهُ الله ورعاه -رؤية مُلهمة من أجل بناء نظام وطني متكامل للبحث العلمي والابتكار، لدعم التنمية والتقدم ولضمان استمرار الرخاء والازدهار للشعب العُماني في الوقت الراهن وفي المستقبل لأجيال عدة على أرض عمان وذلك بإصدار مرسوم سلطاني بتأسيس مجلس البحث العلمي عام 2005م.

حيث ساهم مجلس البحث العلمي منذ إنشائه في العام 2005م في بناء وتطوير منظومة متكاملة للابتكار تستجيب للمتطلبات المحلية والتوجهات العالمية، وتعزز الانسجام والسلم الاجتماعي، وتفضي إلى المزيد من الابتكار والتميز وتعمل على تعزيز قدرات السلطنة على الابتكار والإبداع، وإيجاد منتجات وعمليات وخدمات جديدة تدعم تطوير الاقتصاد المحلي وتحقيق التنوع الاقتصادي، وتسهم في بناء الرفاه الاجتماعي والرخاء عبر مختلف أنماط الحياة اليومية في الوقت الحاضر ولأجيال المستقبل، وتعتبر هذه المنظومة شبكة نشطة من البرامج والمبادرات المدعومة بإطار عمل متين من المرافق والبنى الأساسية المصممة وفق أعلى وأحدث المعايير، بالإضافة إلى حزمة مترابطة من الشراكات الأكاديمية والاجتماعية والصناعية مع القطاعين العام والخاص. وامتداداً للجهود الرامية إلى دعم الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي، وبناء القدرات، وإيجاد بيئة جاذبة تمكن من فتح آفاق أوسع أمام المعرفة؛ عمدت السلطنة إلى توظيف التكنولوجيا من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ونفذت العديد من المشاريع والمبادرات والخطط، كما تم اعتماد العديد من الاستراتيجيات والسياسات والمعايير والتشريعات.

1.استراتيجية عُمان الرقمية:

تعد هذه الاستراتيجية من أهم الخطوات الرامية إلى تحويل سلطنة عمان إلى مجتمع معرفي مستدام، عبر تفعيل تقنية المعلومات والاتصالات لتعزيز الخدمات الحكومية الالكترونية، وإثراء قطاع الأعمال، وتمكين الأفراد من التعامل الرقمي.

حيث ركزت الاستراتيجية على ستة محاور رئيسية تتكامل معاً لتنفيذ رؤية عُمان الرقمية عبر مجموعة من الأهداف الرئيسية تتضمن المبادرات والمشاريع اللازمة لدعم مسيرة البلاد نحو تحقيق اقتصاد قائم على المعرفة.

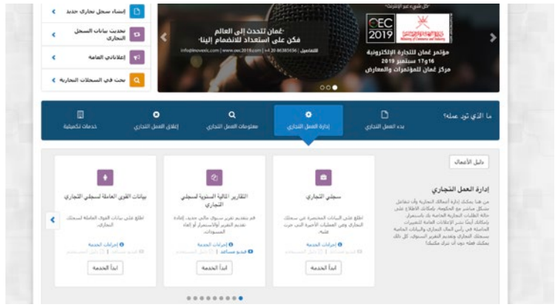

سلطنة عُمان على طريق تحقيق غايات الهدف

وفي إطار تنفيذ استراتيجية عمان الرقمية فقد تم تنفيذ العديد من المشاريع والمبادرات، من أهمها:

أ. تنمية المجتمع وتمكين الأفراد: من خلال تنفيذ العديد من البرامج التدريبية الأساسية والتخصصية، بالإضافة الى مبادرة توزيع الحواسيب الآلية، مع مودم للإنترنت.

ب. البنية الأساسية من الجيل الجديد: من خلال توفير بنية أساسية في تقنية المعلومات لمساعدة المؤسسات الحكومية والخاصة على توفير خدماتها بجودة عالية تواكب التطور العالمي، وذلك من خلال عدد من المشاريع والإنجازات، من بينها؛ إنشاء بوابة الدفع الالكتروني، ومركز البيانات الوطني، والسحابة الحكومية، وشبكة عمان الحكومية، ومركز الابتكار والدعم، وتوفير التصديق الالكتروني، والتقدم للمناقصات إلكترونياً (التناقص الالكتروني)، وكل ما يعنى ببناء الثقة وأمن المعلومات.

ج. الحكومية الإلكترونية والخدمات الذكية: من خلال تنفيذ خطة التحول الرقمي، والتي اشتملت على تقديم العديد من الاستشارات المتخصصة في مجال توثيق وتطوير الخدمات وإعادة هندسة العمليات وتبسيط الإجراءات.

د. تطوير صناعة تقنية المعلومات والاتصالات: والتي تمثلت في تنفيذ المشاريع والمبادرات التالية:

- مركز ساس لريادة الأعمال: يعنى باحتضان المؤسسات العمانية الناشئة في قطاع تقنية المعلومات، حيث احتضن المركز منذ تأسيسه 58 شركة، وساهم في توفير 350 وظيفة للعمانيين.
- مركز ساس لمحاكاة الواقع، تم تدشينه في عام 2014م ليكون مركزا إقليميا يوفر البني الأساسية لتطوير مشاريع الواقع الافتراضي ومحتويات الوسائط المتعددة للسوق المحلي والإقليمي، إضافة إلى دوره في تأهيل الشباب العماني في مجال ريادة الأعمال، ومن إنجازاته: توفير 758 فرصة تدريبية، وتنفيذ 10 مشاريع متخصصة في الواقع الافتراضي.
- مركز ساس لتطوير تطبيقات الهواتف الذكية، والذي دشن في عام 2016م، وساهم حتى اليوم في توفير أكثر من 900 فرصة تدريبية للعمانيين، وتطوير أكثر من 210 تطبيقات للهواتف الذكية.
- المبادرة الوطنية لدعم البرمجيات الحرة ومفتوحة المصدر، والتي أطلقت في مارس من عام 2010م، وساهمت في تدريب 2700 متدرب، بالتعاون مع 6 مؤسسات تعليمية، بالإضافة إلى تنظيم أكثر من 100 حلقة عمل و3 مؤتمرات متخصصة في البرمجيات الحرة ومفتوحة المصدر، واعتماد 3 تطبيقات في المناهج الدراسية.

هـ. الحوكمة وتطوير المعايير القياسية والسياسات: من خلال وضع وتطوير المعايير القياسية الخاصة بالنظم والبنى الأساسية التقنية وتوحيدها في المؤسسات الحكومية. إضافة إلى إصدار القوانين اللازمة لدعم المجتمع المعرفي.

و. أمن المعلومات والأمن السيبراني: وذلك من خلال إنشاء المركز الوطني للسلامة المعلوماتية، والذي ساهم في تأمين أكثر من 400 شبكة حكومية، والتصدي لأكثر من 800 مليون هجمة إلكترونية على الشبكات الحكومية، واكتشاف أكثر من 2 مليون فيروس وبرمجية خبيثة، وأكثر من 32 ألف برنامج تجسسي، والتصدي لأكثر من 730 مليون هجمة إلكترونية على الانترنت.

ز. المركز الوطني للتصديق الإلكتروني: أنشئ في عام 2013م بهدف تأمين الثقة في التعاملات الإلكترونية، وتوفير الدخول الموحد لجميع الخدمات الحكومية الإلكترونية، وتوفير خدمة التوقيع الإلكتروني، ومن إنجازاته حتى فبراير 2019م: إصدار أكثر من 15.7 مليون شهادة تصديق إلكتروني على البطاقة الشخصية، وإصدار 110,822 شهادة إلكترونية للهاتف النقال، وإجراء 14.2 مليون معاملة إلكترونية باستخدام التصديق الإلكتروني في البطاقة الشخصية، وإجراء 1.7 مليون معاملة إلكترونية باستخدام التصديق الإلكتروني في الهاتف النقال، إضافة إلى إكمال ربط 65 نظاما إلكترونيا بمختلف خدمات التصديق الإلكتروني في 36 مؤسسة حكومية وخاصة. كما تم إصدار 4 تراخيص لسلطات تسجيل شهادات التصديق الإلكتروني.

ح. بوابة الدفع الإلكتروني: التي تم تدشينها في عام 2008م لتمكين مؤسسات القطاعين العام والخاص من تحصيل الرسوم والمدفوعات إلكترونياً ومساعدة المواطنين على القيام بعمليات الدفع بسهولة وأمان تام، حيث تستفيد من خدمة الدفع الإلكتروني عبر هذه البوابة 104 مؤسسات، وتم خلالها إنجاز ما يربو على 450 مليون معاملة.

> السلطنة تصُنف كواحدة من ضمن أفضل عشرة دول عالميًا، والأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر تقييم حقوق النفاذ الرقمي (DARE) الذي أجرته منظمة G3ICT، وهي مبادرة عالمية لتقنية المعلومات والاتصالات الشاملة تهدف إلى قياس إمكانية النفاذ الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة.

2. الاستراتيجية الوطنية للنطاق العريض:

أقر مجلس الوزراء هذه الأستراتيجية مؤخراً لتوفير الولوج للأنترنت بسرعات فائقة، وهي استراتيجية طموحة ومتوازنة في آن واحد، وقد روعي في إعدادها تمكين السلطنة من مواكبة التطورات العالمية في مجال تزويد واستخدام النطاق العريض من ناحية، ودعم قوى السوق والاستثمارات من قبل المشغلين في مجال النطاق العريض وعدم الحلول محلها من جانب آخر.

التحديات والخطط المستقبلية لتحقيق أجندة 2030

التحديات:

يمكن إبراز أهم التحديات التي تواجه السلطنة في سعيها لتحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة في تأثيرات الثورة الصناعية الرابعة، والتغيرات المتسارعة في منظومة التوظيف وهيكلية سوق العمل، كما أن البيئة الجغرافية العُمانية مترامية الأطراف والتضاريس تشكل تحدياً لوصول الخدمات الرقمية بسهولة، بالإضافة إلى أن معدلات الإنفاق على البحث والتطوير في السلطنة ما تزال متواضعة، إذ تمثل فقط (0.24%) من الناتج المحلي الإجمالي، والسعة البحثية متواضعة، حيث أن إجمالي عدد الباحثين المعادلين بوقت كامل يبلغ 1131 باحثا في عام 2017م.

الخطط المستقبلية:

ولمواجهة التحديات السابقة، تبنّت حكومة السلطنة رؤية وطنية طموحة، هي (عُمان 2040)، والتي بنيت وفق توافق مجتمعي واسع، تواكب معها بناء منظومة وطنية للابتكار متناغمة معها، وبنية تحتية رصينة ومتكاملة، واستقرار سياسي وأمني لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبنية وجاهزية رقمية آمنة وموثوقة عالمياً لحفظ البيانات الضخمة التي تمر عبر أراضي السلطنة.

كما تعمل الحكومة حالياً على تأسيس صندوق البحث والتطوير بالشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص من أجل الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير والابتكار قصيرة وطويلة الأمد. وأطلق مجلس البحث العلمي الجائزة الوطنية للبحث العلمي لتعزيز السعة البحثية وبناء القدرات.

أبرز المبادرات في سبيل تحقيق الهدف

1 - الصندوق التكنولوجي العماني:

يهدف الصندوق إلى وضع عُمان على خارطة رواد الاقتصاد المعرفي في الشرق الأوسط من خلال الاستثمار في المؤسسات التكنولوجية الناشئة على مستوى السلطنة والمنطقة. وتركز طبيعة عمل الصندوق العماني للتكنولوجيا على تحديد الأفكار الرائدة في القطاع التقني والتكنولوجي ورواد الأعمال الذين يمتلكون أفكاراً أو مشاريع ذات إمكانيات عالية للنمو في هذا القطاع، وتماشياً مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، يمتلك الصندوق ثلاثة برامج استثمارية. وهي؛ الاستثمار في المرحلة المبكرة للأفكار تحت إسم البرنامج الاستثماري (تكوين)، ومرحلة التسريع بإسم البرنامج الاستثماري (مسرعة الوادي)، ومرحلة النمو بإسم (جسور)، حيث يهدف الصندوق إلى أن يصبح مركزاً للابتكار التقني في المنطقة وجعل عُمان الوجهة المفضلة لرواد الأعمال المحليين والدوليين.

ويفضل الصندوق العماني للتكنولوجيا وبرامجه، فقد قفزت السلطنة للمركز العاشر إقليميا في مؤشر تقرير "عربت نت" المتخصص في قطاع الاستثمارات التقنية من بين 14 دولة عربية في الفترة (2016-2017) مسجلة تقدم هو الأعلى على الإطلاق بنسبة 1400%.

وأرجع التقرير أسباب هذه القفزة إلى الاستثمار في الشركات التقنية الناشئة، في السلطنة ومنطقة الشرق الأوسط. هذا، وقد استثمر الصندوق في 15 شركة ومشروع تقني في عام 2017.

وبالنسبة لعام 2018 بلغ إجمالي الشركات التي تم الاستثمار فيها عن طريق الصناديق الثلاثة 53 شركة (31 شركة تابعة لبرنامج تكوين، و17 شركة تابعة لبرنامج وادي، و5 شركات تابعة لبرنامج جسور).

2 - معهد تكامل التقنيات المتقدمة:

هو أحد برامج ومبادرات مجلس البحث العلمي في السلطنة لبناء وتطوير منظومة متكاملة للابتكار تستجيب للمتطلبات المحلية والتوجهات العالمية، وتعزز الانسجام والسلم الاجتماعي، وتفضي إلى المزيد من الابتكار والتميز وتعمل على تعزيز قدرات السلطنة على الابتكار والإبداع، وإيجاد منتجات وعمليات وخدمات جديدة تدعم تطوير الاقتصاد المحلي وتحقيق التنوع الاقتصادي، وتسهم في بناء الرفاه الاجتماعي والرخاء عبر مختلف أنماط الحياة اليومية في الوقت الحاضر ولأجيال المستقبل. وقد تم تأسيس "معهد تكامل التقنيات المتقدمة" ليكون منصة تُمكن من تعميق التعاون والشراكة في مجالات البحث والتطوير المستدام على مستوى العديد من التخصصات، عبر تنفيذ ثلاثة مشاريع بحثية، كما تم تنفيذ عدة تجارب تشغيلية للمسبار المائي ذاتي القيادة بالتعاون مع مركز "هلم هولتز" الألماني لأبحاث المحيطات.

أبرز المبادرات في سبيل تحقيق الهدف

3 -منصة إيجاد الالكترونية:

أطلقت السلطنة مشروع إيجاد، وهو مشروع "منصة وطنية" يسعى إلى تحقيق التكامل بين قطاعات المجتمع الثلاثة (الحكومي والصناعي والأكاديمي) في مجالات البحث والتطوير، والابتكار، ومخرجات المعرفة والتكنولوجيا، وذلك بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي والتحول المنشود نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وبما ينسجم مع رؤية عمان 2040.

تهدف منصة "إيجاد" إلى أن تكون حلقة الوصل لتفعيل التعاون في مجالات البحث والتطوير والابتكار، ومخرجات المعرفة والتكنولوجيا – بل والأكثر من ذلك، العمل على قيادة التغيير لتحقيق شراكة حقيقية بين القطاعات ذات العلاقة والمتمثلة في القطاعات الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص العاملة في القطاعات الصناعية والاقتصادية المختلفة، إضافة لقطاعات الأكاديميين والباحثين والمبتكرين – بما يحقق التنوع الاقتصادي والتحول المنشود نحو الاقتصاد المبني على المعرفة. ومن منطلق العمل على استغلال السعات والخبرات المكتسبة في قطاع الطاقة، فقد تقرر اختيار قطاع الطاقة كمنطلق لهذا النشاط والبناء عليه للانطلاق إلى بقية القطاعات ذات الأهمية الوطنية. ولعل أبرز ما يميز "إيجاد" هو القيادة المشتركة للمشروع من قبل فريق مشترك يشمل في عضويته القطاع الخاص. وإن ما يشهده هذا المشروع من تفاعل إيجابي من مختلف الأطراف ذات العلاقة ليجعل منه أحد الدعامات التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق خطط وأهداف التنمية المستدامة للسلطنة.

4 - مجمع الابتكار في مسقط:

أنشأ مجلس البحث العلمي مجمع الابتكار في مسقط بهدف توفير البيئة المثالية للباحثين والعلماء والشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات متعددة الجنسيات، ودعم جهود السلطنة الاقتصادية والمعرفية في مجالات تشمل الطاقة والخدمات الصحية والمياه والبيئة والمنتجات الغذائية والتقنية الحيوية.

ويساعد مركز النمذجة التابع لمجمع الابتكار على استخدام ثمار العلم والمعرفة في تصنيع نماذج أولية للأفكار البحثية والابتكار، وتشكل هذه الورش جزءاً أساسياً من مكونات المناطق العلمية لدورها في الارتقاء وتطوير الأفكار حتى تصل إلى شكلها النهائي، وبما يتلاءم مع حاجة السوق المحلية والعالمية. بالإضافة إلى أن مجمع الابتكار يوفر مجموعة من الأراضي المخصصة لإنشاء مراكز للبحث والتطوير والتدريب للشركات المحلية والعالمية المستثمرة، ولقد قام المجمع مؤخراً بتوقيع عقد مع معهد أنستوك (شراكة بين شركتي شلمبرجير وتكاتف عُمان) لإنشاء معهد للتدريب وبناء القدرات، وذلك على مساحة 12 ألف متر مربع، بعقد طويل الأمد ويصل لمدة 25 سنه قابله للتجديد لمدة أو لمدد مماثلة، كما تم توقيع عقد لإنشاء مركز أبحاث وتطوير في مجال استخلاص النفط الثقيل، مع شركة الاستخلاص المعزز للنفط (Enhanced Oil Recovery LLC)، على مساحة مقدارها 3 آلاف متر مربع وبأحدث التقنيات والأجهزة المتطورة، وذلك بغرض تلبية احتياجات قطاعي النفط والغاز.

5 - شركة أولبان OLIBAN:

في عام 2013 بدأت قصة اولبان بتصور نابع من قبل طبيبين عمانيين ورسالتهما في ايجاد مشروع وطني مبني على استغلال الموارد الطبيعية في السلطنة وتعظيم القيمة المُضافة لهذه الموارد بتوطين عمليات الانتاج وإخراج منتج عالي الجودة ذو هوية عمانية بصبغة عالمية. وقد تم اختيار العلامة التجارية «أولبان»، الاسم القديم الذّي يرمز الى حضارات سابقة تمكنت من توظيف منتج اللبان لأغراض صحية وتجميلية متعدّدة.

نستعرض نموذجا من المثابرة والجدّ في سبيل الابتكار اعتمادا على التراث الوطنيّ، حيث يتمّ الربط فيه بين الأصالة والمعاصرة من خلال الفكر العلمي الناتج في البحث والاستكشاف على إنتاج اللبان العماني من شجرة اللبان، التّي كانت منذ القدم ذات أهمية بالغة لا تقل عن قيمة الذهب والفضة، وحافظت على مكانتها إلى يومنا هذا، تتنقل هذه الشجرة المنتشرة في محافظة ظفار من كونها مجرد شجرة جميلة تعطي اللبان ذا الرائحة الجميلة الى حاملة قدرات وفوائد أسمى تجعل من هذا المنتج النفيس صيدلية طبية، كما أثبتته الدراسات العديدة في مراكز أبحاث متعددة داخل السلطنة وخارجها. هكذا استطاعت الشركة من الاستفادة من نتائج هذه البحوث في فوائد اللبان وآثاره الصحية ليتمكنا اليوم من صناعة منتجات وطنية فاخرة متعددة الأغراض وقد ساهم الدعم المالي من صندوق الرفد في تحقيق ذلك.

وفي عام 2016 قامت أحد المؤسسات الوطنية بعقد شراكة مع الأطباء مؤسسي الشركة بعد الإيمان بقدراتهم بأهمية تنويع الاقتصاد الوطني والاقتصاد المبني على الابتكار والمعرفة ودعم رواد الأعمال العمانيين حيث تم إنشاء الوطنية لمنتجات اللبان بالشراكة بين المؤسسين مما ساهم بتسريع عجلة انتاج ما يقارب واحدا وعشرين منتجا.

وتواجه الشركة عدد من التحديات منها:

1. تمويل البحوث والتطوير، حيث أن الشركة تعتبر أول شركة عمانية قائمة على المعرفة والبحوث ولم تكن سياسات البحث العلمي واضحة في كيفية النهوض بهذه الشركة منذ تأسيسها مما أفقدها الميزة التنافسية وتحملت عبء القروض التجارية من البدء.
2. غياب التمويل المستدام والغير تقليدي مما أجبر المؤسسين بالتنازل عن حصة الأغلبية في الشركة وأفقدهم الميزة في توجيه الشركة حسب الرؤية والرسالة التي تم رسمها للارتقاء بالصناعة القائمة على المواد الخام الطبيعية وتعظيم القيمة المضافة للصناعات القائمة على المواد الخام الطبيعية المحلية.

10

الحدّ من أوجه عدم المساواة

الرسائل الرئيسية:

الهدف العاشر: الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

- المادة 17 من النظام الأساسي للدولة (الدستور) تنص على أن" المواطنون جميعهم سواسية وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي".
- الحكومة تعمل على توفير الخدمات الأساسية للجميع وتعزيز المساواة وعدم التمييز، وإتاحة الخدمات الصحية والتعليمية مجاناً لجميع المواطنين على مستوى محافظات السلطنة وولاياتها.
- السلطنة تربط الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة بالتوجهات الاستراتيجية لرؤية عمان 2040، حيث ركز التوجه الاستراتيجي "حياة كريمة ومستدامة للجميع" الوارد ضمن الأولوية الوطنية "الرفاه والحماية الاجتماعية" على أن تماسك المجتمعات وقوتها وتحقيق السلم المجتمعي يتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية بالمحافظة على استدامة خدمات الرفاه الاجتماعي وجودتها، كالخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي التي توفر استدامة سبل العيش الكريم للأجيال الحالية والقادمة على حد سواء.

حصة العمل في الناتج الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية بين عامي 2014 و 2017

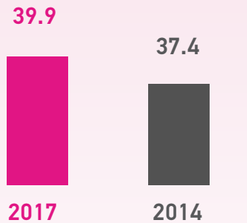

سلطنة عُمان على طريق تحقيق غايات الهدف

حرصت السلطنة منذ بداية النهضة المباركة في عام 1970م على إحداث تغييرات تنموية واقتصادية واجتماعية، بهدف الارتقاء بالوضع والمستوى المعيشي للإنسان في عمان. وقد تكاملت الإرادة السياسية والجهات المعنية بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الجهود الموجهة لتعزيز الإدماج الاجتماعي لفئات المجتمع كافة.

وعليه وُجهت جهود السلطنة لاتخاذ السياسات والتدابير والإجراءات والخدمات الاقتصادية والصحية والتعليمية والاجتماعية والثقافية وغيرها لتحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة بين مختلف فئات المجتمع، واحترام حقوق الأفراد بغض النظر عن العمر أو النوع الاجتماعي أو العرق أو المعتقد أو الوضع الصحي والاقتصادي، الخ.

ومع الانتقال إلى النهج التنموي والحقوقي، أقرت السلطنة النظام الأساسي للدولة (الدستور) في عام 1996م، والذي ينص في مادته الـ (17) على أن" المواطنون جميعهم سواسية وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي".

كما انضمت السلطنة إلى اتفاقية حقوق الطفل عام 1996م، وصادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام 2005م، وعلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2008م.

كما واءمت التشريعات والقوانين واللوائح والاستراتيجيات والبرامج الوطنية بما يتماشى وروح الاتفاقيات الدولية التي وقعتها وصادقت عليها، ومثال ذلك قانون الطفل الصادر في عام 2013م، وقانون رعاية وتأهيل المعوقين الصادر في عام 2008م. وحظيت فئات المرأة، والطفل والمسن والشخص من ذوي الدخل المحدود ومن الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوق متساوية مع بقية أفراد المجتمع، وربما بتمييز إيجابي، تحقيقا للإنصاف من خلال مراعاة معطيات الحالات عند الاستهداف. وساعد اعتماد هذا النهج في تحقيق الادماج الاجتماعي للفئات المحتاجة والأكثر احتياجا في عملية التنمية.

الأطفال أولا

ومن هذا منطلق حرصت السلطنة على إشراك الطفل العماني في بناء وتحديد مستقبلهم لتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي العيش في عالم مستدام، تعمل جمعية الأطفال أولاً بالتعاون مع منظمة اليونيسف على تحقيق طموحات الأطفال

أقر النظام الأساسي للدولة أن " المواطنون جميعهم سواسية وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي"

للمساهمة في تحقيق أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030 وذلك من خلال الاخذ بمرئيات وطموحات واحلام الأطفال التي ركزت على: ربط الأطفال بصانعي القرار، ادماج أهداف التنمية المستدامة في المناهج الدراسية، تعزيز مساهمة مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في رفع مستوى الوعي بأهداف التنمية المستدامة 2030 لدى الأطفال، وتعزيز الشراكة بين الشركات والقطاع الخاص من خلال المسئولية المجتمعية لدعم دور مبادرات الأطفال ذات العلاقة بأجندة اهادف التنمية المستدامة 2030 .

ومن هذا المنطلق تلتزم السلطنة بضمان تمتع كافة فئات المجتمع بالمساواة، وذلك من خلال تمكين وتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، وجعل المساواة مبدأ لإرساء السلام الاجتماعي إلى جانب تعزيز قيم السلام ونشره، كغاية أساسية تنشدها السلطنة ليس فقط على المستوى المحلي وإنما أيضا على الصعيدين الإقليمي والدولي.

كما عملت الحكومة من خلال خططها التنموية، على تعزيز المساواة وعدم التمييز، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية مجاناً لجميع المواطنين وعلى مستوى مختلف محافظات السلطنة وولاياتها. وقد تركزت الجهود في العقود الثلاثة الأولى من عمر النهضة (1970 - 2000م) في توفير المقومات الأساسية للبنية التحتية، حيث حظي قطاع التعليم ببالغ الاهتمام في سلم الأولويات باعتباره أساس تنمية المجتمعات ومحركها. وساعد إنشاء المدارس والمعاهد الفنية في مختلف المحافظات، جنبا إلى جنب مع تفعيل برامج محو الأمية في تأهيل العديد من الكوادر الوطنية التي ساهمت في بناء المجتمع.

ولا شك أن مظلة الحماية الاجتماعية تلعب دوراً أساسياً في تحقيق الاندماج الاجتماعي، كما أن الجمع بين عمليات النمو الاقتصادي وسبل تحقيق الاندماج الاجتماعي يقع إلى حد كبير على عاتق القطاعات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة، لتكون الحماية الاجتماعية بمثابة حلقة الوصل بين تلك القطاعات وما تقدمه من خدمات.

كما تعمل السلطنة بشكل دؤوب ومستمر على تطوير مقومات منظومة الحماية الاجتماعية، والمتمثلة في الخدمات العامة، وخدمات التعليم، والصحة، والإسكان، والتأمينات الاجتماعية، وصناديق التقاعد، وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي؛ من مساعدات نقدية وعينية، وبرامج التمكين؛ من تدريب وتأهيل وتشغيل، وصناديق دعم وتأسيس المشاريع الصغيرة، وبرامج الدعم الحكومي؛ كدعم السلع الغذائية الأساسية، ودعم الأدوية والخدمات العامة والأساسية، وبرامج الحماية من الإساءة والاتجار والعنف الخاصة بالمرأة والطفل، ..الخ.

وتسعى برامج الحماية الاجتماعية إلى تحقيق مبادئ الدمج والإنصاف والتمكين والحماية للفئات المحتاجة والأكثر احتياجاً في المجتمع، والتي تشمل فئات مختلفة مثل: الأرامل، والأيتام، والمطلقات، والمهجورات، وأسر المسجونين، وفئات الشيخوخة والعجز (تشمل الحالات من الأشخاص ذوي الإعاقة).

وتقدم شبكات الأمان معاشات شهرية طبقا لقانون الضمان الاجتماعي، إلى جانب حزمة متنوعة من المساعدات وفقا للائحة المساعدات الاجتماعية، وبرامج الإسكان الاجتماعي التي تتضمن بناء وحدات سكنية وتقديم مساعدات وقروض إسكانية، وبرامج دعم خاصة، كبطاقات الوقود أو (دعم المحروقات بالاستهداف).

السلطنة توفر المساواة بين المواطنين والوافدين

لا تميز سياسات وتشريعات السلطنة بين المواطن والوافد، فالمواطن والوافد سواسية أمام القانون في مختلف المجالات، حيث يحصل الجميع على الخدمات العامة والأساسية، والحق في التعليم والوصول للخدمات الصحية، كما يحظى الوافد بحق تعليم أبنائه بلغته.

وتنظم اللائحة الخاصة بشروط وإجراءات إنشاء دور الحضانات حق الجاليات المتواجدة في السلطنة بإنشاء دور حضانة لخدمة أطفال الجاليات العربية والأجنبية. وهكذا الحال بالنسبة لرياض الأطفال والدراسة في التعليم الأساسي والثانوي. ويضمن القانون والإجراءات الإدارية حق الوافد في ممارسة شعائره الدينية، وبناء دور العبادة. كما كفل قانون الجمعيات الأهلية الصادر بالمرسوم السلطاني (2000/14) حق الجاليات والوافدين في إنشاء الأندية الاجتماعية والثقافية الخاصة بهم.

وتعد التقانة اليوم من ممكنات التنمية البشرية حيث أشار أستطلاع (قياس النفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات) المنفذ في عام 2019م (للأفراد 15 سنة فأكثر) إلى أن 90.9% هي نسبة استخدام الانترنت (91.3% للعمانيين و90.4% للوافدين)، وهذه التقانة متوفرة للنساء والرجال على السواء، ولا توجد أية قيود على حق امتلاك هذه التقنية في السلطنة. كما أنشأت السلطنة الصندوق العماني للتكنولوجيا، ومركز ساس لريادة الأعمال المعني باحتضان المؤسسات العمانية الناشئة في قطاع تقنية المعلومات.

التحديات والخطط المستقبلية لتحقيق أجندة 2030

التحديات:

تتركز أبرز التحديات في هذا المجال في ضعف التنسيق والشراكة الحقيقية بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية في الخدمات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وتمثل الموارد المالية أحد التحديات لتلبية الاحتياجات المتزايدة للأشخاص ذوي الإعاقة في المستقبل. كذلك عدم كفاية الكوادر البشرية المؤهلة في مجالات إعادة التأهيل المختلفة.

الخطط المستقبلية:

اهتمت حكومة السلطنة بربط الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة بالتوجهات الاستراتيجية لرؤية عمان 2040، حيث ركز التوجه الاستراتيجي "حياة كريمة ومستدامة للجميع" ضمن الأولوية الوطنية "الرفاه والحماية الاجتماعية" على إن تماسك المجتمعات وقوتها، وتحقيق السلم المجتمعي، بالتوافق مع استراتيجية العمل الاجتماعي (2016 – 2025)، والتي شكل فيها مبدأ الاندماج الاجتماعي أحد المرتكزات الأساسية للاستراتيجية.

أبرز المبادرات في سبيل تحقيق الهدف

1 - مشروع مورد للخاضعين لقانون الضمان الاجتماعي:

بهدف تمكين الشباب والشابات من تأسيس وتطوير مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة.

تم انشاء صندوق الرفد في عام 2013 الذي يقدم حزمة أولى من البرامج التمويلية وتم في مرحلة أولى إعداد أربعة برامج تمويلية (مورد، وتأسيس، وريادة، وتعزيز) أخذت في الاعتبار احتياجات الفئات المستهدفة من الصندوق وهي الباحثين عن عمل بمن فيهم خريجي الجهات التعليمية والتدريبية والراغبين في تأسيس المشاريع في هذا القطاع ورواد الأعمال وفئة الخاضعين للضمان الاجتماعي والمرأة الريفية والحرفيين والمهنيين.

وتضمنت هذه البرامج إجراءات وشروط ميسرة ومرنة تمت دراستها بكل دقة وعناية وفقا للمعايير الدولية للتمويل.

ويستهدف مشروع مورد تشجيع الخاضعين لقانون الضمان الاجتماعي على تأسيس أو دعم مشاريعهم الخاصة.
من خلال تقديم قروض تصل حتى عشرة آلاف ريال عماني بدون رسوم إدارية وفنية بفترة سماح لمدة 12 شهر وفترة سداد 7 سنوات بعد فترة السماح.
وبلغ عدد المشاريع الممولة 23 مشروعاً بتكلفة 165,516 ريال عماني.

2 - وحدة متنقلة لخدمات التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة:

قامت وزارة التنمية الاجتماعية من خلال دائرة التنمية الاجتماعية بمحوت بمسح حالة الأشخاص ذوي الإعاقة تبين من خلاله وجود عدد كبير من الحالات التي تحتاج إلى خدمات تأهيلية ولا تتلقاها نتيجة لعدم توفر مركز حكومي لتأهيل الأشخاص من ذوي الإعاقة بولاية الدقم، وبعد المسافة عن مركز الوفاء لتأهيل الأطفال المعاقين بمحوت.

وانطلاقاً من مبدأ الشراكة المجتمعية ودعماً للأشخاص ذوي الإعاقة، قامت شركة مصفاة الدقم بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية بتوفير وتجهيز وحدة متنقلة بولايتي الدقم ومحوت لتوفير الخدمات التأهيلية للحالات من الأشخاص ذوي الإعاقة والبالغ عددها (80) حالة بولايتي الدقم ومحوت.

وقد تم اختيار موقع الوحدة لتكون في المراكز الصحية بولايتي الدقم ومحوت لتخفيف العبء المادي والنفسي على الأسر التي تسكن في أماكن بعيدة عن المراكز المخصصة للتأهيل.

11

مدن ومجتمعات محلية مستدامة

الرسائل الرئيسية:

الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

- الطفرة في قطاع الإسكان من أهم سمات التطور في السلطنة على مدى العقود الأربعة الماضية، حيث تولت الحكومة القيام بدور أساسي في توفير الأراضي اللازمة لسكن المواطن، مع تخصيص جزء هام من الإنفاق العام على تطوير المرافق في كافة أنحاء السلطنة، وتوفير التمويل اللازم لتمكين المواطنين من بناء مساكنهم.
- الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية تحدد أهداف التنمية العمرانية على النحو التالي: النمو والتنويع الاقتصادي؛ مدن ومجتمعات صالحة للعيش تحافظ على الهوية العمانية؛ الاستخدام المستدام للموارد؛ الأمن الغذائي والموارد المائية؛ حماية البيئة والتكيف مع تأثيرات التغير المناخي؛ نظام نقل وبنية أساسية مستدامة.

سلطنة عُمان على طريق تحقيق غايات الهدف

على الرغم من تحديات التخطيط العديدة، يمكن للمدن التي تدار بشكل جيد وغيرها من المستوطنات البشرية، أن تكون حاضنات للابتكار والإبداع وتشكل دوافع رئيسية للتنمية المستدامة.

هذا، ويدعو الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية آمنة وميسورة التكلفة، وتنمية الأحياء الفقيرة ونظم النقل المستدامة، والأماكن الخضراء والعامة للجميع.

ومع توسع النمو السكاني على حساب الأراضي المتاحة، تتسع المدن إلى ما هو أبعد من حدودها الإدارية الرسمية. لكن الزحف العمراني غير المخطط له يقوض عناصر أخرى متعلقة بالتنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة النفايات الصلبة والتلوث الهوائي غالباً ما تكون إشكالية في المناطق المكتظة بالسكان.

أسفرت استراتيجية التنمية طويلة المدى (الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني 2020) عن ظهور مراكز اقتصادية جديدة في السلطنة خارج العاصمة مسقط. وهي؛ صلالة، وصحار، والدقم. لتعمل مجتمعة على تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة في البلاد، بحيث تمثل مراكز حضرية تعمل على نشر التنمية في المناطق المحيطة بها.

ولعل من أهم سمات التطور في السلطنة على مدى العقود الأربعة الماضية الطفرة في قطاع الإسكان باعتباره من القطاعات الهامة، ليس فقط في مسار التنمية الاقتصادية، ولكن أيضاً لكونه من الأعمدة الأساسية للتنمية الاجتماعية.

ومن هنا جاءت السياسة الإسكانية لكي تعكس أهمية هذا القطاع، فقد حرصت السلطنة على العمل بكل جهد من أجل توفير الأراضي اللازمة لسكن المواطن، مع تخصيص جزء هام من الإنفاق العام على تطوير المرافق العامة في كافة أنحاء البلاد، وتوفير التمويل اللازم لتمكين المواطنين من بناء مساكنهم.

القانون يكفل لكل مواطن ومواطنة الحق في تملك قطعة أرض سكنية

لقد حققت السلطنة العديد من الإنجازات في مجال توفير الخدمات الإسكانية، وبموجب القانون فإن لكل مواطن/مواطنة الحق في تملك قطعة أرض سكنية ضمن شروط محددة، بالإضافة إلى قيام الحكومة ببناء الوحدات السكنية لذوي الدخل المحدود، ووضع برنامج للمساعدات السكنية، وبرنامج القروض السكنية.

ووصلت السلطنة بذلك إلى مرحلة جديدة في الخدمات الإسكانية متمثلة في مشروع "الأحياء السكنية المتكاملة"، الذي يأتي داعماً للسياسات الإسكانية القائمة في السلطنة، والمتمثلة في البحث عن البدائل المناسبة لتوفير المسكن الملائم للمواطنين المستحقين لمنح الأراضي السكنية، لذا يعد هذا المشروع الأول من نوعه في السلطنة، وهو قائم على الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، حيث تم إسناده إلى إحدى الشركات العقارية لتطويره وفق أفضل المعايير، وسيحفل بمنظومة متكاملة من خدمات البنية الأساسية والمرافق الاجتماعية والخدمية، وسوف تكون المساكن في هذه الأحياء السكنية متاحة للراغبين من المواطنين.

كما يهدف المشروع إلى تعزيز امتلاك المنازل في السلطنة، من خلال تطوير مساكن نوعية في أحياء متكاملة وبأسعار معقولة، وتوفير بدائل جديدة لتخفيض حجم طلبات المواطنين المستحقين لأراض سكنية بموجب قانون الأراضي وملحقاته، وكذلك تحفيز الاقتصاد عن طريق إشراك القطاع الخاص.

التحديات والخطط المستقبلية لتحقيق أجندة 2030

التحديات:

أدت عملية تسارع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة النمو السكاني والطلبات المتزايدة على الأراضي في عمان إلى العديد من التحديات العمرانية والحضرية والتي تمثلت في التوسع العمراني غير الموجه، وضعف مفهوم (صنع المكان)، كما أن سيادة مفهوم الاستخدام الفردي للسيارة، والتى تعتبر وسيلة التنقل السائدة، وقلة استخدام النقل العام، ساهم في زيادة الاختناقات المرورية، وزيادة الحاجة لمزيد من شبكات الطرق.

الخطط المستقبلية:

الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية:

تمثل أداة رئيسية لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، فهي تهدف بصفة رئيسية إلى وضع إطار عام لتوجيه التنمية العمرانية بعيدة المدى (20عاماً) في مختلف محافظات السلطنة، وإعداد نطاقات متكاملة لاستخدامات الأراضي على المستوى الوطني ومستوى المحافظات لمقابلة متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، ولكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتتكامل الأستراتيجية مع أهداف الرؤية المستقبلية عمان 2040. ووفقاً لهذه الاستراتيجية، فقد تم تحديد الأهداف الاستراتيجية للتنمية العمرانية على النحو التالي: النمو والتنويع الاقتصادي؛ مدن ومجتمعات صالحة للعيش تحافظ على الهوية العمانية؛ الاستخدام المستدام للموارد؛ الأمن الغذائي والموارد المائية؛ حماية البيئة والتكيف مع تأثيرات التغير المناخي؛ النقل الذكي والبنية الأساسية المستدامة.

أبرز المبادرات في سبيل تحقيق الهدف

1 - منصة المدن الذكية:

تأسست منصة المدن الذكية في مطلع عام 2017 كأولى مبادرات المشروع الاستراتيجي للمدن الذكية في مجلس البحث العلمي. تم البدا بهذا المشروع بالشراكة مع المجلس الأعلى للتخطيط وبلدية مسقط وهيئة تقنية المعلومات وبتمويل من الشركة العمانية للاتصالات (عمانتل) والشركة العمانية لتنمية السياحة (عمران) ومجموعة نماء القابضة. ترتكز أعمال المنصة تحديدا في ثلاث مهام رئيسة فيما يخص حلول المدن الذكية. المهمة الأولى تعنى بالتوعية وبناء القدرات، المهمة الثانية تركز على البحث والابتكار في مشاريع المدن الذكية، والمهمة الثالثة تهدف لإشراك ومشاركة أصحاب المصلحة للخروج بحلول بيئية ذكية.

استطاعت المنصة وفي وقت قصير ان تحقق العديد من الأهداف والمشاريع وتقديم الاستشارات العلمية والعملية لبعض الجهات الحكومية والخاصة بالسلطنة. ففي قطاع التوعية وبناء القدرات قام الفريق التنفيذي بالمنصة بتقديم العديد من المحاضرات التوعوية والورش العلمية في العديد من الفعاليات والمؤتمرات المحلية والدولية.

كما دشنت المنصة مبادرة "سفراء المنصة" لتكوين مجتمعات معرفية حول محافظات وولايات السلطنة بهدف نشر المعرفة والوعي بمختلف جوانب قطاع المدن الذكية وحلولها المختلفة، حيث استقطبت هذه المبادرة أكثر من 300 سفير من مختلف محافظات السلطنة.

وفي قطاع البحث والابتكار قامت المنصة بدعوة الباحثين والمبتكرين لتقديم مقترحات بحثية وابتكارية لأهم تحديات المدن في السلطنة واستطاعت ان تجتذب أكثر من 150 مقترح بحثي انقسمت الى قسمين، مقترحات تهدف الى الخروج بابتكارات ملموسة وأخرى تهدف للخروج بنتائج بحثية جميعها ينصب

Smart City Platform
Technology ... Development ... Sustainability

في مجال المدن الذكية وحلولها. تم فرز جميع هذه المقترحات واختيار ودعم ستة مقترحات، أربعة منها في الابتكار واثنين في البحوث النظرية بقيمة اجمالية فاقت 30 ألف ريال عماني. كما قامت المنصة أيضا بالتعاون مع جهات خاصة بتنظيم وإدارة فعاليتي "هاكاثون" في مطرح وصحار واللتان هدفتا الى دعوة مختلف المبتكرين والمبرمجين والمهتمين بالحلول الذكية للتفكر في تحديات هاتين المدينين ومحاولة الخروج بأفكار وحلول ذكية وتطبيقها في مدة زمنية لا تتجاوز الثلاثة أيام. استقطبت هاتان الفعاليتان أكثر من 1,500 مشارك من خلال أكثر من 500 فريق عمل تم فرزها واختيار 20 فريق فقط في كل فعالية استطاعوا ان يقدموا حلول ذكية في قطاعات مختلفة كالسياحة والتراث، والبيئة والطقس، واللوجستيات والنقل.

أما في قطاع مشاركة أصحاب المصلحة فقد قام فريق المنصة التنفيذي بتقديم الاستشارات المهنية والعلمية لكل من وزارة البيئة والشؤون المناخية والموج مسقط. تم تقديم الاستشارات لهذه الجهات بعد الجلوس مع المعنيين والمسؤولين بالجهة ومحاولة ربط مشاريعها وأعمالها وتحدياتها بجهات ذات علاقة ومصلحة للخروج بحلول بيئية ذكية. فعلى سبيل المثال تم تقديم مقترحات متكاملة في قطاع الطاقة المتجددة للموج مسقط تشمل أصحاب الوحدات السكنية والشركات العمانية العاملة في هذا القطاع وشركات أخرى توظف التقنيات الحديثة كإنترنت الأشياء وتحليل البيانات الضخمة للخروج بحلول تخدم جميع الأطراف وبأقل كلفة ممكنة. كما تم أيضا تقديم مقترحات بيئة لوزارة البيئة والشؤون المناخية بعد ورشة عصف ذهني بمنهجية "المقهى المعرفي" ودمج مخرجات الورشة بمخرجات هاكاثون صحار للخروج بحلول سهلة التنفيذ وذات تأثير كبير.

12

الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

الرسائل الرئيسية:

الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

- السلطنة تتبنى هدف تحقيق نمط إنتاجي مستدام من خلال التوجه المتزايد نحو التنويع الاقتصادي كتوجه استراتيجي للسلطنة، وقد أدمجت الخطة الخمسية التاسعة (2016 - 2020) خطط ومستهدفات الاستهلاك والإنتاج المستدامين ضمن أولويات السياسات الوطنية.
- خطط وبرامج عمل تنفيذية للتوسع في استخدام الطاقة المتجددة وإدخال معايير الكفاءة في المنشآت والأجهزة الجديدة، وتوليد الطاقة من خلال مصادر الطاقة البديلة الأخرى (الفحم النظيف، الوقود الحيوي)، والتوسع في إنشاء محطات تحلية جديدة أكثر كفاءة لزيادة كمية المياه المحلاة.
- أولت رؤية عمان 2040 أولوية خاصة لضمان وجود أنماط انتاج واستهلاك مستدامة من خلال استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية، توفير بنية أساسية وتقنية متطورة ممكّنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات، تحقيق أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الاستراتيجي والتنوع الحيوي للسلطنة، بالإضافة إلى توفير وعي بيئي ملازم للتطبيق الفعال لقواعد الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

سلطنة عُمان على طريق تحقيق غايات الهدف

تتعلق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بتشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة، واستدامة البنية الأساسية، وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة، وتحسين جودة الحياة لصالح الجميع. ويعني الإنتاج المستدام؛ إنتاج ذو قيمة مضافة باستخدام موارد أقل، في حين يعني الاستهلاك المستدام رفع كفاءة الاستخدام وتقليل الهدر في الموارد. ويتضمن هذا الهدف تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفء للموارد الطبيعية وتخفيض نصيب الفرد من النفايات.

التنويع الاقتصادي توجه استراتيجي للسلطنة

كما سبق الإشارة في أكثر من موضع في هذا التقرير، فإن عمان تتبنى هدف تحقيق نمط إنتاجي مستدام من خلال التوجه المتزايد نحو التنويع الاقتصادي كتوجه استراتيجي لها، بما يعنيه ذلك من تحويل الاقتصاد العماني من اقتصاد يعتمد على سلعة واحدة، وهي النفط، إلى تنمية قطاعات ومصادر أخرى. وترتبط سياسة التنويع الاقتصادي في السلطنة –مثلها مثل الدول المعتمدة على موارد غير متجددة أي قابلة للنضوب كالنفط- بإحداث تغييرات إيجابية واسعة في هيكل الاقتصاد الوطني من خلال تنمية الأنشطة غير النفطية، ومما يساعد على ذلك تميز الاقتصاد العماني بتنوع موارده الطبيعية.

وتستهدف سياسة التنويع إلى جانب الاهتمام بالمصادر التقليدية للدخل، التركيز على قطاعات واعدة تتمتع فيها السلطنة بميزة نسبية واضحة، وتنطلق خطة التنويع من إزالة المعوقات التي تحد من استغلال الطاقات الكامنة للقطاعات الواعدة في تنويع مصادر النمو. ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، تعمل حكومة السلطنة على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة والموقع الاستراتيجي المتميز للسلطنة بالقرب من مراكز النمو في الاقتصاد العالمي، مع العمل على إعادة تدوير الفوائض المالية من القطاع النفطي لتمويل مشروعات البنية الأساسية من موانئ ومطارات وطرق رئيسية تعزز المكانة اللوجستية للسلطنة.

وقد أدمجت الخطة التنموية التاسعة (2016 - 2020) بشكل واضح خطط ومستهدفات الاستهلاك والإنتاج المستدامين ضمن أولويات السياسات الوطنية. وتعمل الحكومة في هذا الإطار على تعزيز مبادئ الاستدامة من خلال مراجعة وتحديث وتنفيذ الخطط والبرامج المتوفرة حالياً، مثل التنوع الحيوي، حماية الحياة البحرية، حماية الأراضي الصالحة للزراعة، والاستراتيجية الوطنية للحفاظ على البيئة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية ذات العلاقة. كما تعمل على وضع وتنفيذ خطط واستراتيجيات في مجالات أخرى لم يتم تطويرها، كالاستراتيجية الوطنية لإدارة وتحسين المحميات، واستراتيجية كفاءة استخدام الطاقة والمياه، ورفع كفاءة استخدام الطاقة والمرافق في مجالات الصناعة بصورة خاصة، وتنفيذ برامج توعية تركز على كفاءة استخدام الطاقة والمياه في المجتمع بصورة عامة.

السلطنة لديها خطط وبرامج عمل تنفيذية محددة للتوسع في استخدام الطاقة المتجددة، وإدخال معايير الكفاءة في المنشآت والأجهزة الجديدة، وتوليد الطاقة من خلال مصادر الطاقة البديلة الأخرى

كما تعمل السلطنة أيضاً على إطلاق حملات متنوعة لنشر الوعي البيئي، تستهدف جميع شرائح المجتمع وصناع القرار، وتعمل على دعم وتطوير مجموعة حوافز للإنتاج النظيف للحد من الانبعاثات الغازية، بالإضافة إلى إعداد سياسات وبروتوكولات وطنية للتفاعل مع حالات الطوارئ والأزمات، وإعداد وتحديث ومتابعة خطة إدارة الكوارث الوطنية، مع إعطاء الأولوية للمشاريع الموجهة نحو تقليل آثار الأنواء المناخية والفيضانات، ووضع خطط لتنفيذ هذه المشاريع من قبل جهات الاختصاص.

التحديات والخطط المستقبلية لتحقيق أجندة 2030

التحديات:

يعد استمرار اعتماد الاقتصاد العماني على قطاع النفط أحد التحديات الرئيسية التي تواجه استدامة نمط الإنتاج والنمو الاقتصادي في السلطنة، كما أن النمو السكاني وتعدد أشكال الهدر وعدم الكفاءة في إدارة الموارد الطبيعة المتاحة، والتوسع العمراني المتزايد كلها تشكّل ضغوطاً على مستويات الإنتاج والاستهلاك المستدام في عمان، وتعتبر ادارة النفايات تحدياً آخر بسبب آثارها السلبية على البيئة والصحة العامة.

الخطط المستقبلية:

رؤية عمان 2040 تولى أهمية خاصة لضمان وجود أنماط انتاج واستهلاك مستدامة، حيث أكدت على أن الاستخدام المستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية، بالإضافة إلى توفير بنية أساسية وتقنية متطورة ممكّنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات، فضلا عن أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الاستراتيجي والتنوع الحيوي للسلطنة، وتوفير وعي بيئي ملازم للتطبيق الفعال لقواعد الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وقد تضمنت الخطط المستقبلية للسلطنة وضع أنظمة للإدارة المستدامة للنفايات وإعادة استخدام الموارد الطبيعية تتسم بالكفاءة والفعالية وتكون متاحة بأسعار معقولة، وإشراك المجتمع في تطبيق الممارسات المتعلقة بتقليل كمية النفايات والتوسّع في إعادة استخدامها وإعادة تدويرها، والمساهمة في إحياء الاقتصاد العماني عبر تحسين إنتاجية الموارد والحد من الأضرار البيئية، بالإضافة حماية البيئة العمانية لأجيال الحاضر والمستقبل.

أبرز المبادرات في سبيل تحقيق الهدف

استثمار النفايات وتحويلها الى عائد اقتصادي:

يعد مكب العامرات اول مكب صحي مصمم هندسياً في عُمان والذي بدأ عمله في اوائل 2011، ويمتد على مساحة 9.6 هكتار، ويتكون من 5 خلايا وبسعة اجماليه 10 مليون متر مكعب من النفايات الصلبة. كل خليه لديها 16 عمود لرعاية العصارة. كل الأعمدة متصلة مع بعضها من اجل تسهيل حركة العصارة الى مضخة الراشح. هذا المشروع هو جزء من مبادرات الحكومة لمعالجة النفايات الصلبة بطريقه علميه وصديقة للبيئة. كونها الاولى في نوعها، من المتوقع ان يكون مكب العامرات مثالا لمشاريع ادارة النفايات الصلبة المستقبلية في البلاد.

صُممت محطة "تحويل النفايات إلى طاقة إلى مياه" لمعالجة ما يقرب من 2200 طن يوميًا من النفايات البلدية الصلبة من منطقة تجميع النفايات في مسقط وجنوب الباطنة. واستخدم الكهرباء الناتجة عن هذه المحطة لتشغيل محطة تحلية المياه والتي تولد ما يقرب من 75 مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب الناتجة من النفايات سنويًا. ومن المعروف أن الغاز يعد الوقود التقليدي المُستخدم في تشغيل محطة تحلية المياه في سلطنة عُمان، وبالتالي يساعد إنتاج المياه الناتجة من المعالجة الحرارية للنفايات على تقليل اعتماد السلطنة على الغاز لإنتاج المياه.

المعالجة الميكانيكية الحيوية، ويُقصد بها معالجة النفايات المتبقية والتي تتضمن كلًا من المعالجة الميكانيكية والبيولوجية بهدف خفض الأثر البيئي لطمر النفايات المتبقية، إذ تجمع هذه المعالجة ما بين تسهيل الفرز ونموذج المعالجة البيولوجية مثل عملية التحول إلى سماد أو الهضم اللاهوائي، كما أنها تقوم بتثبيت وفصل النفايات غير المناسبة لإعادة تدويرها، كما تقوم باستخراج المواد غير القابلة لإعادة التدوير وتنتج وقود مشتق من النفايات لاستخدامه في التطبيقات الصناعية.

13

العمل المناخي

الرسائل الرئيسية:

الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

- تعتبر سلطنة عُمان من الدول السباقة في جميع القضايا المتعلقة بالبيئة والشؤون المناخية، وتحرص على دعم التضامن الدولي للتصدي لمشكلة تغير المناخ وآثاره السلبية. حيث صادقت السلطنة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالشؤون المناخية (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الاوزون وتعديلاته).
- قامت السلطنة وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتكيف والتخفيف من تأثيرات التغيرات المناخية.
- إصدار لائحة حماية طبقة الأوزون في نوفمبر 2013م وتحديثها في ديسمبر 2015م، ومن خلال الإجراءات المختلفة فقد تمكنت السلطنة من خفض معدلات استهلاك أهم المواد المستنفدة لطبقة الأوزون إلى الصفر أو إلى مستويات أقل من تلك المطلوبة في بروتوكول مونتريال خلال فترة وجيزة.
- سلطنة عمان تواجه كغيرها من دول العالم، العديد من التحديات المرتبطة بالتغير المناخي، ولمواجهة تلك التحديات، تم إنشاء وزارة البيئة والشؤون المناخية، والمصادقة على كافة الاتفاقيات الدولية المتعلقةبالشؤون المناخية.

سلطنة عُمان على طريق تحقيق غايات الهدف

تعتبر عمان من الدول السباقة في بذل الجهود الكبيرة الدائمة في جميع القضايا المتعلقة بالبيئة والشؤون المناخية، وتحرص على دعم التضامن الدولي للتصدي لمشكلة تغير المناخ وآثارها السلبية، وقد أسهمت السلطنة بفعالية من الحد من مخاطر ظاهرة الاحتباس الحراري والتأثيرات السلبية للتغيرات المناخية، حيث لا تعتبر السلطنة بمنأى عن التغيرات المناخية العالميّة، فموقعها الجغرافي القريب من البحار والمحيطات جعلها تتأثر بشكل واضح وأكثر من غيرها من دول المنطقة. ومن هذا المنطلق، صادقت السلطنة على الاتفاقيات الدولية المتعلقةبالشؤون المناخية (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الاوزون وتعديلاته)، كما شاركت بفعالية في الاجتماعات والدراسات والمشاريع المعنية بهذا الشأن، وحصلت على عدة مناصب دولية في الاتفاقيات البيئية الدولية المذكورة، بالإضافة إلى توقيعها على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في شهر ابريل من عام 2016م.

واستكمالاً للجهود الوطنية في مواجهة التأثيرات السلبية لظاهرة الاحتباس الحراري وتحديات التغيرات المناخية، فقد قامت السلطنة وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، بتنفيذ مشروع إعداد الاستراتيجية الوطنية للتكيف والتخفيف من تأثيرات التغيرات المناخية في السلطنة، لتحقيق الأهداف التالية: تحديد وتقييم التأثيرات والمخاطر على بعض القطاعات؛ تطوير إطار العمل المؤسسي والتشريعي؛ تحديد البرامج والخطط والإجراءات الخاصة بتخفيف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع تأثيرات ومخاطر تغير المناخ؛ بالإضافة للتدريب وبناء القدرات.

وقد تم إعداد البلاغ الوطني الأول للسلطنة، بالتعاون بين وزارة البيئة والشؤون المناخية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) وجامعة السلطان قابوس، وهو عبارة عن تقرير مهم يحتوي على بيانات عن الهشاشة، والمخاطر، والنمذجة المناخية، والتوقعات المناخية المستقبلية، مع احتوائه على قسم خاص بجرد غازات الاحتباس الحراري وسبل التخفيف من انبعاثاتها. وتعمل السلطنة حالياً على إعداد البلاغ الوطني الثاني للسلطنة، وتقرير التحديث لفترة السنتين، وذلك بالتعاون مع كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) وجامعة السلطان قابوس.

السلطنة تشجّع استخدام مصادر الطاقة المتجددة والتقنيات المنخفضة الكربون

والتي من شأنها أن تساهم في تنويع مصادر الطاقة وتحقيق فوائد للأنظمة البيئية والمناخية والاحيائية من خلال تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، حيث تم إصدار لوائح تنظيمية وقوانين تشريعية مثل لائحة استصدار موافقات مشاريع آلية التنمية النظيفة في عام 2010م وتعديلها في عام 2013م، وذلك لتشجيع الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص للاستفادة من التسهيلات المتاحة لتنفيذ مشاريع آلية التنمية النظيفة تحت مظلة بروتوكول كيوتو.

وفي إطار مواصلة جهود السلطنة في هذا الشأن نظمت السلطنة المنتدى البيئي للطاقات المتجددة في عام 2017م، والذي استهدف: نشر تطبيقات الطاقات المتجددة بين مختلف الجهات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والأفراد؛ نشر الوعي بأهمية وجدوى تطبيقات الطاقة المتجددة في التخفيف من آثار التغيرات المناخية في مختلف الجهات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والأفراد؛ التعرف على جهود السلطنة في مواجهة تحديات التغيرات المناخية وآثاره؛ التعريف بأهم البحوث والدراسات في مجال الطاقات المتجددة في السلطنة.

تحرص السلطنة على بذل الجهود للتكيف مع الأعاصير المدارية، وتآكل الشواطئ، وارتفاع مستوى سطح البحر، وقطاع الأسماك والبيئة البحرية، وندرة المياه والتصحر، والحماية من الفيضانات، وأمن الطاقة، وأمن الغذاء

ومن أجل تعزيز دور السلطنة في مجال رقابة المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وتحقيق متطلبات الالتزام ببروتوكول مونتريال؛ تم إصدار لائحة حماية طبقة الأوزون في نوفمبر 2013م وتحديثها في ديسمبر 2015م، ومن خلال الإجراءات المختلفة فقد تمكنت السلطنة من خفض معدلات استهلاك أهم المواد المستنفدة لطبقة الأوزون إلى الصفر أو إلى مستويات أقل من تلك المطلوبة في بروتوكول مونتريال خلال فترة وجيزة.

ومن جهة أخرى، تحرص السلطنة على مشاركة دول العالم سنوياً الاحتفال بالحدث العالمي (ساعة الأرض)، والذي يكون له دور مهم في غرس ثقافة الترشيد في استخدام مصادر الطاقة المختلفة، وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، حيث يتم إطفاء الأنوار والأضواء غير الضرورية في كل من وزارة البيئة والشؤون المناخية وجميع إداراتها في المحافظات وبعض الجهات الحكومية وشركات قطاع الخاص والجامعات والكليات ومنظمات المجتمع المدني والأهلي والفرق الرياضية بالسلطنة. كما تحرص السلطنة على إعداد لوائح قانونية في مجال الشؤون المناخية.

ومن أهمها؛ لائحة إدارة الشؤون المناخية بموجب القرار الوزاري رقم (2016/20) الصادر بتاريخ 29 مارس 2016م؛ ولائحة تنظيم استصدار موافقات مشاريع آلية التنمية النظيفة تحت مظلة بروتوكول كيوتو (CDM- Projects) الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم (2010/30) بتاريخ 21 أغسطس 2010م وتحديثها بالقرار الوزاري رقم (2013/53) الصادر بتاريخ 7 أبريل 2013م؛ لائحة حماية طبقة الأوزون بموجب القرار الوزاري رقم (2013/107) الصادرة بتاريخ 12 ديسمبر 2013م، وتحديثها بموجب القرار الوزاري الأخير رقم (2015/67) الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 2015م.

وتحرص السلطنة كذلك على التعاون مع عدة منظمات بيئية إقليمية ودولية في مجال الشؤون المناخية. منها على سبيل المثال لا الحصر: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ((IPCC، صندوق المناخ الأخضر (GCF)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)، مرفق البيئة العالمي GEF)). كما عملت السلطنة على تشكيل لجان متخصصة في مجال الشؤون المناخية.

ومن أهمها اللجنة الوطنية لحماية طبقة الأوزون، والتي تم تشكيلها بموجب القرار الوزاري رقم (2012/121) بتاريخ 12 ديسمبر 2012م بهدف مراجعة واقتراح السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بحماية طبقة الأوزون، وذلك لتمكين السلطنة من الوفاء بالتزاماتها تجاه بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. واللجنة الوطنية للتغيرات المناخية، والتي تم تشكيلها بموجب القرار الوزاري رقم (2016/23) الصادر بتاريخ 14 أبريل 2016م بهدف المساهمة في اقتراح وتنفيذ السياسات وخطط العمل الوطنية اللازمة للتكيف مع التأثيرات السلبية الناتجة عن التغيرات المناخية وتلك المتعلقة بالتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

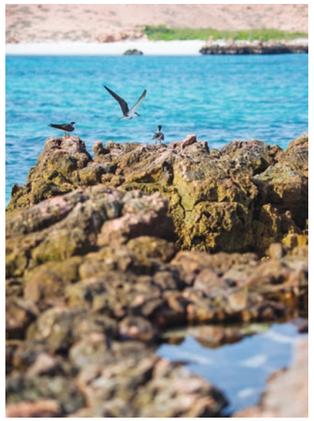

التحديات والخطط المستقبلية لتحقيق أجندة 2030

التحديات:

تتأثر السلطنة بالتغيرات المناخية المختلفة:

حيث إن موقعها الجغرافي القريب من البحار والمحيطات يجعلها تتأثر بشكل واضح وأكثر من غيرها من دول المنطقة. وتقع السلطنة ضمن نطاق المناطق ذات الحرارة المرتفعة، والتي تتسم بالتباين الكبير بين درجات الحرارة العليا والدنيا بخاصة خلال فصل الصيف، وما لذلك من تأثيرات سلبية على النظم البيئية المختلفة، مثل الغطاء النباتي والتنوع الأحيائي، كما تعاني السلطنة من انخفاض معدل تساقط الأمطار، وازدياد حدة الجفاف والتصحر، مما ينتج عنه تقلص في الإنتاج الزراعي.

الخطط المستقبلية:

تواصل السلطنة تنفيذ **الاستراتيجية الوطنية للتكيف والتخفيف من حدة التغيرات المناخية** لمواجهة التأثيرات السلبية لظاهرة الاحتباس الحراري، كما تعمل السلطنة حالياً على إعداد البلاغ الوطني الثاني للسلطنة حول الهشاشة والمخاطر والنمذجة المناخية والتوقعات المناخية المستقبلية وسبل التخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

بدأت السلطنة تنفيذ المرحلة الثانية من **مشروع الاستراتيجية الوطنية للتخلص التدريجي من مواد (الهيدروكلوروفلوروكاربونات)** اعتبارا من عام 2016م إلى عام 2020م، والذي يهدف إلى استكمال الجهود والإجراءات المعمول بها من أجل تحقيق متطلبات الامتثال لبروتوكول مونتريال، وتحقيق نسبة الخفض في استهلاك مواد (الهيدرو كلورو فلورو كاربونات) إلى معدل 35% بحلول شهر يناير من عام 2020م، وذلك عن طريق إنفاذ التشريعات، وتدريب الفنيين في قطاع التبريد والتكييف، وتجهيز مراكز التدريب المهني، ومتابعة عمل مركز استعادة وإعادة تدوير غازات التبريد، وتنفيذ حملات للتوعية والإرشاد، بالإضافة إلى بناء القدرات.

أبرز المبادرات في سبيل تحقيق الهدف

الحفاظ على طبقة الأوزون:

في إطار اهتمام السلطنة بالقضايا البيئية والشؤون المناخية ودعمها المستمر لتلك الجهود ومشاركتها المجتمع الدولي في حماية طبقة الأوزون، فقد انضمت السلطنة في 1998/9/28م إلى كل من اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال وتعديليه في كل من لندن وكوبنهاجن وذلك بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (98/73)، كما صادقت على تعديلي مونتريال 1997م وبكين 1999م في 2004/10/10م بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (2004/106)، وحرصت السلطنة على القيام بدورها في مجال حماية طبقة الأوزون وتحقيق متطلبات الالتزام بالبروتوكول المذكور للتخلص من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، بشكل دائم، مع الحرص على تجنب التأثير على التنمية الاقتصادية من خلال السماح للشركات وتشجيعها لاستخدام بدائل المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في مشاريعها المختلفة.

وقد تمكنت السلطنة من تحقيق النجاح في مجال حماية طبقة الأوزون، حيث كانت سبّاقة في خفض معدلات استهلاك أهم المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، مثل مواد الكلورو فلورو كربونات، والهالونات، وبروميد الميثيل، حيث تم تخفيض معدلات الاستهلاك إلى الصفر أو إلى مستويات أقل من تلك المطلوبة في بروتوكول مونتريال خلال فترة وجيزة.

أهداف التنمية المستدامة

14

الحياة تحت الماء

الرسائل الرئيسية:

الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء

- تولي السلطنة حماية البيئة البحرية ومنع التلوث البحري بجميع أنواعه أهمية خاصة من خلال تنفيذ الدراسات، وإنشاء مناطق صون البيئة البحرية، وإصدار التشريعات، وتنفيذ خطط إدارة المناطق الساحلية، وتأهيل الأخوار واستزراع أشجار القرم بمختلف المحافظات الساحلية للسلطنة، وكذلك تنفيذ خطط إدارة الشعاب المرجانية وإقامة حملات تنظيف بيئاتها، ومراقبة السلاحف والثدييات البحرية لما لها من أهمية في استدامة وتوازن البيئة البحرية.
- تعمل السلطنة على مواصلة الجهود الراهنة في مراجعة وتحديث القوانين والتشريعات البيئية والدراسات وخطط إدارة المناطق الساحلية.
- جارٍ حاليا اجراء تقييم للموارد البحرية واضافة محميات طبيعية بحرية جديدة بالإضافة الى الاستمرار في إعادة تأهيل المناطق المتضررة. ووضع الخطط والاشتراطات المتعلقة بالبيئة البحرية للمشاريع المقترح اقامتها على السواحل.
- حكومة السلطنة تعمل على التنسيق المستمر مع كافة الجهات والهيئات والقطاعات والجمعيات البيئية ذات العلاقة بالبيئة البحرية للتعاون من أجل المحافظة على البيئة البحرية ومواردها وتنوعها الحيوي.

سلطنة عُمان على طريق تحقيق غايات الهدف

إن الاستخدام المستدام والمحافظة على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وتنوعها الأحيائي يعدّان أمران أساسيان لتحقيق خطة 2030، لاسيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي عمان، تشكل البيئة البحرية بمختلف شواطئها الجميلة التي تمتد لمسافة 3165 كيلو متر أحد أهم المقومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسلطنة، بما تتميز به من موارد طبيعية ومناظر جمالية تطل على ثلاثة بحار (بحر العرب، بحر عُمان، الخليج العربي).

ومن أجل تحقيق الأهداف الرامية إلى حماية البيئة البحرية وصون الموارد الأحيائية البحرية، فقد أولتها أهمية خاصة من خلال تنفيذ الدراسات وإنشاء مناطق صون البيئة البحرية وإصدار التشريعات وتنفيذ خطط إدارة المناطق الساحلية وتأهيل الأخوار واستزراع أشجار القرم بمختلف محافظات السلطنة، وكذلك تنفيذ خطط إدارة الشعاب المرجانية وإقامة حملات تنظيف بيئاتها ومراقبة السلاحف والثدييات البحرية، لما لها من أهمية في استدامة وتوازن البيئة البحرية.

ويمكن تلخيص أهم أولويات العمل في مجال حماية البيئة البحرية وإدارة المناطق الساحلية في سلطنة عمان فيما يلي: منع حدوث المزيد من التدهور في البيئة الساحلية وإعادة المناطق المتدهورة إلى طبيعتها؛ إجراء الدراسات والبحوث للتأثيرات المحتملة على المناطق الساحلية وموارِدها الطبيعية؛ المراقبة المتواصلة للبيئة الساحلية لضمان المحافظة عليها؛ تخطيط استخدامات الأراضي الساحلية؛ التوعية العامة وإشراك المواطنين في حماية الموارد الساحلية.

كما بذلت السلطنة جهوداً كبيرة لمنع التلوث البحري بجميع أنواعه، حيث جاء إصدار المرسوم السلطاني رقم (1974/34) الخاص بقانون التلوث البحري كأول قانون في المجال البيئي، وتم الانتهاء من إعداد الخطة الوطنية لمكافحة التلوث في عام 1985م، ويجري تحديثها بصفة متواصلة لتتناسب مع التغيرات التي تشهدها السلطنة، كزيادة المنشآت الساحلية التي قد تؤدي إلى تسربات زيتية في البيئة الساحلية، وبخاصة الموانئ والمناطق الصناعية الحرة، إلى جانب ناقلات النفط التي تعبر المياه الإقليمية للسلطنة، كما تم اعتماد المنطقة الاقتصادية الخالصة للبيئة البحرية العمانية، وتسعى السلطنة إلى الحصول على الموافقة الدولية لتمديد حدود جرفها القاري.

كما أدركت السلطنة أهمية التصاريح البيئية والدور الرقابي، فقد تم إصدار لائحة تصريف المخلفات في البيئة البحرية، ووضع تصاريح الإغراق والتصريف في البيئة البحرية بما يتناسب ومواد اللائحة، باعتبارها آلية رقابية على الأنشطة والمشاريع الواقعة على البيئة الساحلية، كأعمال تصريف المخلفات السائلة إلى البيئة البحرية، وعمليات نقل السوائل بين المنشآت البحرية، وإغراق المواد الصلبة في البيئة البحرية ، حيث أن عملية إصدار التراخيص يُلزم الشركات بتقديم تقارير رصد دورية لجودة المخلفات السائلة المصرفة وتقارير مخبرية تتضمن تحاليل كيميائية للمواد الصلبة التي يتم إغراقها بما يضمن خلوها من الملوثات وبما يتوافق مع الشروط الواردة في اللائحتين المنظمتين لهذه التراخيص. كما يتم التنسيق مع الجهات المعنية بالسلطنة والمنظمة الإقليمية من خلال خطة وطنية شاملة لمتابعة ظاهرة المد الأحمر والحد من تأثيراتها، وتم إنشاء مركز الأمن البحري في عام 2014م، والذي يعنى بإدارة وقيادة عمليات الأمن البحري التي تتم في الموانئ والمنشآت والسواحل البحرية ضد التهديدات الأمنية البحرية، كرصد ومكافحة التلوث البحري والتغير المناخي وحماية المصائد السمكية.

وفي إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، أولت السلطنة اهتماماً خاصاً بالنظم البيئية البحرية (الشعاب المرجانية – أشجار القرم) من خلال تنفيذ خطة إدارة الشعاب المرجانية بالسلطنة. حيث توجد الجيود المرجانية في خمس مواقع رئيسية بالسلطنة، وتحظى تلك المواقع باهتمام خاص، يتجسد في تنفيذ حملات تنظيف بيئات الشعاب المرجانية نتيجة لما تم ملاحظاته من تزايد رمي شباك ومعدات الصيد في هذه البيئات وما ينجم عن ذلك من تأثيرات عكسية عليها، وقد بدأ تنظيم حملات تنظيف بيئات الشعاب المرجانية منذ عام 2002م في مختلف مواقع الشعاب المرجانية، مع التركيز على المواقع الأكثر تأثراً بسبب كثافة نشاط الصيد بها، وذلك بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية ،بساير ذلك حملات لتوعية السكان المحليين بأهمية هذه الموارد الأحيائية، وحملات جمع المعلومات ومتابعة حالة الشعاب المرجانية الطبيعية، ويتم تنفيذ تلك الحملات بمشاركة مختلف الجهات المعنية، كوزارة الزراعة والثروة السمكية، وزارة السياحة، شرطة عمان السلطانية (قيادة خفر السواحل – الدفاع المدني)، جامعة السلطان قابوس، وجمعية البيئة العمانية، وشركات وأندية الغوص، والأفراد المتطوعين من مواطنين ومقيمين .

السلطنة تشارك في الجهود العالمية لحماية البيئة البحرية

وفي إطار مشاركة السلطنة في حملة (بحار نظيفة) التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ تم تنفيذ برنامج متكامل لتنظيف بيئات الشعاب المرجانية في عام 2018م، وبما أن محمية جزر الديمانيات من أهم المواقع التي تحوي مستعمرات الشعاب المرجانية في السلطنة، ونظراً لما تواجهه من تكاثر نجم البحر التاجي الذي بدأ تأثيره واضحاً من خلال ابيضاض الكثير من الشعاب المرجانية نتيجة تزايد أعداد هذا الكائن؛ فقد تم إزالة ما يقارب من 600 نجمة من هذا النوع من خلال تنفيذ 4 حملات تنظيف بالمحمية، بمشاركة متطوعين من فريق غواصي عُمان وبعض أندية الغوص.

وتواصلا مع نهج تنمية التنوع الاحيائي، ولما تواجهه الشعاب المرجانية من تهديدات تُحد من نموها، وكذلك تدهور بعض المناطق، ونظراً لما حققه استخدام هياكل الشعاب المرجانية الاصطناعية في أنحاء عدة من العالم من نجاح في إيجاد البديل للأنظمة البيئية المفقودة، ومواجهة الخسائر بالشعاب المرجانية والسلاسل الغذائية المعقدة، فقد سعت السلطنة إلى نشر العديد من الهياكل الاصطناعية، وذلك في كل من جزيرة الفحل وجزر الديمانيات الطبيعية ومحافظة مسندم، وقد لاقى المشروع نجاحاً جيداً، حيث تم نشر ما يقارب من خمسمائة قالب صناعي حتى الآن، وتم تقييم التجربة وأثبتت نجاحها بشكل تام . كما قامت السلطنة بإنزال عدد من المراسي العائمة في كل من بندر الخيران وبندر الجصة، وكذلك محمية جزر الديمانيات الطبيعية بهدف حماية الشعاب المرجانية من أضرار مراسي القوارب عند إنزالها في قاع البحر.

كما تعتبر أشجار القرم أحد أهم مكونات البيئة البحرية العُمانية حيث يوجد نوع واحد في سلطنة عمان، وهو المعروف باسم (Avicenna marina)، الذي استطاع التأقلم مع طبيعة البيئة العُمانية، ويتوزع هذا النوع في عدة مناطق ساحلية، إذ تبلغ المساحة الكلية التي تغطيها أشجار القرم في السلطنة ما يقارب من 1030 هكتاراً، ومن أجل المحافظة على تلك الأشجار فقد بدء العمل بمشروع استزراع أشجار القرم في شهر إبريل عام 2000م، من خلال إنشاء 4 مشاتل في مختلف المحافظات، واستزراع أكثر من 600 ألف شتله حتى نهاية عام 2018م. كما قام المختصون بعدة مسوحات ميدانية لمعرفة مدى نجاح مشروع الاستزراع، حيث تلاحظ وجود زيادة في المساحات الخضراء لبيئات أشجار القرم والتنوع الاحيائي. وتعتبر هذه الأشجار ذات كفاءة عالية لخزن الكربون، وتعد موئلا يستقطب أفواجا كبيرة من الطيور المستوطنة والمهاجرة.

كما يوجد في سلطنة عمان 21 نوعاً من الحيتان الكبيرة والدلافين، منها 17 نوعاً من الدلافين الصغيرة إلى الضخمة، و3 أنواع من الحيتان البالينية وحوت المسنن (حوت العنبر)، وأثبتت الدراسات والبحوث بالتتبع بالأقمار الصناعية بأن الحوت الأحدب العماني هو في الواقع حوت مقيم ويبقى في موائله قرب السواحل العُمانية، وذلك للظروف المناخية الموسمية التي تطرأ على المنطقة الواقعة جنوب عُمان، حيث توفر مصادر غذاء متنوعة لهذه الحيتان على مدار السنة، عوضاً عن الهجرة إلى بحار القطب الجنوبي بحثاً عن الغذاء، وذلك خلافاً لفصائل الحيتان الأخرى التي تعيش في جنوب الكرة الأرضية، مما يجعله كائناً نادراً للغاية، حيث أن الأعداد التي شوهدت لهذا النوع لم تتجاوز 100 حوت.

كما توجد في المياه العُمانية عدة أنواع من السلاحف البحرية منها السلحفاة الريماني، حيث تعتبر السلطنة ثاني أكبر تجمع في العالم للسلحفاة الريماني. بالإضافة إلى السلحفاة الشرفاف والسلحفاة الخضراء والسلحفاة ريدلي الزيتونية (تقشار) والسلحفاة النملة. وقد تم تشكيل فريق عمل وطني لدراسة أسباب نفوق وجنوح الثديات والسلاحف البحرية، التي تعتبر أحد المؤشرات على صحة البيئة البحرية وعنصراً من العناصر الأساسية في النظام البيئي البحري، فضلا عن كون البعض منها من الأنواع المهددة بالانقراض، عليه تأتي أهمية الوقوف على هذه الظاهرة ومعرفة أسبابها وذلك للحد منها مستقبلاً، وضمان استدامة هذه المخلوقات، ولربما تكشف ظاهرة النفوق والجنوح في بعض الأحيان عن حيوانات بحرية غير معروفة أو لم يتم رصدها مسبقاً.

السلطنة تراقب الحالة البيئية البحرية بالتنسيق مع المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية (روبمي)

وفي سبيل تحقيق الغاية رقم 3 من الهدف رقم 14، "تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بجملة وسائل منها تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات"، يتم مراقبة حالة البيئة البحرية ضمن برنامج سنوي بالتنسيق مع المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية (روبمي)، ويتم تقييم ومراقبة مواقع المشاريع التنموية المزمع تنفيذها للتأكد من ملائمتها بيئياً، ووضع الاشتراطات اللازمة للحد من تأثيرها على البيئة البحرية وعلى طبيعة الشواطئ العمانية.

السلطنة تشارك في حملة (بحار نظيفة)

ولتحقيق الغاية رقم 5 من الهدف الرابع عشر، "حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي، واستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020"، فقد تم إنشاء 14 محمية، بحرية وشبه بحرية، من أصل 20 محمية معلنة بالسلطنة.

وفي مجال زيادة المعارف العلمية فقد تم إنشاء مركز العلوم البحرية والسمكية، ومركز مراقبة جودة الأسماك، والتي تعنى جميعها بتنمية الثروة السمكية، ومراقبة جودة المياه من أجل حماية مصايد الأسماك. ولتيسير وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق فقد تم إنشاء موانئ للصيد في معظم الولايات الساحلية، ومراكز لإنزال الأسماك، للتسهيل على الصيادين.

التحديات والخطط المستقبلية لتحقيق أجندة 2030

التحديات:

نظراً لما تمثله البيئة البحرية من أهمية اقتصادية وبيئية، فإن ذلك يستوجب إدارة فاعلة جداً، وإمكانات بشرية ومادية للمحافظة على هذه البيئة البحرية الغنية، وتواجه السلطنة نقص الحاد في الكوادر الفنية، فعلى الرغم من تسخير ما هو متوفر من إمكانات للحد من التأثيرات على البيئة البحرية؛ إلا أنه من الأهمية دعم تلك الجهود بمزيد من الإمكانات البشرية والمادية نظراً لما تشهده المنطقة الساحلية من تأثيرات، نتيجة تسارع برامج التنمية، سواءً من خلال إقامة المناطق الصناعية الحرة والموانئ التجارية وموانئ الصيد البحري، والمراسي والمنتجعات السياحية أو من خلال امتداد التنمية العمرانية والاستنزاف الكبير للموارد الاحيائية، وخاصة السمكية، وتأثر الشعاب المرجانية جراء طرق الصيد الخاطئة، ورمي الشباك والتصاقها بالشعاب المرجانية، والأضرار الناتجة عن رياضة الغوص. كما أن عدم وجود مرافق استقبال لمياه التوازن بالسلطنة يعتبر من التحديات الكبرى التي تواجه البيئة البحرية، نظرا لما تسببه تلك المياه من تلوث نفطي عند إلقائها في المياه الإقليمية للسلطنة أو المياه المتاخمة لها.

الخطط المستقبلية:

للتغلب على تلك التحديات، تواصل السلطنة جهودها لمراجعة **وتحديث القوانين والتشريعات البيئية**، وتحديث الدراسات والخطط الموضوعة لإدارة المناطق الساحلية، بالإضافة إلى إعداد **استراتيجية وطنية لحماية البيئة البحرية**، وإجراء تقييم للموارد البحرية، وإنشاء المحميات الطبيعية، والاستمرار في إعادة تأهيل المناطق المتضررة، ووضع الخطط والاشتراطات المتعلقة بالبيئة البحرية للمشاريع المقترح إقامتها على السواحل، بالإضافة إلى التنسيق المستمر مع كافة الجهات والهيئات والقطاعات والجمعيات الأهلية ذات العلاقة بالبيئة البحرية للتعاون من أجل المحافظة على البيئة البحرية ومواردها وتنوعها الحيوي.

أبرز المبادرات في سبيل تحقيق الهدف

حملات تنظيف بيئات الشعاب المرجانية:

تمثل الشعاب المرجانية أحد أهم الموارد والأنظمة البيئية البحرية حيث تتواجد في خمس مناطق رئيسية في محافظات السلطنة وهي تشكل نظام بيئي متكامل. حيث تم إعلان محمية جزر الديمانيات الطبيعية كأحد المواقع التي تعتبر الشعاب المرجانية أحد أهم مكوناتها البيئية وتم تنفيذ خطة وطنية لإدارتها ووضع خطة لحملات تنظيف بيئات الشعاب المرجانية بصفة دورية.

ونظراً لما تم ملاحظاته من تزايد رمي شباك ومعدات الصيد في مواقع الشعاب المرجانية وما تسببه من تأثيرات عليها فقد بدأ تنظيم حملات متواصلة لتنظيف بيئات الشعاب المرجانية منذ العام 2002م في مختلف مواقع الشعاب المرجانية مع التركيز على المواقع الأكثر تأثرا بسبب كثافة نشاط الصيد بها وذلك بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية بهدف تنظيف مواطن الشعاب المرجانية من كافة المخلفات وخاصة شباك الصيد وكذلك توعية السكان المحليين بأهمية تلك الموارد الأحيائية وجمع المعلومات والوقوف على حالة الشعاب المرجانية الطبيعية حيث يتم تنفيذ تلك الحملات بمشاركة مختلف الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص.

كما تم عمل برنامج سنوي متكامل لتنفيذ الحملات لكافة مواقع الشعاب المرجانية للمواقع ذات الحيود المرجانية الكبيرة والأكثر تأثرا من عمليات الصيد وبحسب برامج الرصد والمتابعة التي يقوم بها المختصون من الوزارة المعنية بالإضافة الى البلاغات الواردة من أندية الغوص بحيث يراعى الاحوال الجوية وطبيعة الطقس التي تختلف من محافظة إلى أخرى ، وبما أن الشعاب المرجانية ذات حساسية عالية وسريعة التأثر والكسر فأنه يتم اختيار الغواصين المؤهلين كما يتم توجيههم بالطريقة المثلى والتي يجب إتباعها خاصة عند عملية استخدام المقاص وأكياس الرفع وعند سحب الشباك من قبل الفريق المساعد على القوارب حتى لا يكون هناك أي تأثير على المرجان.

أهداف التنمية المستدامة

15

الحياة في البرّ

الرسائل الرئيسية:

الهدف الخامس عشر: الحياة في البرّ

- تتعدد الموائل الطبيعية والأنواع الفطرية بالسلطنة بحكم الموقع الجغرافي، وتتخذ السلطنة عدة إجراءات للمحافظة على هذه الثروة الوطنية، وذلك من خلال سن القوانين والتشريعات التي توفر الحماية للموائل الطبيعية والأحياء الفطرية ولضمان حق كافة الأجيال في الاستفادة من الموارد الطبيعية المتنوعة بطريقة متوازنة وعادلة.
- حرصت السلطنة على إعلان محميات ومواقع طبيعية معلنة بمراسيم سلطانية وأوامر سامية. وتم تنفيذ عدد من المشاريع للتخفيف من تدهور الأراضي ومكافحة التصحر شارك فيها مجموعة من المؤسسات العلمية والبحثية.
- وضع خطة العمل العُمانية لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي، مع تنفيذ مشروع استخدام النماذج والاستشعار عن بعد لرصد حالة الغطاء النباتي، والأراضي الزراعية، والمياه.
- السلطنة تشدد القوانين والتشريعات الخاصة بحماية الحياة الفطرية والأنواع المهددة بالانقراض، وتعد الاستراتيجيات والخطط الوطنية الخاصة بحماية هذه الأنواع، مثل الاستراتيجية الوطنية، وخطة عمل التنوع الاحيائي، والاستراتيجية الوطنية للأنواع النباتية الاقتصادية، بالإضافة إلى إصدار القوائم الحمراء الوطنية للأنواع المهددة. كما قامت السلطنة بتأسيس سلطات حكومية ومراكز بحثية متعددة لتنفيذ الاستراتيجيات والمشاريع المعنية بمتابعة صون الأنواع المهددة.

مؤشر القائمة الحمراء بين عامي 2013 و 2018

الحياة في البرّ

سلطنة عُمان على طريق تحقيق غايات الهدف

يركّز هذا الهدف على إدارة الغابات على نحو مستدام، واستعادة الأراضي المتدهورة، والنجاح في مكافحة التصحّر، والحد من الموائل الطبيعية المتدهورة، والقضاء على فقدان التنوع الأحيائي. وتتعدد الموائل الطبيعية والأنواع الفطرية بالسلطنة بحكم الموقع الجغرافي الواقع في شمال شرق الجزيرة العربية، وتمثل مورداً اقتصادياً هاماً لخدمات الأنظمة البيئية المختلفة، ونظراً لما تتعرض له هذه الموارد من مخاطر متعددة، من أهمها: قلة الموارد المائية، وتدهور الأراضي والتصحر، والتغيرات المناخية والمشاكل البيئية الأخرى المواكبة لعجلة التنمية الاقتصادية، فقد قامت السلطنة باتخاذ عدة إجراءات للمحافظة على هذه الثروة الوطنية، وذلك من خلال سن القوانين والتشريعات التي توفر الحماية للموائل الطبيعية والأحياء الفطرية ولضمان حق كافة الأجيال في الاستفادة من الموارد الطبيعية المتنوعة بطريقة متوازنة وعادلة، حيث توجد الغابات والأحراج بشكل خاص في السواحل (أشجار القرم) وفي الجبال أحراج العلعلان في جبال الحجر الغربي وغابات السوغوط في الجنوب.

حرصت السلطنة على إعلان محميات ومواقع طبيعية معلنة بمراسيم سلطانية وأوامر سامية، حيث تنوعت هذه المحميات فمنها محميات صحراوية وبعضها بحرية وأخرى في مناطق جبلية ذات تضاريس جيولوجية صعبة، وتمثل ما نسبته 3.77% من إجمالي مساحة السلطنة، وتم الاعلان عن محمية القرم الطبيعية والتي تقع في قلب محافظة مسقط كأول محمية لموقع رامسار في السلطنة، بمساحة إجمالية تصل إلى 80 هكتارا من غابات أشجار القرم الطبيعية من نوع (Avicenna Marina) ، وهو النوع الوحيد الموجود الذي يستطيع التأقلم مع الوضع المناخي للبيئة العمانية، بينما تبلغ المساحة الإجمالية التي تغطيها أشجار القرم بالسلطنة ما يقارب ألف هكتار. وتعد "محمية الأراضي الرطبة" في ولاية محوت بمحافظة الوسطى من المواقع البكر ذات النظم البيئية المعقدة والتنوع الإحيائي المتفرد، وتصنف المحمية كواحد من أفضل 25 موقعاً من المواقع ذات الأهمية الدولية للطيور المهاجرة خلال فصل الشتاء في منطقة الشرق الأوسط، ضمن مسار الهجرة لقارة آسيا وشرق أفريقيا، وتقدر مساحتها بنحو 2621 كيلو متر مربع، وهي في طور الإعلان كموقع ثانٍ من مواقع رامسار في السلطنة.

السلطنة تقوم بتنفيذ العديد من المشاريع للتخفيف من تدهور الأراضي ومكافحة التصحر بمشاركة المؤسسات العلمية والبحثية الدولية

قامت السلطنة بوضع خطة العمل العُمانية لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي، والتي اشتملت على وضع سجل خاص بالموارد الطبيعية للسلطنة يحتوي على مصادر المياه، والغطاء النباتي، والتربة. بالإضافة إلى أسباب حالة التصحر، واحتماليات انتشارها في المستقبل، واستراتيجية السيطرة عليها مع تنفيذ مشروع استخدام النماذج والاستشعار عن بعد للقيام برصد حالة الغطاء النباتي، والأراضي الزراعية، والمياه.

كما نفذت السلطنة عدداً من المشاريع للتخفيف من تدهور الأراضي ومكافحة التصحر ، شارك فيها مجموعة من المؤسسات العلمية والبحثية، وذلك من أجل ضمان جودة التنفيذ والحصول على المعلومات المرجعية على المستوى الوطني، ومن أهم المشاريع المنفذة مشروع حصاد مياه الضباب بمحافظة ظفار، ومشروع إعداد خريطة تدهور الأراضي، ومشروع إعادة تأهيل المناطق المتأثرة بعوامل التصحر، حيث تم من خلال هذه المشاريع تحديد المناطق المتدهورة والأراضي المعرضة للتدهور وإعداد قاعدة بيانات مكانية ونظام رصد مبني على بيانات الأقمار الاصطناعية العالية الدقة.

تشكل الجبال نسبة كبيرة من البيئة الجغرافية العمانية، وتتنوع في هذه الجبال البيئات النباتية والحيوانية، ففي شمال عمان توجد جبال الحجر، التي تمتد من شبه جزيرة مسندم في الشمال إلى رأس الحد في محافظة جنوب الشرقية، وتعتبر قمة جبل شمس أعلى منطقة في جبال الحجر، حيث ترتفع نحو 3 آلاف متر فوق سطح البحر. وفي الجنوب تمتد منطقة جبال ظفار من الشرق إلى الغرب، ويعتبر جبل سمحان والذي يضم محمية جبل سمحان وجبل القمر الطبيعية من أبرز جبال المنطقة، ويبلغ أقصى ارتفاع لهذه السلسة 2.5 ألف متر.

وتتنوع البيئة المعيشية للإنسان العُماني في الجبال، ولذلك سعت حكومة السلطنة لتهيئة كل الظروف التي يستطيع من خلالها الإنسان العُماني أن يندمج مع الحياة التي حوله لاسيما في ظل التطور الحديث، الذي ساهم هذا بدرجات متفاوتة في تغيير نسق العادات وطرق ممارستها، ولكن حياة سكان الجبال في عمان تقوم على تقاليد وممارسات ضاربة في القدم في تاريخ عمان، وتبقى هذه البيئة الجبلية محتفظة بجمالها وخصائصها رغم سمات التغير والتنمية الشاملة والتقدم والتحديث التي تشهدها عمان في جميع مناطق السلطنة. كما تعد زراعة وحصاد القمح من المواسم المرتبطة بالكثير من العادات المتوارثة التي يمكن مشاهدتها اليوم في القرى الجبلية، واعتدال درجة الحرارة وتوفر المياه من الخصائص التي ساعدت على تنوع المحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة في المساحات القليلة المنتشرة بين الجبال، كما أن توفر المساحات من المراعي الطبيعية والشجيرات الرعوية النادرة في الجبال مصدر مهم لمربي قطعان الماشية ومنتجي الأدوية الشعبية والنحالين الذين يتمتعون بمهارة فائقة، حيث تطورت عبر القرون مهارات كبيرة لدى سكان الجبال في تربية نحل العسل. وتسعى حكومة السلطنة من خلال مؤسسات التنمية الاجتماعية مثل جمعيات المرأة العُمانية ومراكز التنمية الزراعية لدعم المهن والممارسات التقليدية في البيئة الجبلية من أجل تحسين نوعية حياة السكان، كما فتحت الحكومة المدارس في هذه التجمعات السكانية لنشر التعليم بين أبناء سكان الجبال بما يتلاءم مع واقع البيئة والمجتمع. وإلى جانب التعليم النظامي في الجبال تم افتتاح مراكز لمحو الأمية وتعليم الكبار، لمن فاتتهم فرصة التعليم، خاصة النساء، حتى تشارك المرأة في مجتمعها المحلي وتتزود بالمعارف الضرورية والخبرات المهنية.

تشكل المجموعة النباتية أكثر من 1407 أنواع نباتية موثقة، وتم تقييم نحو 110 أنواع منها كأنواع مهددة بخطر الانقراض ضمن القائمة الحمراء الوطنية، إضافة إلى 509 أنواع نباتية بحرية، و766 نوع لا فقاري بحري، و988 نوع فقاري من الأسماك، يتضمن 13 نوعاً مهدداً بالانقراض على المستوى العالمي، و93 نوع ثديي، ويشتمل على 20 نوعاً مهدداً بالانقراض على المستوى العالمي، من أبرزها النمر العربي، والمها العربية، والظهر العربي. ومن المتوقع أن تزيد قوائم الأنواع مع المزيد من المسوحات والدارسات التي تقوم بها مختلف المؤسسات العلمية والبحثية في السلطنة.

أصدرت السلطنة القوانين والتشريعات الضامنة لحماية الحياة الفطرية والأنواع المهددة بالانقراض

سعت السلطنة على تشديد القوانين والتشريعات الخاصة بحماية الحياة الفطرية والأنواع المهددة بالانقراض، وإعداد الاستراتيجيات والخطط الوطنية الخاصة بحماية هذه الأنواع، مثل الاستراتيجية الوطنية وخطة عمل التنوع الاحيائي، والاستراتيجية الوطنية للأنواع النباتية الاقتصادية، بالإضافة إلى إصدار القوائم الحمراء الوطنية للأنواع المهددة. كما قامت السلطنة بتأسيس سلطات حكومية ومراكز بحثية متعددة لتنفيذ الاستراتيجيات والمشاريع المعنية بمتابعة صون الأنواع المهددة.

وتتعدد جهود الحماية للأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض في السلطنة، حيث شملت تنفيذ برامج حماية وإعلان مواقع محمية خاصة لهذه الأنواع، ففي مطلع السبعينيات من القرن الماضي أطلقت السلطنة مشروع صون المها العربية والذي استطاعت من خلاله إعادة حيوان المها إلى البيئة العمانية بعد انقراض المجموعات البرية في تلك الفترة، وتم تعيين محمية لهذا الحيوان تعرف حاليا باسم محمية الكائنات الحية الفطرية، إضافة إلى وجود محمية أخرى تعنى بالكائنات الحية والفطرية وهي محمية الأراضي الرطبة في محافظة الوسطى. وفي عام 1997م تم تأسيس أول مشروع لحماية النمر العربي، وانطلقت أولى التدابير للحماية الفعلية عندما تم إعلان محمية لمنطقة انتشار هذه الحيوان تعرف باسم محمية جبل سمحان الطبيعية. ومنذ عام 2007م بدأت السلطنة بتنفيذ مشروع دراسة الصقر الأدهم وتركيب أجهزة تعقب عبر الأقمار الاصطناعية لصغار هذا النوع من الطيور الجارحة بمساندة عدد من المؤسسات المحلية وتعاون دولي مع مؤسسة أبحاث الطيور الدولية بالنمسا وصندوق صقر الشاهين بجمهورية مدغشقر، وتم تعقب مسار هجرة الصقر الأدهم، والتي تبدأ من السلطنة وصولاً إلى جزيرة مدغشقر في قارة أفريقيا. وتعتبر هذه الدراسة كأول دراسة علمية لتتبع صغار الصقر الأدهم والتعرف على مصيرها في مسار هجرتها وأبرز ما تمر به هذه الطيور من عوائق وتحديات، كما نفذت السلطنة خلال الفترة من 2013م إلى 2016م مشروع دراسة منهجيّة وبيولوجية جغرافية حول الزواحف في السلطنة، حيث كشفت الدراسة عن تنوّع غير مسبوق في الزواحف الأرضية في عُمان، وتمّ اكتشاف 24 نوعاً جديداً من

سلطنة عُمان على طريق تحقيق غايات الهدف

الزواحف، 14 منها مستوطنة في السلطنة، وتضمّنت نتائج مشروع الدراسة توثيق أكثر من 101 من الزواحف البرية في السلطنة، وهي تمثل قرابة 50% من إجمالي أنواع الزواحف في شبه الجزيرة العربية.

وتعشش عدد من السلاحف البحرية على الشواطئ العمانية ومنها السلحفاة الريماني، والسلحفاة الخضراء، وسلحفاة الشرفاف، والسلحفاة الزيتونية ريدلي، وكلها مهدد بخطر الانقراض لذلك كان مسؤولية المحافظة على هذه السلاحف ومناطق التعشيش من أهم أولويات البرامج التي احتضنتها الحكومة وتشارك فيها مختلف المؤسسات البحثية والتعليمية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث تم الاعلان عن محمية للسلاحف البحرية وتعيين مجموعة من المراقبين البيئيين مدربين ومزودين بالمعدات اللازمة لإدارة مناطق التعشيش واطلاق مشروع مراقبة السلاحف البحرية عن بعد عبر الأقمار الصناعية في عام 2006، والذي يهدف إلى دراسة وصون الأنواع الموجود في السلطنة واقتراح خطة إدارية عامة لمواقع التعشيش والتغذية.

تعزيز الاستخدام المستدام للتنوع الوراثي

ومن أجل تعزيز الاستخدام المستدام للتنوع الوراثي المتأصل في الحيوانات والنباتات والكائنات الحية الدقيقة ولتحقيق الغاية رقم 6 من الهدف رقم 15، قامت السلطنة بالانضمام إلى العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي تضمن تعزيز التعاون وتبادل الموارد الوراثية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها، فالسلطنة طرف في اتفاقية التنوع الأحيائي، وتسعى لتحقيق الهدف الثالث من هذه الاتفاقية الخاص بتقاسم المنافع من خلال السعي للانضمام إلى البروتوكول الخاص بهذا الهدف، كما أن السلطنة عضو في الاتفاقية العربية لتبادل الموارد الوراثية النباتية ومعارفها التراثية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها والتي أقرت في 15 أبريل 2018م من قبل مجلس جامعة الدول العربية.
وعلى المستوى الوطني تم انشاء مركز عمان للموارد الوراثية الحيوانية والنباتية في عام 2012م، والذي يعمل على تأسيس مختبر لتنفيذ التجارب والبحوث العلمية المختبرية، وانشاء بنك الجينات لحفظ الموارد الوراثية، بالإضافة إلى تشجيع الاستخدام المستدام للمعرفة عبر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد قيمة مضافة من البحوث ذات المستوى العالمي والابتكار العلمي. ويرعى المركز العديد من المبادرات في مجال حفظ الموارد الوراثية تستهدف الفئات الناشئة والباحثين الشباب.
واتخذت السلطنة إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار بها وذلك من خلال إصدار عدة مراسيم سلطانية، يأتي في مقدمتها المرسوم السلطاني (2001/114) لقانون حماية البيئة ومكافحة التلوث، والمرسوم السلطاني (2003/6) لقانون المحميات الطبيعية وصون الاحياء الفطرية. وقد ساهم انتشار وحدات مراقبي الحياة الفطرية في تحسين حماية هذه الموائل وحماية الحياة البرية. وإيماناً من السلطنة بالدور المهم والفعال الذي تلعبه اتفاقية التجارة الدولية الخاصة بأنواع الحيوانات والنباتات الفطرية المهددة بالانقراض (سايتس) في حماية الأنواع الفطرية من خطر الانقراض والاستخدام المستدام لها وتنظيم عمليات استيرادها وتصديرها بين الدول؛ فقد انضمت إليها في عام 2007م. وبذلت السلطنة جهوداً كبيرة لتنفيذ التزاماتها تجاه الاتفاقية من خلال التعاون وتنسيق الجهود الدولية بهدف الرقابة والتأكد من أن الإتجار الدولي في الأنواع الفطرية لا يشكل خطراً على فرص بقائها في الطبيعة، وكذلك العمل على تطبيق القرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمرات الأطراف للاتفاقية.

كما قامت السلطنة بإنشاء نظام إلكتروني جمركي متكامل تحت مسمى "نظام بيان" ويشمل جميع الإجراءات والعمليات الجمركية، ويتيح إنهاء جميع المعاملات الجمركية إلكترونياً. كما تم إنشاء المحطة الواحدة للتفتيش بنظام إدارة المخاطر بالتكامل مع نظام بيان في جميع المنافذ البحرية والجوية والبرية، وذلك من أجل تعزيز الرقابة الأمنية والصحية والبيئية على الصادرات والواردات والبضائع العابرة والمعادة تصديرها.

إلى جانب ذلك اتخذت السلطنة إجراءات لمنع دخول الأنواع الغازية إلى البيئة العُمانية، وذلك بسن القوانين المنظمة لاستخدام الأنواع غير المحلية، بالإضافة إلى تشديد الرقابة وتطبيق الحجر البيطري والزراعي للشحنات الواردة إلى السلطنة، وتقييم الأثر البيئي في حال استخدام الأنواع غير المحلية للتطبيقات الزراعية أو استصلاح الأنظمة البيئية، وميدانياً قامت السلطنة بإطلاق عدد من الحملات للتعامل مع الأنواع الدخيلة، والتي تسبب ضرراً على الإنسان والبيئة العُمانية. ومنها، الحملة الوطنية لإزالة أشجار الغاف البحري المعروف بالمسكيت، حيث دعت الحملة إلى تعاون الجميع في القضاء على شجرة المسكيت بسبب أضرارها على الزراعة والبيئة، والتي دخلت السلطنة كأشجار للاستزراع بهدف الظل، وفي السبعينيات من القرن الماضي تم استزراعها كأشجار على جوانب الطرق قبل أن تصبح هي نفسها مشكلة بحاجة إلى مكافحة.

إن ترسيخ قيم النظم البيئية وصون الحياة الفطرية أساس العمل في الخطط والبرامج والسياسات القطاعية والقطاعات المتعددة ذات الصلة، وفي أوساط العمل المجتمعي. ومن أجل المواءمة بين التنمية والبيئة يتم تطبيق أسلوب الدراسات البيئية المسبقة التي تشمل دراسة التأثيرات البيئية السلبية المحتملة والإجراءات اللازم تنفيذها للحد منها أو تخفيفها. ويتم التقييم على مراحل كما يتم التقييم البيئي للمشاريع من خلال برامج المتابعة والتفتيش لكافة مصادر التلوث ولجميع المنشآت الصناعية المختلفة للتأكد من التزامها بالاشتراطات البيئية القانونية.

وتحمل مناهج التعليم بمختلف مستوياته رسائل حفظ التنوع الأحيائي، بجانب مشاركة العديد من المدارس في برامج التوعية البيئية المختلفة التابعة للحكومة، وفي مستويات الصفوف المختلفة، يتم تعليم أطفال المدارس أساسيات البيئة وتقدير التنوع الأحيائي، وما بعد مستوى المدرسة، يتم تقديم دورات رسمية في برنامج بكالوريوس العلوم في الأحياء البيئية بجامعة السلطان قابوس، وفي نفس الجامعة يمنح برنامج ماجستير العلوم في العلوم البيئية للطلاب الذين يتمتعون بخبرة بيئية عالية، كما تم وضع دبلوم /بكالوريوس في العلوم البيئية في الكلية التقنية العليا من خلال وزارة التعليم العالي، وتتضمن جهود العمل الاجتماعي استراتيجية لتحسين مهارات النساء في الأمور البيئية، وخاصة إعادة تدوير وتحسين نمط الاستهلاك للأسرة، بما في ذلك الحفاظ على البيئة، أيمانا بأن المرأة يجب أن تلعب دورا هاما في المجتمع، لاسيما في الأمور المتعلقة بالبيئة. وتدعم برامج التوعية وتثقيف المجتمع الجهود المبذولة من أجل الحفاظ على البيئة وتنوعها الأحيائي، وتأتي ضمن أولويات اهتمام وسائل الإعلام المختلفة، كما تشمل أنشطة التوعية كافة الجوانب المتعلقة بنشر المعارف والمعلومات لترسيخ القيم والسلوكيات الإيجابية بين كافة مكونات المجتمع.

وبهدف حشد الموارد المالية، فإن النمو الاقتصادي الذي تشهده السلطنة والذي يترافق مع زيادة حدة تداعيات القضايا البيئية المختلفة، يخلق حاجة ضرورية لاستدامة الموارد المالية لتحقيق الأهداف البيئية، وتسعى السلطنة إلى توفير الموازنات المالية لتنفيذ مشاريع في مختلف القطاعات، مع وضع الأولويات للمشاريع التي تحقق عائد اقتصادي وبيئي، وتحسن معيشة المجتمع. وفي المقابل تنتهج السلطنة سياسة كفاءة استخدام الموارد المالية وترشيد الإنفاق من خلال بحث فرص خفض التكاليف التي ترتكز على استخدام التقنيات الأكثر صداقة للبيئة والأقل استهلاكا للطاقة للحفاظ على التنوع الاحيائي والنظم البيئية.

جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة

وفي سبيل حشد الموارد وتوفير حوافز للبلدان لتعزيز الإدارة المستدامة، أعلنت السلطنة في عام 1989م عن أول جائزة عربية تُمنح على المستوى العالمي في مجال حفظ البيئة للأفراد والمنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تقوم بجهود مميزة في مجال العمل البيئي والمحافظة على البيئة ويطلق عليها اسم " جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة "، حيث انطلقت فكرة الجائزة من قناعة بأهمية حماية وصون البيئة، وأنها عملية شاملة متواصلة عابرة للحدود المحلية، وأن تطور البشرية وتأثير ذلك على البيئة يستحق مشاركة عالمية واسعة للحفاظ على سلامتها. علماً بأن الجائزة تقدم على شكل شهادة تقديرية ومنحة مالية، وتمنح كل عامين في احتفال تقيمه اليونسكو على هامش انعقاد المؤتمر العام للمنظمة.

السلطنة تدعم التعاون مع المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة في مجال البيئة

وذلك من خلال العمل المشترك في عقد الاجتماعات وإقامة المنتديات والمشاريع ذات الطابع الإقليمي، ومنها مشاركة المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرب آسيا في عام 2018م في فعاليات "منتدى عُمان البيئي" في دورته الثانية تحت شعار "نحو تأصيل منهجي للمواطنة البيئية"، حيث تم خلال المنتدى تدشين "جائزة منتدى عُمان البيئي"، لتكون منصة تكريم مصاحبة لأعمال المنتدى في دورته المقبلة، والتي تستهدف دعم جهود الفئات العاملة في المجال البيئي، وفق شروط يجري العمل على صياغتها بالتنسيق مع لجنة على مستوى عال من الكفاءة والخبرة، بهدف التحفيز نحو مزيد من الإجادات الدافعة لمسيرة العمل الوطني الهادف للاستدامة البيئية.

ومن أجل زيادة قدرات المجتمعات المحلية للحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة فإن فرص العمل الجديدة تتزايد ببطء ليس فقط في الزراعة وصيد الأسماك، ولكن أيضا في مجالات مثل السياحة البيئية. ولذلك فإن توجه السلطنة المستقبلي هو زيادة الفوائد الاقتصادية للسكان من خلال فتح الاستثمار في المحميات الطبيعية، مع التشديد بصورة خاصة على أهمية التركيز على توظيف السكان المحليين في مشاريع السياحة البيئية، ما يعد في حد ذاته وسيلة من الوسائل الأساسية لدعم السياحة البيئية في المحميات و/أو خارج المحميات الطبيعية.

التحديات والخطط المستقبلية لتحقيق أجندة 2030

التحديات:

تتعرض السلطنة بحكم الموقع الجغرافي لمخاطر متعددة من أهمها تدهور الاراضي وتفتت الممارسات التقليدية لإدارة الأراضي، بما في ذلك إدارة الثروة الحيوانية، ونقص في المناطق المحمية وتمثيل البيئات المختلفة، وانتشار الأنواع الغازية، بالإضافة إلى نقص في خطط إدارة الأنواع ومتابعة الأنواع المهددة بالانقراض.

الخطط المستقبلية:

ولمواجهة تلك التحديات تعمل السلطنة على **حماية الموائل الطبيعية والإنتاجية والموارد المتجددة** من أجل الاستخدام الرشيد والمستدام، والمحافظة على التنوع الأحيائي للحيوانات والنباتات، وبشكل خاص الأنواع النادرة وذات الأهمية الخاصة، بالإضافة إلى **تحسين المعرفة حول النظم الإيكولوجية**، ورفع مستوى الوعي بأهمية الحفاظ على التنوع الأحيائي، والاستخدام المستدام للموارد الأحيائية.

وللحفاظ على التنوع الأحيائي شرعت السلطنة في **إقرار تشريع لضمان الحفاظ على التنوع الأحيائي**، والاستخدام المستدام للموارد الأحيائية، وبناء نظام للحوافز لتشجيع أنشطة حفظ التنوع الأحيائي، وإيجاد فرص عمل للسكان المحليين، مع العمل على تشجيع التعاون الإقليمي والدولي في مجالات حفظ التنوع الأحيائي، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

أبرز المبادرات في سبيل تحقيق الهدف

1. الحياة في البرّ:

تميزت السلطنة بمبادرات رائدة في مجال العمل البيئي الملازم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، وبتجاوب كبير مع الصحوة البيئية العالمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وتعمل مختلف المؤسسات الحكومية بالتعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ برامج تعليمية وتوعوية لغرس قيم المحافظة على التنوع الاحيائي في الفئة الناشئة والمجتمع بشكل عام. بالإضافة إلى زيادة الرقعة الخضراء من خلال إقامة الاحزمة الشجرية وانشاء الحدائق والمنتزهات العامة والمسطحات الخضراء والمحافظة على المناطق الزراعية وتنفيذ برامج استزراع وتشجير في مختلف المواقع الطبيعية مثل الأودية والمناطق الرعوية. وهناك مبادرات عديدة تم اطلاقها تعنى بهذا الجانب منها مبادرة "اشجار" لاستزراع النباتات والأشجار البرية، حيث جاءت الفكرة استكمالاً للجهود التي تبذلها السلطنة لتوعية وتثقيف المجتمع للمحافظة على النباتات البرية والمشاركة في زيادة الرقعة الخضراء، كما تسعى السلطنة من خلال هذه المبادرة إلى توحيد الجهود وتوسيع الشراكة بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص للمحافظة على البيئة الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة. ويجسد الشعار اسم المبادرة مع وضع شجرة اللبان عليه كدلالة رمزية وارث حضاري للأشجار العمانية، ومبادرة "أودية خضراء" لتأهيل المناطق المتضررة، ومبادرة "اصدقاء البيئة" للتعليم البيئي للفئة العمرية من 8 – 13 سنة، وغيرها.

وفي مجال المحافظة على الأنواع النباتية المحلية، أطلقت السلطنة مشروعاً لإنشاء أكبر حديقة نباتات في منطقة الخليج تحت مسمى حديقة النباتات والأشجار العمانية، وتشتمل على مختلف أشكال الحياة الطبيعية والبيئية في السلطنة، وتم إنشاء المركز الوطني للبحث الميداني لحفظ البيئة من تنظيم وتشجيع البحث الميداني وتطوير مشاريع الأبحاث لحماية البيئة واستدامتها بالسلطنة.

2. محمية الحجر الغربي لأضواء النجوم:

يعتبر التلوث الضوئي أحد التحديات التي تواجه البشر في الوقت الحالي ويتزايد بشكل مضطرد يوما بعد يوم نتيجة للتوسع العمراني وكذلك التوسع في الصناعة والتجارة بالتالي تؤثر سلبا على صحة الإنسان وسلامة الأنظمة البيئية وكذلك الأبحاث المتعلقة بعلوم الفلك والفضاء وبهذا سيصبح الوضع أكثر تعقيدا في المستقبل ومن هذا المنطلق بدأت الدول والمنظمات التي تعمل في هذا المجال بوضع الطرق والآليات التي يمكن من خلالها التخفيف والحد من آثار التلوث الضوئي ومن هذه الحلول قامت الدول بعمل إدارة للإضاءة في المدن بما يتلاءم مع صحة الإنسان وحماية الأنظمة البيئية كما توجهت العديد من الدول المتقدمة إلى انشاء مناطق للسماء المظلمة بهدف التقليل من آثار التلوث الضوئي وبذلك تصبح مناطق ذات أهمية دولية للسماء المظلمة على مستوى العالم وتتيح المجال للأبحاث والناس القدرة على مشاهدة السماء بشكل مميز.

ومن هذا المنطلق فقد ارتأت السلطنة بالعمل في هذا المجال من خلال اعلان أول محمية سماء مظلمة في السلطنة وفي المنطقة العربية وقد اعلنت محمية الحجر الغربي لأضواء النجوم كمحمية سماء مظلمة بموجب المرسوم السلطاني رقم (2019/40) وتقع المحمية في سلسلة جبال الحجر الغربي وتبلغ مساحة المحمية 386 كم2 ويقع الجزء الأكبر من مساحة المحمية في محافظة الداخلية وتحتضن المحمية أعالي جبال الحجر الغربي بما فيها جبل شمس وجبل السراة وتقع إلى اعلى قمة في المحمية بأكثر من 3009 متر في قمة جبل شمس.

يهدف إنشاء محمية الحجر الغربي لأضواء النجوم إلى حماية السماء من آثار التلوث الضوئي الناتج عن الأنشطة البشرية والتوسع السكاني كما أنشئت المحمية لأجل الحفاظ على مكونات النظام البيئي بأعالي جبال الحجر ومنها غابات أشجار العلعلان في جبل السراة.

وتتميز المحمية بوجود أعلى قمة في عمان وهي قمة جبل شمس والتي يصل ارتفاعها إلى 3009 متر فوق مستوى سطح البحر كما تعتبر أعلى محمية في سلطنة عمان وتضم المحمية غابات أشجار العلعلان التي تقع على ارتفاع أكثر من 2000 متر فوق مستوى سطح البحر وتعتبر من المناطق التي يقل فيها التأثير البشري وتعتبر أشجار العلعلان من الأنواع المهددة بالانقراض كما يوجد بالمحمية أنواع أخرى مهددة بالانقراض كالوعل العربي والذي يستوطن جبال الحجر من العالم وتعتبر المحمية أيضا من المناطق المهمة دوليا للطيور حسب تصنيف المنظمة الدولية للطيور.

وفي خطة إدارة المحمية فقد وضع المختصون بالتعاون مع الجهات المختلفة خطة ادارة للإضاءة في المحمية والمناطق المجاورة لها من أجل الوصول للهدف أو الغرض من إنشاء المحمية كما أن للناس القدرة على الاستمتاع بجودة السماء وروعتها حين زيارتهم للمحمية.

أهداف التنمية المستدامة

16

السلام والعدل والمؤسسات القوية

الرسائل الرئيسية:

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

- السلطنة تضمن الحماية للمواطنين والمقيمين على أرضها من كافة أشكال العنف من خلال أنظمتها وتشريعاتها وقوانينها. كما وضعت العديد من البرامج والمشاريع التي من شأنها توفير الحماية للفرد والمجتمع والحد من الوفيات.
- سلطنة عمان عضو في العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، منها اتفاقيات حقوق الطفل، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة وغيرها. كما تؤكد جميع التشريعات العمانية الصادرة على حظر التمييز بين الأفراد، وتوفير الحماية القانونية من جميع أشكال العنف لمختلف شرائح المجتمع.
- السلطنة تضع عدداً من الآليات والمؤسسات منها: اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة، اللجنة العمانية لحقوق الإنسان، اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين، لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- تقدمت السلطنة 14 درجة في تقرير التنافسية العالمي لعام 2018م، لتحصل على المرتبة 47 عالمياً، كما حصلت على المرتبة 36 من واقع 140 دولة بالنسبة لركيزة المؤسسات، والذي يتضمن عدداً من المؤشرات الفرعية: مؤشر استقلالية القضاء (18 من 140) وكفاءة الأنظمة القانونية (19 من 140) والتوجيه الحكومي المستقبلي (7 من 140) وقوة التدقيق ورفع التقارير (37 من 140).

السلام والعدل والمؤسسات القوية

سلطنة عُمان على طريق تحقيق غايات الهدف

يتعلق الهدف السادس عشر بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

حقوق الإنسان:

تضمن سلطنة عمان الحماية للمواطنين والمقيمين على أرضها من كافة أشكال العنف وذلك من خلال أنظمتها وتشريعاتها وقوانينها. كما وضعت العديد من البرامج والمشاريع التي من شأنها توفير الحماية للفرد والمجتمع والحد من الوفيات. وفي هذا الخصوص أشارت المادة (25) من النظام الأساسي للدولة إلى أن "التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ويبين القانون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق، وتكفل الحكومة قدر المستطاع تقريب وجهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا"، ومن ناحية أخرى، ينصّ قانون الجزاء الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2018/7) في الباب (التاسع) منه في المواد من (301) إلى (321) على مكافحة الجرائم التي تمس حياة الإنسان وسلامته وهي: القتل العمد وغير العمد، والتحريض على الانتحار، والضرب المفضي إلى الموت، والإيذاء البسيط والبليغ، والمشاجرة في واقعة إيذاء أو قتل، والقتل الخطأ والإيذاء الخطأ.

كما تطرق الباب (العاشر) من قانون الجزاء المشار إليه في المواد من (322) إلى (334) إلى الجرائم الماسة بحرية الإنسان وكرامته، والتي شملت، القبض على الأشخاص وخطفهم وحجزهم، والتهديد، والسب، والقذف، بالإضافة إلى ذلك تطرق القانون إلى الجرائم الأخرى التي تجرم أي اعتداء على الموظفين، والقرصنة والعنف.

وجدير بالذكر أن سلطنة عمان عضو في العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الانسان منها انضمام السلطنة إلى اتفاقية حقوق الطفل بالمرسوم السلطاني رقم (96/54) والمعدل بالمرسوم السلطاني رقم (99/96)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب أحكام المرسوم السلطاني رقم (2005/42)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة بموجب أحكام المرسوم السلطاني رقم (2008/121)، بالإضافة إلى البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل بموجب أحكام المرسوم السلطاني رقم (2004/41).

ولقد أكدت التشريعات العمانية الصادرة على حظر التمييز على أساس الجنس بين الأفراد، ومصداقاً على ذلك جاءت المادة (2) من قانون الطفل العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2014/22) والتي أكدت على مبدأ حظر التمييز على أساس الجنس بين الأطفال باعتباره أهم الحقوق التي يكفلها هذا القانون، كما أكّد القانون بموجب المادة (38) منه على القيم التي يهدف التعليم في السلطنة على ترسيخها، ومنها ترسيخ قيم المساواة بين الأفراد وعدم التمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس او العرق أو أي سبب من أسباب التمييز.

السلطنة توفر الحماية القانونية من جميع أشكال العنف لمختلف شرائح المجتمع

تجدر الإشارة هنا إلى أن قانون الجزاء الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2018/7) قد أكد على ضرورة توفير الحماية القانونية من جميع أشكال العنف لمختلف شرائح المجتمع بما في ذلك المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة الذين لم تستثنهم القوانين، بل أعطتهم ميزة وتركيزاً خاصا بحكم أوضاعهم الخاصة التي تقتضي وتستدعي المزيد من الاهتمام والحماية.

كما كفل قانون الطفل العماني في المادتين (7) و(56) الحق في الحماية من العنف، والاستغلال والإساءة، وفي معاملة انسانية كريمة تحفظ للطفل كرامته وسمعته وشرفه، وتكفل الدولة للطفل التمتع بهذا الحق بكل السبل المتاحة، كما حظر القانون أي فعل من أفعال الاختطاف والاغتصاب وتعاطي أي نشاط جنسي وغيره.

ويحظر قانون مكافحة الاتجار بالبشر الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2008/126) ممارسة أي شكل من أشكال الاتجار بالبشر وفقا لما حددته المادة (2) من القانون ويشمل ذلك استخدام شخص او نقله أو إيوائه أو استقباله عن طريق الإكراه او التهديد أو الحيلة أو باستغلال الوظيفة أو النفوذ او استغلال حالة استضعاف أو باستعمال سلطة ما على ذلك الشخص أو بأية وسيلة اخرى غير مشروعة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، ووضع القانون عقوبة لا تقل عن ثلاث سنوات لمرتكب هذه الجريمة، ولا تقل عن سبع سنوات في الحالات التي حددها القانون والتي من بينما الاتجار بالأطفال أو الاشخاص ذوي الإعاقة.

كما يعاقب قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2011/12) على الأفعال التي تسيء استخدام تقنية المعلومات واتخاذها وسيلة للإساءة تجاه الأطفال والنساء كالإغواء أو التحريض على ممارسة الفجور أو الدعارة أو الابتزاز، علاوة على الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد. ولقد شكلت سلطنة عمان عدد من الآليات والمؤسسات المعنية بالحماية (النساء والأطفال) والتي من بينها:

- اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة.
- اللجنة العمانية لحقوق الإنسان.
- اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين.
- لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.
- اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

- لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وضعت سلطنة عمان، من خلال اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، خطة سنوية تهدف إلى رفع الوعي لدى فئات المجتمع، والقيام بجمع الإجراءات لحماية المواطنين والمقيمين من الاتجار بالبشر، بالإضافة إلى خط ساخن لتلقي البلاغات عن حالات الاتجار بالبشر.

كما حددت السلطنة عدداً من آليات العمل المؤسسية للتعامل مع حالات العنف والإساءة حيث أوكل قانون الطفل إليها تشكيل "لجان حماية الطفل" وفقا للقرار الوزاري رقم (2015/168). وتتلقى هذه اللجان أي بلاغات عن أي انتهاكات لحقوق الطفل والطفلة، وحالات العنف والاستغلال والإيذاء والانتهاكات الأخرى، ولأعضاء تلك اللجان صفة الضبطية القضائية في تطبيق أحكام قانون الطفل.

وتنفيذاً للمبادئ التي نص عليها النظام الأساسي للدولة في المادة (12) منه المتعلقة بالمبادئ الاجتماعية فإن "العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العمانيين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة".

انطلاقاً من هذه المبادئ الأساسية الراسخة يمارس الادعاء العام أعماله لتعزيز سيادة القانون من خلال عدد من المختصين العاملين بالمديريات العامة وإدارات الادعاء العام الجغرافية والتخصصية المنتشرة في محافظات وولايات السلطنة كافة. كما يتولى الادعاء العام تقديم أفضل الخدمات والضمانات للمتقاضين مع قبول بلاغاتهم وشكاويهم وتمكينهم من الاستعانة بمحام واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في أسرع وقت مستخدماً في ذلك وسائل التقنية الحديثة. كما يتولى الادعاء العام في سلطنة عمان بالتحقيق في جرائم استيراد الأسلحة وذخائرها أو تهريبها أو حيازتها بدون ترخيص عملاً بقانون الأسلحة والذخائر الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (90/36) وإحالة المتهمين فيها إلى المحاكم المختصة والمطالبة ومصادرة المضبوطات. بالإضافة إلى ذلك يقوم الادعاء العام بتقديم المساعدات القضائية للدول الطالبة وفق القوانين والأنظمة المعمول بها في السلطنة والمعاهدات والاتفاقيات ومذكرات التفاهم ومبدأ المعاملة بالمثل التي تربطها مع الدول وتقديم أفضل صور التعاون معها.

أما فيما يتعلق بالحد من التدفقات غير المشروعة للأسلحة فإن شرطة عمان السلطانية تكثف من الرقابة على المنافذ القانونية للسلطنة حيث عملت على تزويد كافة المنافذ والإدارات الجمركية بأحدث الوسائل التقنية والفنية لدعم الرقابة والتصدي لعمليات التهريب والإدخال غير المشروع للأسلحة والمواد المحظورة قانوناً.

كما نصّ قانون الجزاء في الباب (الثاني) من المواد من (143) إلى (153) على الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وحدد عقوبات لجرائم الجماعات الإجرامية المنظمة وتهريب المهاجرين وآلية الفصل في عائدات هذه الجرائم، وتطبيق قانون مكافحة الإرهاب الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2007/8) لمحاربة جميع أشكال الجريمة المنظمة.

مكافحة الفساد:

تبذل السلطنة جهوداً كبيرة في مجال مكافحة الفساد والرشوة بجميع أشكالها حيث أن الجهات المختصة في السلطنة على تواصل وتعاون مستمرين مع المجتمع من خلال مختلف وسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي وتنفيذ المحاضرات التوعوية والارشادية للجمهور بما يسهل عملية الكشف عن جرائم الفساد والرشوة.

وفي ضوء انضمام سلطنة عمان لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب المرسوم السلطاني رقم (2013/64)، فقد تمّ صياغة الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ووضع المقترحات والتوصيات المناسبة لملاءمة ما نصت عليه اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والتي انضمت إليه السلطنة في 2013. م

كما حرصت سلطنة عمان على الدوام على المشاركة ضمن فريق خبراء الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عمليات التقييم والاستعراض الذي تم فيما بين السلطنة والدول المنظمة للاتفاقية.

وقد تم إنشاء إدارة تخصصية داخل الادعاء العام مختصة بقضايا الأموال العامة تختص بالتحقيق في جميع الجرائم الماسة بالمال العام وما في حكمها، وجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجرائم التهرب الضريبي. وتقوم "إدارة الادعاء العام لقضايا الأموال العامة" بإحالة المتهمين فيها إلى المحكمة لتطبيق النصوص القانونية التي قاموا بمخالفتها، مما ساهم في جودة وفعالية التعامل مع مثل هذه القضايا.

وحرصاً من حكومة السلطنة على مشاركة المجتمع الدولي في الجهود الحثيثة التي تم إنجازها ووضعها لمكافحة الفساد بكافة صوره وأشكاله وتعزيز النزاهة، قامت السلطنة بالإجراءات التالية:

- الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب المرسوم السلطاني رقم (2013/64).
- صادقت على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بموجب المرسوم السلطاني رقم (2014/28).
- انضمت إلى اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية بموجب بالمرسوم السلطاني رقم (2016/41).
- شكلت وفق متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فريقاً مكوناً من (15) خبيراً، من جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، لمتابعة استعراض وضمان تنفيذ الاتفاقية المذكورة.

السلام والعدل والمؤسسات القوية

سلطنة عُمان على طريق تحقيق غايات الهدف

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن السلطنة تمكنت من تحقيق ارتفاع ملموس في النسخة الرابعة والعشرين لمؤشر مدركات الفساد لعام 2018م الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، حيث حصلت السلطنة على المرتبة 53 دولياً من أصل 180 دولة، وعلى الدرجة 52 من أصل 100 درجة، لتحقق بذلك ارتفاعاً بواقع 15 ترتيباً، وبمعدل 8 درجات، عن العام 2017، وهو ما يعد الأعلى عالمياً في معدل الارتفاع بين العامين.

تقدمت السلطنة 15 درجة في تقرير التنافسية العالمي لعام 2018م، لتحصل على المرتبة 47 عالمياً

وفيما يتعلق بنتائج ركيزة المؤسسات حصلت السلطنة على المرتبة 36 من واقع 140، وتندرج ضمن هذه الركيزة العديد من المؤشرات التي تمكنت السلطنة من تحقيق تقدما في عدد منها مثل:

- مؤشر استقلالية القضاء (18 من 140 درجة).
- كفاءة الأنظمة القانونية (19 من 140 درجة).
- التوجيه الحكومي المستقبلي (7 من 140).
- قوة التدقيق ورفع التقارير (37 من 140).

وقد حصل جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة على المركز الأول في جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة في فئة "منع ومكافحة الفساد في الخدمة العامة في العام 2013م" عن إقليم غرب آسيا من خلال نافذة البلاغات، والتي تعتبر من بين أهم وأبرز الجوائز على المستوى الدولي.

المركز الوطني للمعلومات المالية

تعمل عمان على مكافحة وقوع كافة أشكال الجرائم بموجب اختصاصاتها القانونية، ففي مجال الحد من التدفقات غير المشروعة للأموال؛ طورت السلطنة قدراتها في الارتقاء بنظام عمل التحريات المالية من خلال رفع مستوى وحدة التحديات المالية لتصبح مركزاً وطنياً للمعلومات المالية، ويمارس المركز اختصاصاته بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2016/30) والذي يعمل بالشراكة مع مختلف الجهات الرقابية والقضائية المعنية بالتعاملات المالية. ويختص المركز الوطني للمعلومات المالية بتلقي الطلبات وتحليل البلاغات والمعلومات التي يشتبه في أنها تتعلق بعائدات الجريمة أو يشتبه بصلتها أو ارتباطها بجريمة غسل الأموال أو تمويل الارهاب، بجانب تلقيه المعلومات الأخرى المتعلقة بالمعاملات النقدية والتحويلات الالكترونية والإقرار عبر الحدود، وغيرها من التقارير القائمة التي تضعها الجهات الرقابية.

مركز عمان للحوكمة والاستدامة

منذ إنشاء مركز عمان للحوكمة والاستدامة بموجب المرسوم السلطاني (2015/30)، دأب على تفعيل أهدافه واختصاصاته التي حددها النظام الأساسي، والتي من ضمنها بناء شراكات ومجالات للتعاون مع مؤسسات إقليمية ودولية في مجالي الحوكمة والاستدامة سواء كان عن طريق توقيع مذكرات التفاهم أو الاتفاقيات أو التعاون في اقامة منتديات وفعاليات. كما ارتبط مركز عمان للحوكمة والاستدامة بمؤسسات دولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD من خلال عضويته في لجنة الحوكمة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشارك في العديد من اجتماعات اللجنة.

ويقوم المركز بتنظيم المحاضرات التوعوية بهدف التعريف بثقافة ومبادئ الحوكمة وأهميتها في بيئة المال والأعمال وضرورة تبنيها لدورها في تعزيز أعمالها وثقة المتعاملين والمستثمرين وحفظ حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية من خلال مبدأ الشفافية والمحاسبة. بالإضافة الى تنظيم المؤتمرات والفعاليات المختلفة داخل السلطنة بالتعاون مع عدد من المؤسسات الدولية مثل تومبسون رويترز، معهد حوكمة، مؤسسة التمويل الدولي وغيرهم بهدف توثيق الشراكات والتعاون وتبادل الخبرات والتجارب. كما وارتبط مركز عمان للحوكمة والاستدامة بمؤسسة التمويل الدولي (IFC) التابعة للبنك الدولي من خلال البرنامج التدريبي (تفعيل وتدريب مجالس الإدارات) وهو برنامج دولي أُعد من قبل مؤسسة التمويل الدولية، وقد التحق به حتى تاريخ رفع هذا التقرير، أكثر من 400 عضو مجالس إدارة يمثلون الشركات بكافة أشكالها القانونية. وقد شارك المركز ممثلاً عن السلطنة في العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية وقدم العديد من أوراق العمل التي استعرضت تجربة السلطنة في مجال حوكمة الشركات والمؤسسات.

السجل المدني الإلكتروني:

أنشأت السلطنة نظاماً للسجل المدني الإلكتروني، الذي يقيد كافة وقائع الميلاد للعمانيين داخل السلطنة وخارجها، وكذلك للأجانب المقيمين بالسلطنة، حيث أوجب قانون الأحوال المدنية الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم (1999/66) الإبلاغ عن جميع المواليد في السلطنة وعن المواليد العمانيين خارجها، كما كلف أصحاب الشأن استصدار شهادات ميلاد للمواليد خلال المدة المحددة قانوناً، وقد عزز الربط الالكتروني في بداية العام 2017م مع وزارة الصحة ضمان تسجيل المواليد في السلطنة وتوفير هوية قانونية لهم.

الإعلام:

أولت السلطنة التشريعات الإعلامية اهتماماً كبيراً، حيث صدر قانون المطبوعات والنشر في عام 1984م، في إطار بناء دولة المؤسسات والقانون، كما تم إجراء بعض التعديلات على بعض مواد القانون في فترة لاحقة مواءمة لمتطلبات تلك المرحلة، كما كانت السلطنة من أوائل الدول العربية التي نظمت قطاع الإعلام المرئي والسمعي، والسماح بتأسيس مؤسسات إذاعية وتلفزيونية خاصة وذلك بعد صدور قانون المنشآت الخاصة للإذاعة والتلفزيون عام 2004م. ولقد واكبت السلطنة التطور الهائل في مجال الإعلام الجديد، وذلك بإنشاء مواقع إعلامية إلكترونية على شبكة(الإنترنت)، لتقديم خدمات إلكترونية في إطار منظومة الحكومة الإلكترونية، وتشجيع إنشاء الصحف الإلكترونية والمواقع الإعلامية الإلكترونية، إدراكا منها بأهمية مسايرة التطور في العالم، والحاجة إلى تكوين فضاءات إعلامية جديدة. وبرزت الحاجة إلى تطوير منظومة التشريعات الإعلامية من خلال تحديث القوانين الإعلامية الموجودة حاليا بحيث تضم هذه التشريعات ضمن قانون واحد يسمى "قانون الإعلام" يكون أكثر حداثة وتطوراً ويتوافق مع مستجدات العصر.

ويستند مشروع "قانون الإعلام" الذي وصل إلى مراحله النهائية على أحكام النظام الأساسي للدولة وبالأخص ما تنص عليه المادتان (29) و(31) على أن "حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون"، وأن "حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو يمس بأمن الدولة او يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه".

الثقافة:

يشكّل كلّ من التراث الثقافي المادي وغير المادي، والإبداع الثقافي موارد يجب حمايتها وإدارتها بكل عناية. فكل منها قادر على أن يكون مُحرّكا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى تيسيرها، باعتبار أن الإبداع الثقافي هو عنصرٌ أساسيّ لإنجاح المجهودات المبذولة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. لذا حرصت السلطنة على الانضمام إلى الاتّفاقيّات الثقافية الدّوليّة وعلى الالتزام بها، مع تعدّد الفرص الحقيقيّة المتاحة للقطاع الثّقافي على المستوى الوطني والإقليمي والدّولي وإمكانيّة إعطاء قطاع الثقافة أهمية تقنيّة عاليّة، وجعله أكثر فاعليّة وارتباطا بالمواطن في مجال النّهوض بمستواه المعيشي. كما سعت إلى تعميق مفهوم التنمية المستدامة وترسيخه لدى الناشئة في المؤسسات التعليمية.

وتتضح الجهود الوطنية في السلطنة في ربط الصناعات الحرفيّة باعتبارها نتاجات إبداعية بالتنمية المستدامة والاستثمار فيها. وسعت اللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم إلى إقامة ندوات تخدم هذا الجانب ومنها: ندوة حول التراث الثقافي في التنمية المستدامة للمجتمعات المرتبطة بمواقع التراث العُماني، وتهدف إلى التعريف بأهمية المجتمعات المحلية في التنمية المستدامة، وتعزيز الوعي المحلي بأهمية التنمية المستدامة لتلك المجتمعات، وعرض تجارب محلية ناجحة في هذا الجانب.

التحديات والخطط المستقبلية لتحقيق أجندة 2030

التحديات:

إن عملية المحافظة على الهوية وتعزيز المواطنة المسؤولة تنطلق من إدماج هذه المفاهيم في المناهج التعليمية، وتنشئة الجيل الجديد على مرتكزات وموروثات الهوية والحضارة العمانية، ويقوم المجتمع عامّة ومؤسسات المجتمع المدني خاصّة بدور فاعل في المحافظة على الموروثات الثقافية والتاريخية، من خلال نشاطاتها المختلفة الممكنة والمدعومة من قبل الحكومة والقطاع الخاص، والهادفة إلى تنسيق وتطوير البرامج الوطنية التي تعزز من التماسك الاجتماعي، والالتفاف حول الهوية الوطنية والحضارة العمانية، فيما ينهض الإعلام بالدور البارز والمهم في تأطير ثقافة الشباب العماني، وإيجاد التوازن بين موروثات الحضارة ومرتكزات الهوية من جانب، والتطورات التقنية وتوظيف استخدامها بالطريقة المثلى المساندة لبناء المجتمع المعتز بهويته من جانب آخر، مع تركيز المناهج التعليمية على بناء القدرات الوطنية، وتعزيز الوعي بأهمية الهوية العمانية، وبناء الشخصية العمانية الداعمة لاستدامة الهوية الوطنية.

وترتبط عملية تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للمجتمع، بمواكبة مختلف التشريعات الوطنية والاقتصادية والقضائية لمسيرة النمو، وإعدادها بشكل يتواكب مع متطلبات العصر والتغيرات السريعة، وتمكين الكفاءات الوطنية المؤهلة بما يعزز الثقة بالمنظومة التشريعية، والتنفيذ المتوازن للتشريعات بوضوح وشفافية، كما تستدعي مراعاة الفصل بين السلطات والعمل على تحقيق المشاركة المجتمعية، وبناء ثقافة قانونية بالحقوق والواجبات لدى أفراد المجتمع بشكل عام.

الخطط المستقبلية:

إن التوجه نحو المستقبل والتعامل مع مستجداته والحفاظ على السمات الثقافية بتنوعها وتسامحها، يشكل مدخلاً منشوداً لرؤية عُمان 2040 وهو القائم على الانفتاح على العالم بجذور راسخة، وفهم واضح لمكونات الهوية العمانية، وتقوم الأنشطة الثقافية بمختلف أنماطها في السلطنة بدور بارز في عملية تعزيز المواطنة، وتجذير مفهومها لدى الشباب العماني، والاعتزاز بهويتهم، إذ تمتلك السلطنة معالم ومواقع ومقومات ثقافية وتاريخية وسياحية قادرة على جذب أعداد كبيرة من السائحين، بحيث تعكس للعالم الهوية والحضارة العمانية.

تمثل منظومة الرقابة الفاعلة والمستقلة جوهر النظرة المستقبلية في رؤية عُمان 2040 عبر تطوير منظومة رقابة شفافة ونزيهة، تتيح الحصول على المعلومة وتوظيفها في تقويم العملية التنموية، وتؤسّس علاقة منسجمة إيجابية بين المجتمع ومؤسسات الدولة، وتمكّن من مراقبة أداء الجهاز الإداري للدولة، ومدى الالتزام بتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية، وترسّخ مبدأ المساءلة والمحاسبة على الأداء، مما يرفع من مستوى الخدمات المقدمة ويبعث الثقة بين جميع الأطراف والقطاعات الاقتصادية، ويساهم في حماية الموارد الطبيعية والمقدرات الوطنية للسلطنة، التي تُعد ملكاً للجميع.

أبرز المبادرات في سبيل تحقيق الهدف

• مشروع رسالة السلام:

وضمن جهود سلطنة عمان في نشر ثقافة السلام ومساهمة منها في حوار الحضارات وتقريب وجهات النظر بين الشعوب، أطلقت الحكومة مشروع رسالة السلام وهو مشروع يُعنى بتعزيز ونشر القيم الإنسانية المشتركة في العالم، متمثلة في قيم (الحوار والتعايش والتفاهم) كثلاثية ضرورية لأجل إحلال السلم والأمن والحوار والاستقرار انطلاقاً من التجربة العمانية الحضارية.

ولتحقيق ذلك واقعاً، تم إيجاد عدد من البرامج في خطوط متوازية تعمل جميعها على نشر ثقافة القيم المشتركة، هي: معرض (رسالة السلام) ويشمل على خمسين لوحة معبرة عن أوجه الحياة العامة في سلطنة عمان، والرسائل العالمية وهي حملة إعلامية عالمية تهدف إلى نشر ثقافة التعايش والسلام عبر نشر بطاقات في وسائل التواصل الاجتماعي، والاحتفاء باليوم العالمي للتسامح، وحملة (افعل شيئا لأجل الحوار) واستقبال الوفود الدولية، والحملات الإعلامية والإحتفائيات الجماهيرية.

انطلق مشروع معرض (رسالة السلام) عام 2009م، كخطوة لتعريف المجتمع الأوروبي بقيمة الحوار الديني في عمان، فأقيم أول معرض في عام 2010م في كل من ألمانيا والنمسا وباللغة الألمانية ثم تطور المعرض إلى ثمانية لغات في 2012م حتى صار المعرض يتحدث اليوم بست وعشرين لغة عالمية.

وحتى ديسمبر 2018م يكون المعرض قد تجاوز 121 محطة حول العالم، وأكثر من 37 دولة وزار أغلب قارات العالم وخاطب أكثر من ١١ مليون زائر.

واستطاع مشروع (رسالة السلام) وخلال سنوات قليلة تكوين شراكات عالمية مع مؤسسات علمية وأكاديمية وجامعات ومعاهد ومتاحف في العديد من دول العالم، أنتجت برامج متبادلة في جوانب الدراسات الدينية وتعليم اللغة العربية ومجالات بحثية أخرى وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو، وتم ترشيح المشروع لجائزة السلام الدولية مرتين متتابعتين في كل من منظمة اليونسكو وجمهورية كوريا.

وتقديرا لدور عمان الحضاري اكتسب المعرض أهمية متزايدة، وأبدت جهات عالمية كثيرة رغبتها للدخول في شراكات لإقامته في مراكزها ومؤسساتها مثل منظمة اليونسكو ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومنظمات وجامعات ومراكز ثقافية ودينية من مختلف دول العالم.

أهداف التنمية المستدامة

17

عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الرسائل الرئيسية:

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

- تحرص سلطنة عمان على الإيفاء بجميع التزاماتها الدولية والإقليمية تجاه المنظمات المختلفة، إقرارا منها بمسؤوليتها الدولية تجاه القضايا المختلفة الرامية لخدمة البشرية في شتى المجالات، كما تقوم بدور هام في تقريب وجهات النظر بين الدول الشقيقة والصديقة، وسعت الى مساعدة الدول المتنازعة لتجاوز خلافاتهم، وقد حظي هذا الدور الهام بتقدير وترحيب واحترام دولي.
- من منطلق اعتزاز السلطنة بتاريخها وثقافتها ولغتها وتراثها وإدراكها لمسؤوليتها كعضو في المجتمع الدولي، فإنها تعمل على إيجاد تفاهم متبادل بين الثقافات، بما يعود بدوره على نشر ثقافة السلام والتعاون بين الأمم، وتدعم السلطنة الدراسات العلمية والبحثية وتشجعها، ولتحقيق ذلك قامت بإنشاء عدة كراسٍ وزمالات علمية تحمل اسم جلالة السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه- وذلك في عدة جامعات عالمية مرموقة تختص بمجالات أكاديمية محددة، منها سياسية ودينية وثقافية واقتصادية وفنية. علماً بأن الغرض الأساسي من هذه الكراسي هو تشجيع الوصول إلى مجتمع عالمي معاصر يعيش في سلام، ولتعزيز التفاهم المشترك والتسامح لصالح انسجام عالمي أوسع في ظل العولمة.
- سلطنة عمان تعتبر من الدول المؤسسة لمنظمة الدول المطلة على المحيط الهندي (IORA)، وهو تجمع اقتصادي يضم عدداً من الدول المطلة على المحيط الهندي، ويهدف إلى تعزيز النمو المستدام والتنمية المتوازنة في المنطقة والتركيز على مجالات التعاون الاقتصادي التي توفر أقصى الفرص للتنمية والمنفعة المتبادلة.

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي (%) عامي 2014 و 2016

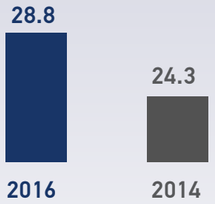

سلطنة عُمان على طريق تحقيق غايات الهدف

اتخذت السلطنة نهج السلام جوهراً في الممارسة السياسية منذ بداية مسيرة النهضة العُمانية

تحرص السلطنة على الايفاء بجميع التزاماتها الدولية والإقليمية تجاه المنظمات المختلفة، إقرارا منها بمسؤوليتها الدولية تجاه القضايا المختلفة الرامية لخدمة البشرية في شتى المجالات، كما تقوم بدور هام في التقريب وجهات النظر بين الدول الشقيقة والصديقة، وسعت الى مساعدة الدول المتنازعة لتجاوز خلافاتهم، وقد حظي هذا الدور الهام بتقدير وترحيب دولي، وقد اتخذت السلطنة نهج السلام جوهراً في الممارسة السياسية منذ بداية مسيرة النهضة العُمانية الحديثة، انطلاقاً من حقيقة أن عمليات البناء والتنمية الوطنية وتشييد الدولة العصرية يتطلب توفير مقومات ضرورية، في مقدمتها المناخ المواتي لذلك محلياً وإقليميا ودولياً، باعتبار أن السلام كل لا يتجزأ، ومن منطلق أن السلام يمثل قيمة عليا لدى جلالة السلطان المعظم؛ فقد شكل على الدوام محور السياسات العمانية على المستويات المختلفة، خليجيا وإقليمياً ودولياً، دون تفريط أو إفراط، وامتلكت السلطنة -بفضل توجيهات جلالته وإيمانه العميق بالسلام - القدرة والشجاعة، ليس فقط على التعبير بكل الوضوح والصراحة عن مواقفها ورؤيتها حيال مختلف المواقف والتطورات الخليجية والعربية والدولية، وإنما عملت كذلك بجد والتزام من أجل وضع ذلك موضع التنفيذ في علاقاتها مع الدول الأخرى، وفي إطار الثوابت العُمانية. وقد أكد جلالته جوهر ذلك في خطابه في العيد الوطني الثامن والعشرين المجيد بقوله (إن من أوجب الواجبات في نظرنا ونحن على أعتاب قرن جديد أن تعمل الدول على محاربة الظلم والاستبداد وعلى التصدي لسياسات التطهير العرقي وامتهان كرامة الانسان وعلى مجابهة احتلال أراضي الغير وإنكار حقوقه المشروعة وان تسعى إلى إقامة ميزان العدل إنصافاً للمظلومين وترسيخاً للأمن والسلام والطمأنينة في مختلف بقاع الأرض) وتجسدت أهمية ذلك في أنه شكل معلماً بارزاً ومميزاً للسياسات والمواقف العُمانية التي اكتسبت مصداقية وتعززت دوماً في مختلف الظروف والتطورات التي شهدتها المنطقة.

سلطنة عُمان عضو فاعل في كل المداولات والمناقشات الأممية وتحرص على الايفاء بجميع التزاماتها الدولية والإقليمية تجاه المنظمات

إقرارا منها بمسؤوليتها الدولية تجاه القضايا المختلفة الرامية لخدمة البشرية في شتى المجالات. وانطلاقا من إيمان السلطنة بأنها جزء من هذا العالم وباعتبارها أحد شركاء الإنسانية؛ حيث تقوم السلطنةممثلة بالهيئة العمانية للأعمال الخيرية بتقديم يد العون والمساعدة لخدمة الإنسان في الخارج، لتخفيف المعاناة والألم عن المتضررين جرّاء الكوارث الطبيعية، أو نتيجة لعدم الاستقرار السياسي. وتشمل أنشطتها بجانب عمليات المساعدة والإغاثة وإعادة الإعمار القيام ببرامج ومشاريع إنمائية تهدف إلى توفير سبل العيش وبناء القدرات في العديد من البلدان النامية. وقد شملت أنشطة الهيئة خلال السنوات الماضية العديد من الدول حيث بلغ اجمالي حجم المشاريع والبرامج المنفذة والمعتمدة خلال عامي 2018/2017م قرابة 101,5 مليون دولار أمريكي.

السلطنة تدعم تعزيز التعاون الاقليمي والدولي

وفي إطار حرص السلطنة على تعزيز التعاون الاقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتعزيز تبادل المعارف، فقد تم إنشاء مكتب نقل العلوم والمعارف والتكنولوجيا في وزارة الخارجية. ونظمت وزارة الخارجية مؤتمر اقتصاد المحيطات وتكنولوجيا المستقبل بالتعاون مع المنتدى الدولي لدبلوماسية العلوم والتكنولوجيا. وعقد هذا المؤتمر لأول مرة في المنطقة بمشاركة جهات مختلفة من القطاع الحكومي والقطاع الصناعي والأكاديمي، وربط الموضوع مع الأجندة العالمية المتخصصة في مجال التنمية المستدامة. وتم ترشيح السلطنة لقيادة الجهود الدولية لتحقيق الهدف رقم 14 من أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة «الحياة تحت المياه»، كما تم عقد عدد من مذكرات التفاهم المبدئية مع مؤسسات عالمية بهدف بناء القدرات الوطنية في مجال اقتصاد المحيطات. وأوصى المؤتمر بمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق التنويع الاقتصادي بالتركيز على قطاع اقتصاد المحيطات والتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي لتعزيز دور دبلوماسية العلوم والتكنولوجيا في المنطقة من خلال برامج التدريب الدبلوماسي.

من جانب آخر تعد سلطنة عمان من الدول المؤسسة لمؤسسة الدول المطلة على المحيط الهندي (IORA)، وهو تجمع اقتصادي أسس في عام 1997م ليضم عدد من الدول المطلة على المحيط الهندي، ويهدف، بالأساس، إلى تعزيز النمو المستدام والتنمية المتوازنة في المنطقة والتركيز على مجالات التعاون الاقتصادي التي توفر أقصى الفرص للتنمية والمنفعة المتبادلة. وتستضيف السلطنة مقر وحدة الدعم السمكي التابع للمؤسسة، الذي تشرف عليه وزارة الزراعة والثروة السمكية، كما أنه من المقرر أن تستضيف السلطنة كلاً من مركز الموارد السياحية ومجلس النقل البحري، اللذان هما في مرحلة إجراءات توقيع اتفاقيتي المقر الخاصة بهما، وتشرف عليهما وزارة السياحة ووزارة النقل والاتصالات في سلطنة عمان على التوالي. والجدير بالذكر أن وحدة الدعم السمكي التابعة لمؤسسة الدول المطلة على المحيط الهندي قد تمكنت خلال فترة عملها من إقامة 8 حلقات عمل داخل السلطنة وخارجها، حضرها ممثلون من سائر الدول الأعضاء في المؤسسة، وأكدت على التعاون الدولي للوصول إلى غايات التنمية.

كراسي السلطان قابوس العلمية

ودور رائد للسلطنة في تنمية المعرفة الإنسانية

وفي إطار تبادل ونقل المعارف والعلوم قامت السلطنة بإنشاء عدة كراسٍ علمية تحمل اسم جلالة السلطان قابوس المعظم المعظم -حفظه الله ورعاه-وذلك في عدة جامعات عالمية مرموقة تختص بمجالات أكاديمية مختلفة، تم تأسيس (16) كرسي علمي في عدد من الجامعات العالمية المعروفة. ويختص عدد من هذه الكراسي بالدراسات المتعلقة بالشرق الأوسط والثقافة العربية والإسلامية، وذلك في جامعات (طوكيو، وبكين، وجورج تاون، وملبورن، وأكسفورد، وكمبريدج، وجامعة لايدن بهولندا، وجامعة آل البيت الأردنية، وكلية وليام وميري الأمريكية)، إضافةً إلى كرسيين في مجال تقنية المعلومات تمّ إنشاؤهما في كل من جامعة لاهور وجامعة كراتشي في باكستان، ومثلهما لقضايا البيئة في جامعة أترخت الهولندية وجامعة الخليج العربي بمملكة البحرين، بينما يختص كرسي صاحب الجلالة في جامعة هارفارد الأمريكية بالعلاقات الدولية.

شراكات إقليمية وعالميةمن اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة

وفي مجال تعزيز الشراكة العالمية من اجل تحقيق التنمية المستدامة حرصت السلطنة على التعاون في محيطها الإقليمي والعربي والدولي من خلال المنظمات والهيئات الإقليمية والعربية والدولية. فعلى المستوى الإقليمي تتعاون السلطنة مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تبادل الخبرات والمعارف وبناء القدرات. كما تحتضن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي أصدر تقريره الأول عن التقدم المحرز في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث يتضمن التقرير بيانات ومعلومات متنوعة حول جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

وفي إطار محيطها العربي تشارك السلطنة في مختلف الملتقيات والاجتماعات والفعاليات التي نظمتها الجامعة العربية في إطار متابعة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030. كما استضافت المؤتمر السنوي الثامن عشر حول "دور الحكومات العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030" والذي نظمته وزارة الخدمة المدنية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية في 2018. وعلى الصعيد الدولي تعمل السلطنة مع منظمات الأمم المتحدة المعنية بتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030، ومن أبرزها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) التي تقدم فعاليات مختلفة، من أهمها المنتدى العربي للتنمية المستدامة، حيث شاركت السلطنة فيه خلال عامي 2018م و2019م. وفي إطار تبادل الخبرات وبناء القدرات شاركت السلطنة في العديد من حلقات العمل المتعلقة بمؤشرات اهداف التنمية التي نظمتها منظمات الأمم المتحدة، كما حضرت منتدى الأمم المتحدة العالمي الأول للبيانات في عام 2017م، ومنتدى الأمم المتحدة العالمي الثاني في عام 2018م، فضلاً عن تنفيذها لعدد من المشاريع بالتعاون مع منظمة اليونسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وتحرص السلطنة على تشجيع وتعزيز الشراكات العامة، وبين القطاع العام والقطاع الخاص، وشراكات القطاع المدني الفعالة، للاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد ، حيث يقوم مركز عمان للحوكمة والتنمية المستدامة، الذي أسس في عام 2015م بتعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال مشروع ميثاق الاستدامة الذي يعد الأول من نوعه في السلطنة، بالتعاون مع مؤسسة عمانية متخصصة في مجال المسؤولية المجتمعية والاستدامة، وبإشراك عدد 34 مؤسسة تمثل القطاع العام والخاص والجمعيات، وتم كذلك إشراك المجتمع من خلال الاستبيان الذي نشر على موقع المركز الالكتروني.

كما يوفر مركز عمان للحوكمة والتنمية المستدامة من خلال برنامج العضوية منصة لتقوية العلاقات فيما بين الجهات المستفيدة لتبادل المعلومات والخبرات حول كل ما يتعلق بجوانب الحوكمة والاستدامة، وذلك من خلال ملتقى سنوي يجمع الأعضاء ويتيح لهم المجال للتعرف على أفضل الممارسات المحلية والدولية في المجالين. وتعتبر البرامج التدريبية التي يعقدها المركز سنويا في المجالين نقطة التقاء لجميع القطاعات الحكومية والخاصة. وقد ساهم المركز في إعداد سياسات وأدلة في الحوكمة للجمعيات الخيرية، بالإضافة الى مؤسسات الدولة المختلفة وشركات القطاع العام والخاص. ونظم مركز عمان للحوكمة والتنمية المستدامة المؤتمر الأول حول الاستدامة في ديسمبر 2018م والذي كان مكرساً وموجهاً للتعريف بمفهوم الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة وأهميتها في بيئة الأعمال بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، وإلقاء الضوء على ميثاق الاستدامة وأولويات التنمية المستدامة في مختلف القطاعات في السلطنة، حيث استقطب المؤتمر ما يزيد عن 300 مشارك من داخل السلطنة وخارجها.

التحديات والخطط المستقبلية لتحقيق أجندة 2030

التحديات:

إن الإطار التنظيمي السليم لمؤسسات المجتمع المدني من شأنه أن يدعم قدرتها بالشراكة مع القطاعين الحكومي والخاص على تنفيذ برامج تستجيب لاحتياجات المجتمع بفاعلية، كما أن الإطار القانوني المحكم في عمليات الخصخصة، وتوفير البنى الأساسية للشراكة، وخاصة بين القطاعين الحكومي والخاص.

الخطط المستقبلية:

إن ضمان الأداء المؤسسي المستدام في الرؤية المستقبلية عُمان 2040 يقوم على تكوين شراكة متوازنة وشفافة بين أطراف العلاقة من القطاعات الثلاثة الحكومي والخاص والمجتمع المدني إضافة إلى الأفراد، مما سيسهم في تجويد إدارة التنمية الاقتصادية ودفع عجلتها قدماً، والانتقال بالاقتصاد العماني إلى اقتصاد المعرفة، ومواكبة التطورات الصناعية والتقنية المتقدمة، ويرافق هذا التوجه تحديد دور القطاع الحكومي، بحيث يكون ضمن مستويات الحجم الأمثل الذي يعمل على تمكين الشراكة مع القطاعات الأخرى والأفراد، ويحفّزها لتقديم أدوار اقتصادية تنموية جديدة.

أبرز المبادرات في سبيل تحقيق الهدف

1 - كراسي السلطان قابوس العلمية:

سعيًا للتعريف بدور السلطنة في تنمية المعرفة الإنسانية، تم تأسيس (16) كرسيا علميا في عدد من الجامعات العالمية المعروفة. ويختص عدد من هذه الكراسي بالدراسات المتعلقة بالشرق الأوسط والثقافة العربية والإسلامية واللغة العربية والآداب وذلك في جامعات (طوكيو، وبكين، وجورج تاون، وملبورن، وأكسفورد، وكمبريدج، وجامعة لايدن بهولندا، وجامعة آل البيت الأردنية، وكلية وليام وميري الأمريكية)، إضافةً إلى اثنين في مجال تقنية المعلومات تمّ إنشاؤها في كل من جامعة لاهور وجامعة كراتشي في باكستان، ومثلهما لقضايا البيئة في جامعة أترخت الهولندية وجامعة الخليج العربي بمملكة البحرين، بينما يختص كرسي صاحب الجلالة في جامعة هارفرد الأمريكية بالعلاقات الدولية.

2 - كلية السلطان قابوس لتدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها:

أنشئت الكلية بناء على الأوامر السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله ورعاه وذلك تعزيزا للاهتمام الذي تحظى به هذه اللغة لدى جلالته وتجاوبا مع متطلبات العصر ومقتضيات الانفتاح العالمي بين الشعوب. وتقدم الكلية برامج نوعية في اللغة العربية للناطقين بغيرها في بيئة لغوية وثقافية أصيلة وهي تهدف من خلال ذلك الى إعداد متعلمين يتمتعون بمعرفة أساسية بمهارات اللغة العربية استماعا وتعبيرا شفويا وقراءة وكتابة ومعرفة تمكنهم من التواصل مع الثقافة العربية المعاصرة. كما تهدف الكلية الى إتاحة الفرصة للناطقين بغير اللغة العربية لاكتسابها وتمكينهم من التواصل الثقافي بها مع المجتمع والإسهام في نشر اللغة العربية بين الشعوب وتعريفهم بحضارة الأمة العربية والإسلامية من مصادرها التراثية الأصيلة بما يعزز الروابط الإنسانية بين المتحدثين باللغة العربية والمتحدثين باللغات الأخرى. وتقع الكلية في ولاية مَنح في محافظة الداخلية.

وتقدم الكلية دورات قصيرة في اللغة العربية ضمن ستة مستويات. وتتكون كل دورة من 160 ساعة دراسية تقدم في ثمانية أسابيع إضافة إلى برنامج ثقافي مكمل للمنهج الدراسي. وتستخدم الكلية برنامجاً الكترونياً تفاعلياً لتعليم اللغة العربية لمواصلة تعلم اللغة لساعات إضافية خارج الفصل الدراسي من أي مكان وفي أي وقت بحيث يستطيع الطالب دراسة المحتوى وأداء الأنشطة الدراسية والاختبارات المصاحبة والحصول على النتيجة بشكل فوري.

ومن منطلق الادراك بأنه لا يمكن دراسة اللغة بمعزل عن الثقافة تقدم الكلية برنامجا ثقافيا متكاملا لتحقيق الاستفادة القصوى في بيئة عربية أصيلة. ويتكون البرنامج من رحلات أسبوعية لاهم المعالم التاريخية والسياحية والاثرية والطبيعية في السلطنة واستضافة متحدثين ومختصين لألقاء محاضرات في مختلف الجوانب التاريخية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

وتستقبل الكلية سنويا أكثر من 200 طالب وطالبة من مختلف دول العالم وقد بلغ عدد الجنسيات للطبة الدارسين في الكلية 45 جنسية في عام 2018. واحتفلت الكلية بختام الدورة 33 في فبراير 2019.

الخاتمة

لم تغب أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية عن الخطط التنموية والاستراتيجيات الوطنية لسلطنة عمان منذ بداية فجر النهضة، فالإرادة السياسية كانت حاضرة، ويعكس ذلك بدقة التزام حكومة السلطنة بتنفيذ أجندة 2030 من خلال دمج الأهداف السبعة عشر ضمن الرؤية المستقبلية عُمان 2040.

لقد انعكست شخصية الانسان العماني المحب للسلام والتسامح، الرافضة للتمييز بكل صوره وأشكاله، والتي تتبنى مبادئ الاندماج وتقبل الآخر من خلال التواصل والحوار، على تأصل ورسوخ أهداف وقيم التنمية المستدامة. يمكن مشاهدة ذلك بكل وضوح في نماذج عديدة ومبادرات كثيرة تبنتها السلطنة لعل أهمها مبادرة "رسالة السلام من عمان" والتي استطاعت السلطنة من خلالها نشر قيم السلام والتفاهم والحوار والمحبة في معظم بلاد العالم. كما أطلقت السلطنة مشروع المليون نخلة" لتحقيق الامن الغذائي الوطني، والبرنامج البحثي للسلامة المرورية والذي أدى الى خفض كبير في نسبة حوادث المرور، وبرنامج مرآة لإنتاج الطاقة النظيفة والذي يعتبر من أكبر المشاريع في منطقة الشرق الأوسط، والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب للاستعداد لعصر الثورة الصناعية الرابعة .

ان الاستعراض الوطني الطوعي الأول لأهداف التنمية المستدامة 2030 لسلطنة عمان يلامس التحديات الاقتصادية والديموغرافية والتكنولوجية التي تلقي بظلالها على دول العالم اجمع ومن بينها سلطنة عمان. كما يرصد الاستعراض الوضع الراهن فيما يتعلق بمواءمة أهداف التنمية المستدامة والجهود المبذولة والتحديات والخطط المستقبلية ورصد للمبادرات في سبيل تحقيق الأهداف من قبل حكومة السلطنة وكافة الشركاء من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، ومجلس عمان (مجلسي الدولة والشورى) الذين يعملون وفق منظومة واحدة متكاملة من أجل تحقيق مستقبل أفضل لعمان ينعم فيها المواطن والمقيم بالرفاهية الاجتماعية والاقتصادية دون الاضرار بالمنظومة البيئية والموارد الطبيعية ومستقبل الأجيال القادمة.

كانت سلطنة عمان دائما عضوا فاعلا في كل المداولات والمناقشات الأممية ذات العلاقة بأهداف الالفية السابقة أو أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030، وعلى سبيل المثال فان الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد والغايات المرتبطة به) اعتمد في الاجتماع العالمي للتعليم للجميع الذي عقد في مايو 2014م في السلطنة والذي أطلق عليه (إعلان مسقط)

وسوف تسعى السلطنة من خلال الخطة الخمسية العاشرة (2021-2025م)، وهي الخطة التنفيذية الأولى للرؤية المستقبلية (عمان 2040) إلى تكثيف الجهود في بعض المجالات ذات الأولوية لتوطين الأجندة الأممية من خلال تنفيذ مجموعة من المبادرات والبرامج في المدى القصير والمتوسط كما يلي:

- ضمان مشاركة أكبر من كافة فئات المجتمع، تضم كافة المحافظات، الشباب، توفير كافة أشكال الدعم لخطط التواصل المجتمعي بهدف رفع الوعي وتوسيع دائرة المشاركة ونشر ثقافة التنمية المستدامة خصوصا على مستوى المحليات.
- بناء نظام متكامل يستند على مؤشرات القياس (Dashboards)، بهدف رصد مؤشرات التقدم المحرز على مستوى الأهداف والغايات لأهداف التنمية المستدامة 2030، وضمان تحققها طبقا للمستهدفات الوطنية بشكل دوري.
- إقامة شراكات تضمن تكامل الجهود وتنسيقها وتحديد الأولويات من خلال رؤية محددة الأهداف والأدوار تسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بين الشركاء الرئيسيين (الحكومة - القطاع الخاص - والمجتمع المدني).
- تعزيز ودعم دور "اللجنة الوطنية لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة" وفرق العمل الوطنية في الوزارات والجهات بما يضمن تحقيق الأهداف الموكلة لها، من تنسيق الجهود ورصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمة المستدامة 2030، واشراك أصحاب المصلحة، ورفع التقارير الدورية عن مستويات التنفيذ لتلك الأهداف.
- دعم برامج ومبادرات التنمية المستدامة لمحافظات السلطنة كافة وتنمية مجتمعاتها المحلية من البنى الأساسية، والخدمات الحكومية، والمرافق العامة، والبيئة التنظيمية الجاذبة للاستثمارات، على أساس استثمار الموارد المتاحة، وتشجع على استخدام التقنية الحديثة، والاستخدام الأمثل والمستدام للأراضي والموارد الطبيعية المتاحة، واستثمارها بطريقة متميزة وفاعلة.

أن سلطنة عُمان ملتزمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المدى الزمني المحدد. ورغم وجود تحديات لا يمكن الاستهانة بها، تسير السلطنة بعزم و بخطى واثقة في الاتجاه نحو تحقيق تلك الأهداف، مستفيدة من رصيد علاقاتها الخارجية التي تربطها ومحيطها العربي والإقليمي والدولي، يعززها المشاركة المجتمعية الواسعة عند تصميم وتنفيذ وتقييم الخطط والسياسات والبرامج الكفيلة بمواجهة التحديات، وتثق السلطنة أن تبادل الخبرات وتجارب الدول في مثل هذا المنتدى الرفيع المستوى سيكون عاملا حاسما في تحقيق الأهداف المنشودة وفقا للأجندة التي تم التوافق عليها.

منظومة مؤشرات قياس أهداف التنمية المستدامة

منهجية إعداد لوحات المعلومات

تقدم لوحات معلومات أهداف التنمية المستدامة رصداً للتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للسلطنة، من خلال إجراء المقارنات وقياس التطور عبر الفترة الزمنية، لتشكل أداة كمية في التعرف على التحديات التي تواجه تحقيق هذه الأهداف، والمساعدة في تحديد أولويات التدخل المبكر، وصياغة استراتيجيات ممكنه لبلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. تعرض لوحة المعلومات على مستوين كما يلي:

- **المستوى الأول:** لوحة المعلومات المركزية والتي تقيم مستوى التقدم المحرز بأهداف التنمية المستدامة وفقاً لنتائج الغايات التي تم قياسها.
- **المستوى الثاني:** لوحات معلومات الغايات والمؤشرات التي بلغت (100) مؤشراً تعبر عن (72) غاية وتغطي الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، التي تم تدقيقها وفقاً للمنهجيات الدولية من قبل المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ومن المخطط إضافة المزيد من المؤشرات في الإصدارات اللاحقة.

يشير نظام الإشارات والألوان (الأخضر والأصفر والأحمر) المستخدم باللوحات إلى أي مدى الاقتراب أو الابتعاد عن تحقيق هدف معين، وذلك من خلال قياس الاتجاه العام للأداء في السنوات السابقة، والذي يمكن من خلاله الاستدلال ما إذا كان أداء المؤشرات يسير على الطريق الصحيح لتحقيق هدف معين بحلول عام 2030. وبالتالي نستطيع من خلال ذلك التقييم الوقوف على المجالات التي تتطلب تقدمًا أسرع، ولقياس عملية تقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تم الاعتماد على المنهجية التالية

1. لوحة المعلومات المركزية لأهداف التنمية المستدامة

تقييم مستوى التقدم المحرز في أداء أهداف التنمية المستدامة وفقاً للغايات التي توافرت للقياس باللوحات إلى المستويات التالية:

وفق المستهدف	مستوى تنفيذ الغايات حقق **نتائج إيجابية**
في سبيل تحقيق الهدف	مستوى تنفيذ الغايات حقق **بعض النتائج الإيجابية**
أقل من المستهدفات	مستوى تنفيذ الغايات حقق **نتائج سلبية**

2 . لوحات معلومات الغايات والمؤشرات

تقييم مستوى تنفيذ غايات أهداف التنمية المستدامة من خلال قياس الاتجاه العام لسلاسل قيم المؤشرات المتوافرة، وتنقسم نتائج التقييم إلى المستويات التالية:

تحقق الهدف	نتائج المؤشرات حققت الأهداف والغايات قبل عام 2030.
في أتجاه تحقق الهدف	نتائج المؤشرات تبين الاقتراب من أو الاتجاه إلى تحقيق الأهداف والغايات في 2030.
أداء متوسط في تحقق الهدف	نتائج المؤشرات تعكس تباينات في الأداء مع إمكانية بلوغ الأهداف والغايات في 2030.
تحديات تواجه تحقق الهدف	نتائج المؤشرات تبين تحديات في تحقيق الأهداف والغايات في 2030.
لم يتم التقييم	لم يتم التقييم لعدم توافر سلسلة زمنية لقيم المؤشر.

لوحة المعلومات المركزية

تقييم أداء مؤشرات التنمية المستدامة للسلطنة

المؤشر	القيمة	الفترة	التقييم
الهدف 1: القضاء على الفقر			✓
1-1-1 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي (1.90 $)	%0	2015	👍
1-4-2 نسبة المواطنين الذين لهم حق مضمون في تملك الأراضي (كنسبة من مجموع البالغين) الذين لديهم وثائق رسمية والذين يعتبرون تملكهم مضمونا	%100	2015	👍
1-5-3 عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية لتخفيف المخاطر المتعلقة بالكوارث	لدى السلطنة استراتيجية	-	👍
1-5-4 نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث	لدى السلطنة استراتيجية	-	👍
1-أ-2 نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) من إجمالي الإنفاق الحكومي:			
• التعليم	%15.0	2017	↑
• الصحة	%6.3	2017	↑
• الضمان والرعاية الاجتماعية	%3.9	2017	→
• الجملة	%25.1	2017	↑

المؤشر	القيمة	الفترة	التقييم
الهدف 2: القضاء على الجوع			
2-2-1 معدل انتشار توقف النمو (الطول بالنسبة للعمر دون انحرافين معياريين من وسيط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة	%11.4	2017	
2-2-2 انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول دون انحرافين معياريين أو أكثر من انحرافين معياريين من وسيط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنف حسب النوعية:			
• الهزال	%9.3	2017	
• زيادة الوزن	%3.1	2017	
2-أ-1 مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية: • نسبة الانفاق الحكومي على الزراعة من اجمالي الانفاق الحكومي	%0.86	2017	
2-ج-1 مؤشر مفارقات أسعار الغذاء	103	2017	
الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه			
3-1-1 معدل الوفيات النفاسية لإجمالي السكان (عدد الوفيات لكل مائة ألف مولود حي)	15.2	2018	
3-1-2 نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة (%)	%98.7	2017	
3-2-1 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي)	11.4	2017	
3-2-2 معدل وفيات المواليد (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي)	6.3	2017	
3-3-1 عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، (للعمانيين) (لكل ألف شخص غير مصاب)	0.06	2017	
3-3-2 معدل انتشار داء السل (لكل ألف شخص)	0.06	2017	
3-3-3 عدد حالات الإصابة بالملاريا (لكل ألف شخص)	0.002	2017	
3-3-4 عدد الإصابات بأمراض التهاب الكبد الوبائي (ب) (لكل مائة ألف شخص)	0.72	2017	

المؤشر	القيمة	الفترة	التقييم
3-3-5 عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى تدخلات لمكافحة الأمراض المدارية المهملة.	50	2017	
3-4-1 معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة (للعمانيين) (لكل مائة ألف من المواطنين).	138.7	2017	
3-4-2 معدل الوفيات الناجمة عن الانتحار (للعمانيين) (لكل مائة ألف من المواطنين).	0.29	2017	
3-6-1 معدل الوفيات الناتجة عن إصابات المرور على الطرق (لكل مائة ألف من السكان).	14.04	2017	
3-7-1 نسبة النساء في سن الإنجاب (الفئة العمرية 15-49 سنة) اللاتي لُبيت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة.	%62.5	2014	
3-7-2 معدل الولادات لدى المراهقات (لكل ألف امرأة في الفئة العمرية): • الفئة العمرية 15-19 سنة	12.5	2017	
3-8-1 تغطية الخدمات الصحية الأساسية (معرفا كمتوسط الخدمات الأساسية على أساس تدخلات التتبع التي تشمل الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والأمراض المعدية والأمراض غير المعدية والقدرة على تقديم الخدمات والوصول اليها، بين عامة السكان وأكثرهم حرمانا).	%75	2017	
3-8-2 نسبة السكان الذين لديهم نفقات أسرية عالية على الصحة كنسبة من إجمالي إنفاق أو دخل الأسرة.	%2.3	2008	
3-9-1 معدل الوفيات المنسوب إلى تلوث الهواء في الأسرة المعيشية وفي المحيط (لكل مائة ألف مواطن).	11.2	2017	
3-9-2 معدل الوفيات المنسوب الى المياه غير الآمنة، والصرف الصحي غير الآمن ونقص مواد التنظيف (التعرض لخدمات نظافة غير آمنة) (لكل مائة ألف مواطن).	0.04	2017	
3-9-3 معدلات الوفيات بسبب التسمم غير المقصود (للعمانيين) (لكل مائة ألف مواطن)	0.0	2017	
3-أ-1 معدل الانتشار الموحد السن لاستعمال التبغ حالياً لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فأكثر	%6 (العمانيين) %8 (إجمالي السكان)	2017	
3-ب-1 نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل دائم على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار ميسورة	%100	2017	
3-ب-3 نسبة المؤسسات الصحية التي تتوفر لديها مجموعة أساسية من الأدوية بسعر مناسب وبشكل مستدام	%100	2017	

المؤشر	القيمة	الفترة	التقييم
3-ج-1 معدل كثافة الأخصائيين الصحيين (عدد العاملين في المجال الصحي لكل 10ألاف مواطن)			
• ممرضين	43.7	2017	
• صيادلة	5.4	2017	
• أطباء أسنان	3.0	2017	
• أطباء بشريون	20.1	2017	
3-د-1 القدرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية والجاهزية لمواجهة حالات الطوارئ الصحية.	%90	2017	
الهدف 4: التعليم الجيد			
4-1-1 نسبة الأطفال/الشباب: (أ) في الصف الثاني/الثالث، (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية، (ج) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في (أ) القراءة، (ب) والرياضيات، بحسب نوع الجنس			
• القراءة (الصف الرابع)	%59	2016	
• الرياضيات (الصف الرابع)	%60	2015	
• الرياضيات (الصف الثامن)	%52	2015	
4-2-1 نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يسيرون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة والتعلم والرفاه النفسي، بحسب نوع الجنس:	%68	2014	
• القراءة والحساب	%36.7	2014	
• النمو الصحي	%92	2014	
• الرفاه النفسي	%68.4	2014	
• التعلم	%83.8	2014	
4-2-2 معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، للمواطنين بحسب نوع الجنس.	%68.2	2016	
• ذكور	%67.3	2016	
• إناث	%69.2	2016	

المؤشر	القيمة	الفترة	التقييم
4-5-1 مؤشر المساواة (نسبة الاناث/نسبة الذكور) الالتحاق في:			
• التعليم الابتدائي	0.995	2017/2016	
• التعليم المتوسط	0.980	2017/2016	
• التعليم الثانوي	0.997	2017/2016	
4-6-1 معدلات القراءة والكتابة لإجمالي السكان 15 سنة فأكثر	96.3	2018	
4-7-1: الى أي مدى: (أ) تعليم المواطنة العالمية (ب) التعليم من أجل التنمية المستدامة بما يشمل المساواة بين الجنسين وحقوق الانسان، متضمنة في جميع المستويات (مستوى السياسات الوطنية) و(مستوى المنهاج) و(مستوى المعلم).	نعم	-	
4-أ-1 نسبة المدارس التي تحصل على:			
• الطاقة الكهربائية،	%100	2017-2010	
• شبكة الانترنت لأغراض التعليم	%91	2017-2010	
• أجهزة الكمبيوتر لأغراض التعليم	%100	2017-2010	
• بنية تحتية ومواد مناسبة للطلاب المعاقين	-	-	
• مرافق صحية أساسية لكل جنس على حدة،	%100	2017-2010	
• مرافق أساسية لغسل الأيدي	%100	2017-2010	
4.ج.1 نسبة المعلمين الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (مثل التدريب التربوي) قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة اللازم للتدريس على المستوى المناسب في:			
مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي	-		
• التعليم الابتدائي	%100	2016	
• التعليم الاعدادي	%100	2016	
• التعليم الثانوي	%100	2016	

المؤشر	القيمة	الفترة	التقييم
الهدف 5: المساواة بين الجنسين			
5-1-1: مدى توفر أو عدم توفر الأطر التشريعية من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس نوع الجنس	النظام الأساسي للدولة	1996	
5-3-1 نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 20و24 عاماً واللاتي تزوجن قبل أن يبلغن 15عاماً و18عاماً.			
• قبل بلوغ 15 عام	%1.2	2014	
• قبل بلوغ 18 عام	%4.0	2014	
5-4-1 نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر (للمواطنين)، بحسب نوع الجنس:			
• ذكور	%8.1	2008	
• إناث	%19.2	2008	
5-5-1 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية			
• البرلمان الوطني (لعام 2015-2019)	%9.0	2019-2015	
• المجالس البلدية والمحلية (لعام 2016-2020)	%3.5	2020-2016	
5-5-2 نسبة النساء في المناصب الإدارية:			
• وكيل وزارة ومن في مستواه (يشمل رئيس هيئة)	5.8	2017	
• سفير	7.1	2017	
• مدير عام ومن في مستواه	7.5	2017	
• مستشار	5.6	2017	
• مدير دائرة	9.6	2017	
• رئيس قسم	13.8	2017	

المؤشر	القيمة	الفترة	التقييم
5-6-1 نسبة النساء من سن 15 إلى 49 عاماً واللاتي يتخذن بأنفسهن قرارات مستنيرة بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الخاصة بالصحة الإنجابية			
• نسبة النساء العمانيات المتزوجات في عمر (15-49) ويستخدمن وسائل تنظيم الأسرة	%29.5	2014	
• نسبة النساء اللاتي حصلن على رعاية أثناء الحمل	%99.6	2017	
5-6-2 عدد البلدان التي لديها قوانين وأنظمة تكفل حصول النساء من سن 15 إلى 49 عاماً خدمات الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والانجابية:			
• خدمات الرعاية الصحية الجنسية للنساء 15 -49 سنة (نعم/لا)	نعم	-	
• خدمات الرعاية الصحية الانجابية للنساء 15 -49 سنة (نعم/لا)	نعم	-	
5-أ-1 (أ) نسبة الأشخاص الذين يمتلكون أراضي زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية (من أصل مجموع السكان الزراعيين) بحسب نوع الجنس، (ب) حصة النساء بين الملاك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، بحسب نوع الحيازة			
• عدد قطع الاراضي الزراعية المملوكة	101026	2017	
- ذكور	81125	2017	
- إناث	8889	2017	
- مشترك	11012	2017	
5-أ-2 نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها • الإطار القانوني الرسمي (نعم/لا) • الإطار القانوني العرفي (نعم/لا)	نعم: النظام الأساسي للدولة، والمرسوم السلطاني (2008/125)	2008	
5.ب.1 نسبة الأفراد الذين يملكون هاتف محمول، بحسب نوع الجنس:	%91	2016	
• ذكور	%94	2016	
• إناث	%87	2016	
- عدد منتفعي خدمات الهاتف النقال (مليون)	6.87	2016	
5-ج-1 نسبة البلدان التي لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين ولتمكين النساء (نعم/لا) • وجود نظام تخصيص موازنة للمساواة بين الجنسين • وجود نظام تتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين • وجود نظام تتبع المخصصات الخاصة بتمكين النساء	نعم	-	

المؤشر	القيمة	الفترة	التقييم
الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية			✓
6-1-1 نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة	%98.7	2016	↑
6-2-1 نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه	%99	2014	↑
6-3-1 نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة	%100	2018	👍
6-3-2 نسبة الكتل المائية الآتية من مياه محيطة ذات نوعية جيدة	%75	2018	●
6-4-1 التغير في كفاءة استخدام المياه على مدى فترة من الزمن	47 دولار/م3	2018	●
6-4-2 حجم الضغط الذي تتعرض له المياه : سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة	%128	2018	●
6-5-1 درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (صفر-100)	%38	2018	●
الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة			✓
7-1-1 نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء	%100	2017	👍
7-1-2 نسبة السكان الذي يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين			
• الوقود النظيف	%98.9	2014	↑
• التكنولوجيا النظيفة	%99.3	2014	↑
الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد			●
8-1-2 معدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (بالدولار)	%1.4-	2017	→
8-5-2 معدل البطالة بحسب نوع الجنس، والفئة العمرية، والأشخاص ذوي الإعاقة			
• معدل الباحثين عن عمل (للعمانيين)	%1.7	2017	●

المؤشر	القيمة	الفترة	التقييم
8-6-1 نسبة الشباب العمانيين (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً) خارج التعليم والعمالة والتدريب	%19.4	2017-2016	●
8-9-1 الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو • الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%2.6	2017	↑
8-10-1 عدد فروع المصارف التجارية وأجهزة الصرف الآلي لكل مائة ألف نسمة من البالغين • عدد فروع المصارف التجارية لكل مائة ألف من السكان	12.3	2017	→
الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية			✓
9-1-1 نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين أو أقل من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول. - التوزيع النسبي للأسر في القرى حسب بعد المسكن عن الشارع المعبد:			↑
• أقل من 1 كم	%83.9	2016	↑
• 1-5 كم	%8.4	2016	↑
• أكثر من 5 كم	%7.7	2016	↑
9-1-2 عدد الركاب(جوي) وحجم الشحنات، بحسب وسيلة النقل			
• عدد الركاب (جوي) (بالمليون راكب)	11.3	2015	●
• حجم بضائع (بالمليون طن)			
- بحري	25.0	2015	●
- برى	10.5	2015	●
9-2-1 القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبحسب نصيب الفرد			
• القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	%9.3	2017	→
• نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية (بالريال)	582.3	2017	→
• نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية (بالدولار)	1584.9	2017	→
9-2-2 العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة	%11	2017	→
9-5-1 نفقات البحث والتطوير كنسبة من اجمالي الدخل القومي	0.22	2017	↑
9-5-2 العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة	239	2017	↑

المؤشر	القيمة	الفترة	التقييم
9-ج-1 نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التقنية:			
• 3G mobile network	%99.04	2017	
• LTE/WiMAX mobile network	%92.13	2017	
الهدف 10: الحدّ من أوجه عدم المساواة			
10-1-1 معدل نمو متوسط نصيب الأسرة العمانية من الأنفاق	%0.41	2011-2010	
10-4-1 حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية	%39.9	2017	
الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة			
11-ب-2 نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تماشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث	لدى وزارة البيئة والشؤون المناخية استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث	-	
الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان			
12-1-1 عدد البلدان التي لديها خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين أو التي أدمجت تلك الخطط في السياسات الوطنية باعتبارها أولوية أو غاية. • هل يوجد لدى الدولة خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين؟ (نعم/لا) • هل يوجد أدمجت الدولة خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في السياسات الوطنية على انها أولوية؟ (نعم/لا)	نعم الخطة التنموية التاسعة (2020-2016)	2016	
الهدف 13: العمل المناخي			
13-1-2 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030	لدى السلطنة استراتيجية للحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني.	-	
13-1-3 نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث.	لدى السلطنة استراتيجية للحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي.	-	

المؤشر	القيمة	الفترة	التقييم
الهدف 14: الحياة تحت الماء			
14-5-1 نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية	%65	2019	
14-6-1 التقدم المحرز من قبل الدول في مستوى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم	السلطنة تنفذ بدقة شديدة إجراءات لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وقد سجلت السلطنة في ذلك المؤشر نقطة كاملة وبذلك حققت أعلي مستوى أداء للمؤشر.	-	
14.ب.1 هل يوجد إطار قانوني/تنظيمي/سياسة/إطار مؤسسي يعترف بحقوق الوصول لمصايد الأسماك ويحميها (نعم/لا)	• يوجد إطار مؤسسي يتمثل في وزارة الزراعة والثروة السمكية، وإطار قانوني يتمثل في قانون الصيد البحري وحماية الثروة المائية • السلطنة تنفذ إجراءات صارمة للوصول إلى الموارد والأسواق من أجل المصايد الصغيرة	-	
الهدف 15: الحياة في البر			
15-1-2 مساحة المحميات الطبيعية بالنسبة لمساحة الأرض	%3.7	2019	
15-1-2التقدم المحرز في إرساء الإدارة المستدامة للغابات: • نسبة مساحة الغابات داخل المناطق المحمية المنشأة قانوناً (%)	%22	2017	
15-3-1 نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة	%7.3	2015-2000	
15-4-1 التغطية محسوبة بالمناطق المحمية للمواقع المهمة للتنوع البيولوجي الجبلي	%15	2019	
15-4-2 مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي	%49.9	2017	
15-5-1 مؤشر القائمة الحمراء	%0.91	2018	

المؤشر	القيمة	الفترة	التقييم
الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية			
16-1-1 عدد ضحايا القتل عمداً لكل مئة ألف نسمة، بحسب الفئة العمرية ونوع الجنس.	0.5	2017	
16-2-1 نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و17 سنة والذين تعرضوا لأي عقاب بدني و/أو اعتداء نفسي من قبل مقدمي الرعاية في الشهر السابق، (للمواطنين)			
• عقاب بدني	0.0027	2015	
• اعتداء نفسي	0.0001	2015	
16-2-2 عدد ضحايا الإتجار بالبشر لكل مئة ألف نسمة، بحسب نوع الجنس والفئة العمرية ونوع الاستغلال. • عدد حالات الاتجار بالبشر (لكل مئة ألف نسمة)	2	2017	
16-أ-1 وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان التزاما بمبادئ باريس. • هل يوجد مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان التزاما بمبادئ باريس (نعم/لا)	نعم، اللجنة العمانية لحقوق الانسان	-	
الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الاهداف			
17-3-1 الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون بين بلدان الجنوب، كنسبة من مجموع الموازنة المحلية.			
• الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار ريال عماني)	7.4	2016	
• نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي (%)	%28.8	2016	
17-3-2 حجم التحويلات المالية (بالدولار الامريكي) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.			
• حجم التحويلات المالية (مليار ريال عماني)	3.775	2017	
• حجم التحويلات المالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%13.9	2017	

المؤشر	القيمة	الفترة	التقييم
17-5-1 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ أنظمة تشجيع الاستثمار لأقل البلدان نموا. • هل تعتمد الدولة وتنفذ أنظمة تشجيع الاستثمار لأقل البلدان نموا (نعم/لا)	نعم، قانون استثمار رأس المال الأجنبي	-	
17-6-2 عدد الاشتراكات في الانترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 شخص، بحسب السرعة:			
• 256 kbps to 2 Mbps	0.14	2017	
• 2 Mbps to 10 Mbps	6.39	2017	
• above 10 Mbps	1.12	2017	
17-8-1 نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت	%77	2016	
17-16-1 عدد البلدان التي تبلغ عن التقدم المحرز من خلال إطار نظام المراقبة الفعال متعدد أصحاب المصلحة الذي يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة	تقوم اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع المركز الوطني للإحصاء والمعلومات والجهات المعنية بعمل تقارير المتابعة والتقدم المحرز في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.	-	
17-18-2 عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية وطنية والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. - هل يوجد تشريعات احصائية وطنية تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية؟ (نعم/لا)	نعم، القانون الاحصائي العماني.	-	
17-19-2 نسبة البلدان التي (أ) أجرت على الأقل تعداداً عاماً للسكان والمساكن في السنوات العشر الماضية، (ب) وحققت تسجيل 100 بالمائة من المواليد وتسجيل 80 بالمائة من الوفيات. أ) هل نفذت الدولة تعدادا سكانيا خلال السنوات العشر الماضية؟ (نعم/لا)	نعم، التعداد العام للسكان لعام 2010م.	2010	

التنمية المستدامة
2030
اللجنة الوطنية لتحقيق
أهداف التنمية المستدامة

نتقدم بثقة